

جامعة 08 ماي 1945 قالمة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية



الموضوع:

**أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي**  
حالة الجزائر- دراسة قياسية (1990-2012)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية  
تخصص: تمويل التنمية

إشراف الأستاذ:  
بشيشي وليد

إعداد الطلبة:  
- ملازم زين الدين  
- سدايرية فيصل

السنة الجامعية: 2012-2013

## فهرس المحتويات

فهرس الأشكال.....	
فهرس الجداول.....	
المقدمة العامة.....	أ- هـ

### الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

تمهيد:.....	02
المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية:.....	03
المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية:.....	03
المطلب الثاني: المعلومات اللازمة لوضع سياسة نقدية:.....	08
المطلب الثالث: علاقة السياسة النقدية بالسياسات الأخرى:.....	12
المطلب الرابع: اتجاهات السياسة النقدية:.....	15
المبحث الثاني: أهداف السياسة النقدية وقنوات انتقالها:.....	17
المطلب الأول: إستراتيجيات السياسة النقدية:.....	17
المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية:.....	22
المطلب الثالث: قنوات انتقال السياسة النقدية:.....	32
المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية:.....	35
المطلب الأول: الأدوات الكمية:.....	35
المطلب الثاني: الأدوات النوعية:.....	38
المطلب الثالث: الأدوات الأخرى:.....	41
المطلب الرابع: تقييم أدوات السياسة النقدية:.....	42
المبحث الرابع: فعالية السياسة النقدية في ظل النظريات الاقتصادية:.....	46
المطلب الأول: فعالية السياسة النقدية في الفكر الكلاسيكي:.....	46
المطلب الثاني: فعالية السياسة النقدية في الفكر الكينزي:.....	52
المطلب الثالث: فعالية السياسة النقدية في الفكر النقدي:.....	57
المطلب الرابع: فعالية السياسة النقدية في الدول النامية:.....	61
الخلاصة:.....	64

### الفصل الثاني: النمو الاقتصادي مفهوم ونظريات

تمهيد:.....	67
المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي:.....	68
المطلب الأول: مفاهيم حول النمو الاقتصادي:.....	68
المطلب الثاني: خصائص النمو الاقتصادي وأهميته:.....	71
المطلب الثالث: عوامل النمو الاقتصادي:.....	73
المطلب الرابع: مقاييس النمو الاقتصادي:.....	78
المبحث الثاني: إستراتيجيات النمو الاقتصادي وتكاليفه:.....	82
المطلب الأول: نظريات النمو الاقتصادي:.....	82

90	المطلب الثاني: استراتيجيات النمو الاقتصادي:
95	المطلب الثالث: تكاليف النمو الاقتصادي:
100	المبحث الثالث: النمو الاقتصادي والنظريات المفسرة له:
100	المطلب الأول: النموذج الكلاسيكي وتحليله للنمو الاقتصادي:
104	المطلب الثاني: الماركسية والنمو الاقتصادي (1818-1883):
108	المطلب الثالث: النمو الاقتصادي في ظل التحليل الكينزي:
110	المطلب الرابع: النمو الاقتصادي في إطار المدرسة النقدية (Monétaristes):
115	المبحث الرابع: النظريات الحديثة للنمو:
115	المطلب الأول: نموذج هارود-دومار:
118	المطلب الثاني: نموذج سولو:
121	المطلب الثالث: نظرية مراحل النمو (روستو):
124	المطلب الرابع: النماذج الجديدة للنمو:
131	الخلاصة:

## الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2012)

133	تمهيد:
134	المبحث الأول: تطور السياسة النقدية في الجزائر 1990-2012:
134	المطلب الأول: خصائص السياسة النقدية قبل سنة 1990:
135	المطلب الثاني: توجهات السياسة النقدية (1990 – 2000):
142	المطلب الثالث: اتجاه السياسة النقدية للفترة (2001 – 2012):
144	المبحث الثاني: أثر السياسة النقدية على بعض المتغيرات الاقتصادية:
144	المطلب الأول: أثر السياسة النقدية على تطور عرض الكتلة النقدية ومقابلاتها:
154	المطلب الثاني: أثر السياسة النقدية على التضخم:
156	المطلب الثالث: أثر السياسة النقدية على البطالة:
158	المطلب الرابع: أثر السياسة النقدية على سعر الصرف وميزان المدفوعات:
165	المبحث الثالث: السياسات التنموية في الجزائر (1990 _ 2012):
165	المطلب الأول: مرحلة ما قبل الإصلاحات:
167	المطلب الثاني: مرحلة الإصلاحات والتعديل الهيكلي (1986 _ 1998):
169	المطلب الثالث: مرحلة الإنعاش والنمو الاقتصادي (2000-2012):
172	المبحث الرابع: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي باستخدام شعاع الانحدار الذاتي (var):
172	المطلب الأول: التعريف بالنماذج القياسية:
179	المطلب الثاني: التعريف بالنموذج القياسي:
187	الخاتمة العامة:

قائمة المراجع: ..... 200

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
<b>الفصل الأول</b>		
11	الحالات الثلاث للاقتصاد	01
12	أوضاع الاقتصاد المختلفة	02
22	استراتيجية السياسة النقدية الحديثة	03
26	مسار الأهداف النهائية للسياسة النقدية	04
32	استراتيجية السلطات النقدية في تحقيق أهداف السياسة النقدية.	05
53	يوضح الطلب على النقود لغرض المعاملات	06
55	الطلب على النقود لغرض المعاملات	07
56	الطلب على النقود بدافع المضاربة	08
55	فخ السيولة الذي تفسره النظرية الكينزية	09
<b>الفصل الثاني</b>		
113	العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم وفق النقديين	10
<b>الفصل الثالث</b>		
180	منحنى تطور السلاسل الزمنية	11

## مقدمة:

إن التطورات المستمرة التي شهدتها العالم في النصف الأخير من القرن الماضي، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بظهور الأزمات المالية والاقتصادية العالمية وتفاقم بعض المشكلات الاقتصادية على غرار التضخم والبطالة وتزايد حجم المديونية الخارجية وخدمة الدين العام والعجز الموازني واختلال وضعية ميزان المدفوعات لمختلف الدول و حدوث الكساد للاقتصاد العالمي... إلخ. كل تلك الاختلالات أثرت على المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية الكلية وأدت إلى اختلاف الأفكار و تباين السياسات النقدية، هذا ما نتج عنه بزوغ مظهر جديد للسياسة النقدية، وقد كان لهذا المظهر أثر كبير على إبراز تزايد أهمية السياسة النقدية وكذلك قدرة السلطات النقدية للتأثير على معدل النمو المطلوب، ولا سيما أن الدولة لها من قوة نقدية وسلطة قانونية تمكنها من إصدار العديد من التشريعات والقرارات التي من شأنها تحديد المظاهر النقدية للاقتصاد الوطني، سواء تعلق الأمر بكمية وسائل النقد المتاحة أو حجم الائتمان الممنوح للوحدات الاقتصادية أو سعر الفائدة السائد على مستوى السوق النقدية.

ونود أن نشير إلى أن هذه القوانين وتلك التشريعات إنما توضع من أجل تمكين السلطات النقدية من توجيه مسار الاقتصاد الكلي الوجهة الكفيلة بتحقيق أهداف الخطة الاقتصادية المتبعة من قبل السلطات العامة للدولة (ضمان التوازنات النقدية الداخلية والخارجية).

أمام هذا التوجه الجديد أضحت الشغل الشاغل أمام السلطات النقدية للدولة يكمن في السهر على تطبيق سياسة نقدية أكثر فاعلية وتأثيرا على المتغيرات الاقتصادية، فلم تعد السياسة النقدية مجرد ضمان لتحقيق مزايا التشريعات النقدية، على العكس أصبحت مسؤولة مسؤولية مباشرة عن تحقيق التوازن والاستقرار النقدي، مما جعلها تمارس كل الإجراءات التي تمكنها من تحقيق أهدافها، بحيث أصبحت تمثل إحدى مظاهر السلطة الاقتصادية العامة.

من هذا المنطلق سعت السلطات العامة في الجزائر منذ حصولها على السيادة الوطنية بعد الاستقلال مباشرة إلى بناء اقتصاد مستقل قائم بذاته منفصل تماما عن تبعيته للنظام الاقتصادي الفرنسي، إذ سارعت إلى إعادة تأميم واسترجاع المؤسسات الجزائرية ذات الملكية العامة، فأعلنت عن إنشاء البنك المركزي الجزائري في ديسمبر 1962 و إنشاء عملة وطنية سنة 1964 تحت اسم "الدينار الجزائري"، ثم حاولت الجزائر تطبيق العديد من القوانين والمخططات الاقتصادية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

وعلى الرغم من انتهاء تلك البرامج والمخططات الاقتصادية إلا أن الجزائر تخبطت خلال فترة السبعينات والثمانينات في عدة مشاكل وأزمات مسّت مختلف المجالات، جراء تراكم وتعقد عدة مشاكل عندما كانت تعتمد نهج الاقتصاد المركزي حتى نهاية الثمانينات، منها المديونية الخارجية وسوء استعمال طاقات الجهاز الإنتاجي الوطني بالشكل العادي واستمرار العجز الموازني في ميزانية الدولة، بالإضافة للطابع الإداري التعسفي المعتمد في التمويل. هذا ما دفع السلطات العامة إلى الاتجاه نحو تبني نظام اقتصاد السوق مجبرة على معالجة هذه المشاكل عن طريق إجراء إصلاحات اقتصادية جذرية أهمها: استقلالية المؤسسات العمومية وإعادة هيكلتها الصناعية من خلال تبني نظام الخصخصة والمشاركة الأجنبية كنمط جديد للتسيير، تراجع دور الدولة في الحياة الاقتصادية، بالإضافة إلى اعتماد برنامج التعديل الهيكلي المفروض من قبل المؤسسات المالية الدولية وذلك للانتقال من الاقتصاد الموجه إلى نظام اقتصاد السوق، ناهيك عن تطبيق الإصلاحات التي شملت النظام المصرفي والنظام النقدي على وجه الخصوص، والهدف من ذلك هو تحقيق التوازنات النقدية ورفع معدلات النمو الاقتصادي باعتباره أحد

## مقدمة عامة

أهم التحديات التي تقف أمام السلطات العامة في الجزائر تحت غطاء البرنامج الحديث القديم للحكومة " ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات" كونه السبيل الوحيد لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة في ظل إشكالية تذبذب السعر العالمي للبتروول بين الحين والآخر.

### أولاً: الإشكالية

لقد كان للإصلاحات التي قامت بها الجزائر في مجال السياسة النقدية العديد من الآثار الايجابية، اهمها هو اعطاء السياسة النقدية حريتها، الامر الذي ساعد على زيادة دور السياسة النقدية في تحقيق النمو والاستقرار. ومن هنا فقد تم طرح التساؤل التالي:

❖ ما مدى تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية المتبعة بعد 1990؟

### وتتفرع عنها التساؤلات التالية:

- ما مدى تأثير مؤشرات السياسة النقدية في النمو الاقتصادي.
- ما هو أثر ارتفاع اسعار البتروول على السياسة النقدية.
- هل تكفي الاصلاحات المتبعة في السياسة النقدية لجعلها قادرة على تحقيق أهدافها.

### ثانياً: فرضيات الدراسة

للوصول إلى النتائج المرجوة من الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

#### الفرضية الرئيسية:

- إن الاصلاحات التي تمت في مجال السياسة النقدية لا تستطيع وحدها تحقيق النمو الا اذا كانت هناك اصلاحات على المستوى الكلي، خاصة وان الجزائر تعتمد بدرجة شبة كلية على قطاع المحروقات.

#### الفرضيات الفرعية:

- عدم قدرت السياسة النقدية على تحقيق المستوى المطلوب من النمو الاقتصادي.
- تحقيق استقرار نقدي خاصة في مجال سعر الصرف.
- وجود علاقة طويلة الاجل بين مؤشرات السياسة النقدية والنمو الاقتصادي.
- تتأثر السياسة النقدية بدرجة كبيرة بأسعار المحروقات باعتبارها المورد الأساسي للإيرادات.
- وجود علاقة سببية بين مؤشرات السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الاتجاهين.

### ثالثاً: منهج وأدوات الدراسة

لا يمكن لأي بحث علمي أن يصل إلى النتائج المرجوة منه ما لم يتم ذلك وفق منهج واضح يتم من خلاله دراسة المشكلة محل البحث. كما أن طبيعة موضوع الدراسة وأهدافه يساهمان بدور فعال في اختيار منهج الدراسة ووسائل وأساليب جمع البيانات المتعلقة بالبحث المختار، وللوصول إلى نتائج علمية موثوق بها يستعين الباحث بمجموعة من الإجراءات والقواعد.

## مقدمة عامة

ولرصد ودراسة اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، ودراسة واقع هذه الظاهرة وتحليل أبعادها، تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي، وهو الأسلوب الذي يستعمل على نطاق واسع في العلوم الاجتماعية والسلوكية، وهو طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميًا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة، كما يساهم هذا الأسلوب في توفير البيانات وتحليل الظواهر والحقائق حول المشكلة تحت الدراسة.

ولتدعيم هذه الدراسة فقد تم الاعتماد على إحصائيات سنوية ابتداء من 1990 الى 2012 تم الحصول عليها من جهات رسمية حكومية، واعتمدنا على بعض الاختبارات القياسية التي من شأنها ان تخدم الدراسة (اختبار ديكي فولر المطور واختبار فليب براون واختبار التكامل المشترك لجوهنس واختبار السببية لغرانجر واختبار الانحدار الذاتي). وبذلك نكون قد اعتمدنا ايضا المنهج الكمي.

### رابعاً: صعوبات البحث

- قلة المراجع الخاصة بالدراسات القياسية، وان وجدت فهي باللغات الاجنبية.  
- الذاتية بحيث لا يمكن التجرد عنها بصفة كلية أثناء إنجاز البحوث في مجال العلوم الإنسانية، والتي تؤثر على النتائج، وقد عبّر عنها بول سامويلسون (Paul A. Samuelson) بقوله: "ومن أجل النجاح، فإن على الاقتصادي أن يحاول أو لا تنمية فن الملاحظة بموضوعية والتجرد من تفصيلاته وعدائه، وأن يرى الأشياء كما هي، وألا يغيب عن ناظره أن للمسائل الاقتصادية صدى انفعاليا في نفس كل منا ... في كل مرة تتدخل فيها المعتقدات والأحكام المسبقة المترسخة بعمق، لأن كثيرا منها ليست إلا تبريرات تخفي بصعوبة فوائد اقتصادية خاصة ... وفي مجال العلوم الاجتماعية علينا الاعتراف بخضوعنا لأفكارنا المسبقة، أو على الأقل أننا ضحاياها".

### خامساً: أهمية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع

- أهمية السياسة النقدية والدور الذي يمكن ان تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة وان السيولة النقدية متوفرة بكثرة مما يسهل عملها.  
- تنبع أهمية البحث من التحديات التي تواجهها السياسة النقدية في الوقت الراهن، والتي تفرض عليها، تغيير أساليبها لمواكبة التطورات العالمية.  
- التعرف على الأساليب القياسية وكيفية عملها، ومدى مساهمتها في البحوث الاقتصادية.

### سادساً: أهداف الدراسة

وبناء على تحديد إشكالية البحث وأهميته فإن الغرض الأساسي منه لا يخرج في الحقيقة عن كونه محاولة لتحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على موضوع النمو الاقتصادي الذي يحظى باهتمام كل الاقتصاديين..
- محاولة تحديد أثر ودور السياسة النقدية في الاقتصاد.
- التعرف على مدى العلاقة بين بعض المتغيرات وأثرها النمو الاقتصادي.
- اقتراح عدة توصيات على ضوء النتائج التي سيسفر عليها البحث والتي من شأنها أن تسمح برفع معدل النمو الاقتصادي.

إثراء الساحة البحثية والمكتبة الجامعية بشكل خاص بهذا النوع من البحوث التي تتخصص في مجال الاقتصاد الكلي.

### سابعاً: مسيرة الدراسة

من أجل الوصول إلى النتائج المنتظرة من هذه الدراسة وتحليلها تم تقيسها إلى مقدمة عامة جاءت فيها التفاصيل السابقة من طرح الإشكالية ووضع الفرضيات ...، وثلاثة فصول مقسمة إلى مباحث ومطالب، وخاتمة توضح أهم النتائج المتوصل إليها وبعض التوصيات والاقتراحات.

الفصل الأول: الأطار النظري للسياسة النقدية تناولنا فيه مفهومها، اهدافها، ادواتها وواقع السياسة النقدية في النظريات الاقتصادية.

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي: المفهوم، الاستراتيجيات والنظريات المفسرة له وتم التركيز على النظريات الحديثة للنمو التي ركزت على النمو الاقتصادي وأولت له الاهتمام الكبير خاصة سولو.

الفصل الثالث: وتم في هذا الفصل الدراسة التطبيقية على الاقتصاد الجزائري وذلك بالاستعانة بالإحصائيات والبيانات، واشتمل هذا الفصل على ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول تطور تطور السياسة النقدية في الجزائر خاصة في ظل قانون النقد والقرض، و المبحث الثاني تناول اثر السياسة النقدية على بعض المتغيرات الاقتصادية كالكتلة النقدية، التضخم، ميزان المدفوعات...، والمبحث الثالث تناول السياسات التنموية في الجزائر واثرها على النمو الاقتصادي، والمبحث الرابع وتم التركيز على اثر السياسة النقدية في الجزائر على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لتحديد العلاقة وقياسها.

## المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

تمثل السياسة النقدية أداة رئيسة من أدوات السياسات الاقتصادية العامة، تستخدمها الدولة بجانب السياسات الأخرى كالسياسة المالية والتجارية وسياسة الأجور والأسعار للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها في المتغيرات المحورية المكونة لهذا النشاط كالأستثمار والنتاج والدخل.

## المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية

## أولاً: تعريف السياسة النقدية

لقد طرأ على مفهوم السياسة النقدية العديد من التطورات من حيث الوظائف والأهداف تبعاً لتطور النظريات وللسياسة النقدية معنيين:

## 1. المعنى الضيق للسياسة النقدية

تشير السياسة النقدية إلى كافة الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي لمراقبة عرض النقد لتحقيق أهداف اقتصادية معينة كهدف النمو والاستخدام الكامل.<sup>1</sup>

ويرى " كانت" (cant) أن السياسة النقدية هي: "مجموع الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد لبلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل".  
بنفس الاتجاه يرى "براندر" (Prather) أن السياسة النقدية تشمل تنظيم عرض النقد (العملة والائتمان المصرفي) عن طريق تدابير ملائمة تستخدمها السلطات النقدية والمتمثلة بالبنك المركزي أو الخزينة.<sup>2</sup>

في حين عرفها "ساو" (saw) بأنها أي عمل واع تقوم به السلطات النقدية لتغيير حجم النقد أو تأثير في كلفة الحصول عليها.<sup>3</sup>

وهي تقتصر على الوسائل أو الإجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية رأساً ودائماً لمراقبة عرض النقد، وبلوغ هدف معين من أهداف السياسة النقدية كهدف الإستخدام الأمثل.<sup>4</sup>

## 2. المعنى الواسع للسياسة النقدية

هناك عدة تعاريف للسياسة النقدية نذكر منها:

- السياسة النقدية تعني جميع الإجراءات النقدية والمصرفية التي تستهدف مراقبة حجم النقد المتيسر في الاقتصاد القومي وهي بذلك تعني العمل الذي يوجه للتأثير في النقد والائتمان وكذلك الاقتراض الحكومي أي حجم وتركيب الدين الحكومي.<sup>5</sup>
- كما يمكن تعريفها بأنها: "مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير والتحكم في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي، لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية محددة".<sup>6</sup>

<sup>1</sup> هيل عجمي جميل الجناحي، رمزي يسين يسع أرسلان، " النقود والمصارف والنظرية النقدية "، دار وائل للنشر، عمان، 2009، ص259.

<sup>2</sup> زكريا اللوري، يسري السمراي، " البنوك المركزية والسياسات النقدية "، دار اليازوري، عمان، 2006، ص186.

<sup>3</sup> عباس كاضم الدعيمي، " السياسات المالية والنقدية وأداء سوق الأوراق المالية "، دار الصفاء للنشر، عمان، 2010، ص25.

<sup>4</sup> أنس البكري، وليد الصافي، " النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق "، دار المستقبل للنشر، عمان، 2010، ص178.

<sup>5</sup> عباس كاظم الدعيمي، " السياسات المالية والنقدية وأداء سوق الأوراق المالية "، مرجع سابق، ص26.

<sup>6</sup> عبد المطلب عبد الحميد، " اقتصاديات النقود والبنوك - الأساسيات والمستحدثات "، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص272.

- حسب تعريف آخر فالسياسة النقدية هي عبارة عن الإستراتيجية المثلى أو دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية، من أجل المشاركة الفعالة في توجيه الاقتصاد القومي إلى تحقيق النمو والوصول الى الاستقرار الاقتصادي.<sup>1</sup>
- كما أنها تمثل تلك الاجراءات التي يستخدمها البنك المركزي للتحكم في عرض النقود، لمعالجة المشاكل التي تواجه الاقتصاد.<sup>2</sup>
- هي أيضا "كافة الوسائل التي تستخدمها السلطة النقدية من اجل تسوية كمية النقود وسرعة دورانها، وذلك بغية الوصول للأهداف النهائية للنمو وتثبيت الأسعار والصراف.<sup>3</sup>
- كما أنها "تلك السياسة التي يكون مجالها عرض النقود وما يؤثر فيها من حيث كميتها وسرعة دورانها، والتأثير في حجم الائتمان الممنوح وشروطه والنتائج الناجمة عنه، من حيث ما يسمى بخلق النقود".<sup>4</sup>

من هنا نجد أن السياسة النقدية هي تلك الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية الممثلة في البنك المركزي، والتي تضمن التسيير الأمثل للمعروض النقدي المتداول في الاقتصاد من خلال استخدام عدة وسائل وأدوات تضمن نقل أثر السياسة النقدية عبر قنوات إبلاغ أو مسارات إلى كافة القطاعات الاقتصادية، سواء تعلق الأمر بمعالجة الاختلالات الظرفية أو حتى تحسين الظروف والأوضاع والمؤشرات التي تدل على مستوى رفاهية الاقتصاد ومحاولة الحفاظ على هذه المستويات عند حدودها الطبيعية بما يعرف بالاستقرار الاقتصادي.

### ثانيا: تطور السياسة النقدية

لقد كانت السياستين النقدية والمالية محل جدل منذ القرن 18م، من حيث أيهما أفضل في تحقيق التنمية الاقتصادية والتوازن الاقتصادي، فظهرت مذاهب ومدارس منها من تفضل السياسة المالية، وأخرى تفضل النقدية كالمدرسة التقليدية.

ويرجع ظهور السياسة النقدية بوصفه مفهوما محددًا إلى أواخر القرن 19م، عندما انحصر دورها في المحافظة على عرض النقد عند درجة تكفل استقرار الأسعار داخل الاقتصاد الوطني، واستمر الوضع على ما هو عليه حتى أزمة الكساد العالمي (1929-1933)، وظهور الفكر الكينزي الذي يدعو إلى ضرورة تدخل الدولة لاستخدام السياسات الاقتصادية الكلية، من اجل معالجة الركود الاقتصادي وتحقيق النمو المطلوب.

بصورة عامة يمكن تلخيص مراحل تطور السياسة النقدية فيما يلي:

#### 1. المرحلة الأولى: قبل أزمة 1929.

إن ما يميز السياسة النقدية في بداية القرن العشرين هو طابع الرؤيا الحيادية للنقود، إذ كان ينظر إليها على أنها عنصر حيادي لا اثر له في الحياة الاقتصادية<sup>5</sup>، وكان الشائع أن النقود هي مجرد اداة للمبادلات، ولا شيء في الاقتصاد أتفه من النقود كما قال جون باتيست ساي (say) وهو أحد أعمدة الفكر

<sup>1</sup> احمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسين، "السياسات النقدية والبعد الدولي للنورو"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص39.

<sup>2</sup> لحو موسى بوخاري، "سياسة الصراف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية"، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2010، ص59.

<sup>3</sup> Yves Perraudea, "Economies general", libraries Velber, Paris, 1995, p70.

<sup>4</sup> مصطفى سليمان، حسن داود، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار المسيرة، عمان، 2000، ص274.

<sup>5</sup> اكرم حداد، مشهور هذلول، "النقود والمصارف -مدخل تحليلي ونظري"، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص183.

الكلاسيكي، ولكن مع تطور الفكر الاقتصادي وتطور الاحداث الاقتصادية ظهرت اهمية السياسة النقدية في الرفع او خفض قيمة النقود والتي تعد بدورها وسيلة لتنشيط الانتاج والتاثير في توزيع الدخل.

وكانت السياسة النقدية قبل حدوث ازمة الكساد العظيم سنة 1929 الاداة الوحيدة لمستخدمه لتحقيق الاستقرار على مستوى النشاط الاقتصادي ومكافحة التضخم والانكماش، إلا أن حدوث تلك الأزمة الاقتصادية التي سادت في تلك الفترة وما خلفته من آثار وخيمة على الاقتصاديات العالمية، أثبت عدم قدرة السياسة النقدية وحدها آنذاك للخروج منها، وأصبح ينظر إليها على أنها عاجزة عن تقديم الحلول في تلك المرحلة<sup>1</sup>.

## 2. المرحلة الثانية: (1929-1950)

مع تقادم الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 وعجز النظرية الكلاسيكية في ايجاد تفسير لها، جاءت ثورة كينز بأفكار جديدة وأدوات بديلة لتحقيق أهداف مغايرة، حيث عوض البحث عن استقرار الأسعار برزت مشكلة إنعاش الاقتصاد وتشغيل الطاقات المعطلة، وذلك باستعمال ادوات السياسة المالية منها الانفاق الحكومي والدين العام، وقد أثبتت نجاعتها في المساهمة في الاستثمار ورفع مستوى النشاط الاقتصادي في اوقات الكساد، وبالتالي أدرك الاقتصاديون أن السياسات النقدية لوحدها لا تستطيع اخراج الاقتصاد من هذه الوضعية الحرجة، وبذلك تدرجت اهميتها وأصبحت تحتل المركز الثاني بعد السياسة المالية، فمثلا في مسألة معالجة التضخم وهي مشكلة تعالجها السياسة النقدية، كما يرى هانسن أن السياسة النقدية لا يمكن أن تكون هي الاجراء الاول بسبب عدم تمتع الجهاز المصرفي بدرجة عالية من المرونة، ومنه يجب محاربهه بادوات السياسة المالية أولا ثم بأدوات السياسة النقدية التي اقتصر استخدامها فقط في هذه المرحلة في الحفاظ على ثبات سعر الفائدة عند مستويات منخفضة لتشجيع الاستثمار<sup>2</sup>.

## 3. المرحلة الثالثة: (1951-1982)

مع التطورات الاقتصادية ظهرت العديد من النقائص في السياسة المالية مما ادى الى تراجع أهميتها، فهي تتميز بعدم المرونة وبطنها وتؤكد عدم جدوتها في مكافحة التضخم، لذلك رأت بعض الدول المتقدمة سنة 1951 أنه من الضروري الرجوع إلى تطبيق بعض الأدوات النقدية لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني، وبالتالي بدأت تعود السياسة النقدية لتأخذ مكانتها الأولى، ولكن هذه العودة لم تكن كلية بل بقيت السياسة المالية تحتل مكانة هامة، إلى أن جاءت موجة النقديين التي تسمى مدرسة شيكاغو بزعامة ميلتون فريدمان، التي حركت ساعة الفكر للوراء مرة اخرى الى فكرة النظرية الكمية للنقد والدعوى الى التحكم في عرض النقود بصورة عامة بمعدل النمو في الناتج القومي، وتكون هذه الزيادة مستقرة عن الدورة التجارية ويزداد عرض النقود بنفس المعدل في سنوات الكساد كما في سنوات الرخاء عندما انتخبت "تاتشر" رئيسة بريطانيا سنة 1979، وكانت الفترة الممتدة من 1979 إلى 1982 قمة عصر النقديين، ثم تحدث بعدها الاقتصاديين عن نكسة النقديين حيث بدأت تتراكم مشكلات التطبيق من كساد وبطالة، على الرغم أن التضخم قد انخفض كثيرا بعد تطبيق السياسة النقدية لنمو عرض النقود<sup>3</sup>.

## 4. المرحلة الرابعة: بعد سنة 1982

<sup>1</sup> صالح مفتاح، "النقود والسياسات النقدية"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص99.  
<sup>2</sup> ماجدة مدوخ، "فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة"، مذكرة ماجستير، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003، ص77.  
<sup>3</sup> صالح مفتاح، "النقود والسياسات النقدية"، مرجع سابق، ص101.

احتدم الجدل بين أنصار كل من السياستين المالية والنقدية خاصة بعد ظهور نواقض كل منها، فأصبح كل فريق يعتقد أن سياسته هي التي يمكنها ان تحقق استقرار اقتصادي في المجتمع، وهكذا عاد الفكر الاقتصادي مرة اخرى الى الخلف، فكانت هناك عودة في التعيينات خصوصا في امريكا على يد الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" لإعادة فكر الثلاثينات الكينزي إلى السياسة الاقتصادية، ويبقى أنصار الفكر النقدي يصرون على جدوى السياسة النقدية وفعاليتها وعدم فعالية السياسة المالية، وحاولوا تحيد السياسة المالية كليا من أي قدرة للتأثير على الناتج الوطني للخروج من الازمات وتحقيق الاستقرار العام، ومن الطبيعي أن يظهر انصار السياسة المالية دفاعا عما يدعيه النقديون ومازالوا يقدمون امتيازات لسياسة المالية عن النقدية وقدرتها على التأثير في النشاط الاقتصادي، فهم يعترفون بضرورة السياسة النقدية وأنها مكمل للسياسة المالية ولكن تبقى السياسة المالية هي الاولى من حيث الأهمية، بينما النقديون صبوا جل هجومهم على السياسة المالية نظرا لما تتميز به من بطء زمني لكونها تحتاج لترتيبات واجراءات تشريعية وهذا يستغرق وقتا طويلا لمعالجة الاختلالات الاقتصادية، ولم يكن تعصب كل من الفريقين لسياسة مالية او نقدية مبررا لان استخدام احدها بمفردها لا يفضي الى ضرورة عدم استخدام الأخرى للخروج من الأزمات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فلكل منها فعاليتها في الظرف الاقتصادي السائد المناسب لها.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: المعلومات اللازمة لوضع سياسة نقدية

تحتاج السلطات النقدية إلى عدة معلومات مهمة تتعلق بعدد من الوحدات لوضع، إدارة وتنفيذ السياسة النقدية المناسبة، وهي الوحدات الرئيسية التي تؤدي دورا مهما في النشاط الاقتصادي.

#### أولاً: القطاع الحكومي

يحتاج واضعو السياسة النقدية إلى معلومات من القطاع الحكومي الذي لا يزال يشغل حيزا هاما في الاقتصاد على الرغم من تنامي دور اقتصاد السوق في كثير من بلدان العالم، إلا أن دورا لقطاع الحكومي يبقى عاملا أساسيا في توجيه وتحريك الاقتصاد، وذلك انطلاقا من رسم السياسات الاقتصادية والقيام بتنفيذها والسهر على تطبيق القوانين المتعلقة بها.<sup>2</sup>

قطاع الحكومة يقوم بفرض الضرائب ويقوم بإعداد معدلات لفرضها حسب حالة الاقتصاد السائدة في المجتمع كما تقوم الحكومة بعملية الإنفاق العام، حيث يتأثر هذا الإنفاق حسب طبيعة النظام الاقتصادي للمجتمع وفلسفته في تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ودرجته وطرقه، وهناك نوع ثاني من الإنفاق العام وهو الدعم أو الإعانات التي تقدمها الدولة إلى بعض الأفراد لعلاج مستوى الإنفاق لديهم، ويقوم الحاصلين على هذه الإعانات بإعادة إنفاقها كما تقوم الحكومة بالاقتراض من الأفراد والمشروعات المختلفة زمن الجهاز المصرفي. وتقوم أيضا هي بعملية الإقراض، بالإضافة إلى سن القوانين والتشريعات المختلفة والمؤثرة في الواقع الاقتصادي، وتعتبر الميزانية العامة الأداة التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، ثم إن تقلبات حالة الميزانية مع العجز أو الفائض لها دورها في استقرار الاقتصاد الكلي وعلى السيولة المحلية وعلى وضع القطاع الخارجي.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص102.

<sup>2</sup> علي توفيق، وآخرون، "السياسات النقدية في الدول العربية"، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، صندوق النقد العربي، العدد الثاني، أبو ظبي، 1996، ص27.

وبالتالي فان السياسة النقدية تحتاج إلى معلومات عن هذا القطاع لما له من تأثير في الحياة الاقتصادية بصفة عامة وفي العلاقات النقدية بشكل خاص.<sup>1</sup>

### ثانيا: القطاع المالي الخاص والعام

يؤدي هذا القطاع دورا مهما في الاقتصاد لما يقوم به من توفير الأموال اللازمة لتمويل المشروعات الاقتصادية والى الاقتصاد بشكل عام ضمن إطار حدود السياسة النقدية، التي تقوم برسمها السلطات النقدية، وهذا انطلاقا من سياستها العامة واحتياجات الاقتصاد أو استجابته لتعليمات من الحكومة.

فالقطاع المالي يوفر للحكومة موارد مالية للقيام بالإنفاق ولتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية المنشودة تقوم بالإقراض من الجهاز المصرفي، كما أن القطاع المالي يتلقى الودائع ويقوم بالإقراض ويتولى البنك المركزي إدارة السياسة النقدية، وتقوم الحكومة بإيداع إيراداتها لديه، وتمارس عن طريق القطاع المالي العام نفقاتها العامة وتقوم بإدارة الدين العام، كما تحتفظ الحكومة باحتياطياتها من الذهب والعملات الأجنبية في البنك المركزي.

كما أن القطاع المالي الخاص يقترض من الجهاز المصرفي أما قروضا للاستهلاك أو الاستثمار أو للاستغلال كما يودع موارده المالية لدى القطاع المالي الخاص والعام وبهذا يحتاج وضع السياسة النقدية في أي بلد إلى معلومات تبين معاملات هذا القطاع الذي له صلة كبيرة بعرض النقود.

### ثالثا: القطاع العائلي

القطاع العائلي يقصد به قطاع الأسر المستهلكة أو قطاع المنفقين على الاستهلاك حيث يقوم هذا القطاع بشراء السلع والخدمات المنتجة وينفق الدخول التي يحصل عليها من تأجير عناصر الإنتاج، فهذا القطاع يحصل على الدخول النقدية من بيع خدمة عناصر الإنتاج لقطاع الأعمال العام والخاص، كما أن قطاع العائلات يقوم بالادخار ولا ينتج عنه انخفاض في الإنفاق الكلي إذا تحول بواسطة الجهاز المصرفي إلى قطاع الأعمال لزيادة الإنفاق الاستثماري وتحتاج السياسة النقدية لدراسة سلوك أصحاب الادخار وكمية الودائع لهذا القطاع.<sup>2</sup>

### رابعا: قطاع الأعمال

يتأثر قطاع الأعمال العام والخاص بتوجيهات الدولة وقوانينها وقد تقوم الحكومة بتشجيع بعض السلع، وقد تكون في بعض الحالات الدولة مسؤولة بشكل مباشر عن العملية الإنتاجية، وبالتالي فان الدولة تؤثر على ذلك من حيث نوع الإنتاج وكمياته والاستثمار وكذلك طرق التسعير المستخدمة، ولما لذلك من آثار هامة على تخصيص الموارد والدخول والأداء الاقتصادي، كما يؤدي القطاع الخاص دورا أساسيا في الإنتاج وخاصة في الدول التي يكون فيها هذا القطاع هو المحرك الأساسي لكل المجالات الاقتصادية،

<sup>1</sup> أحسن طيار، "اثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية"، الملتقى الدولي الخامس حول السياسة النقدية والمؤسسات المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، يومي 9 و10 نوفمبر 2010، ص8.

<sup>2</sup> صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية حالة الجزائر (1990-2000)، أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2003، صص102، 101.

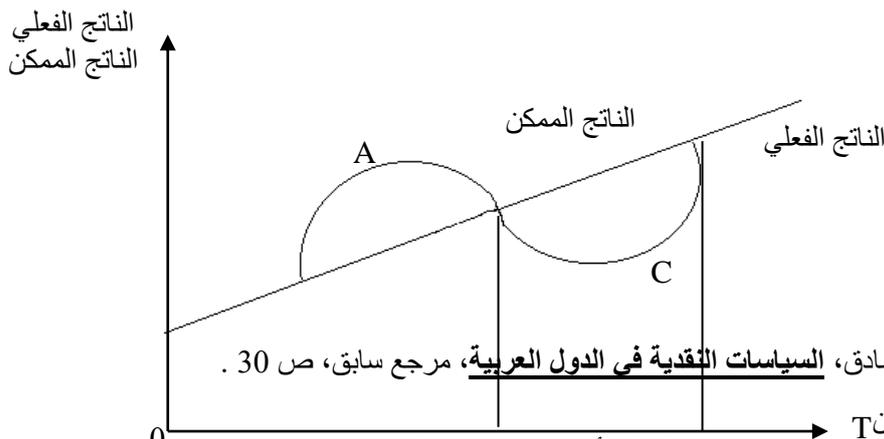
بالإضافة إلى دوره في الاستهلاك والادخار والاستثمار وكذا تأثيره على عرض النقود بالزيادة أو الانخفاض وعلى وضع قطاع العالم الخارجي بالزيادة في حالة الصادرات وبالانخفاض في حالة الاستيراد. حيث أن القطاع الخاص يعمل من أجل تحقيق الأرباح من استثماراته من خلال بيع منتجاته وإنفاقه الاستثماري يحدث أثره في الاقتصاد.

### خامسا: القطاع الخارجي

أصبحت اقتصاديات العالم مرتبطة ببعضها البعض فقد ينتج القمح بالولايات المتحدة الأمريكية وتقوم باستهلاكه دول أخرى في حين أن الأمريكيين لا يخلو طعامهم من فاكهة دول أخرى والجزائر مثلا تحتاج إلى القهوة من البرازيل في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتاج إلى البترول من الجزائر وهكذا تزايدت الحاجة إلى القطاع الخارجي للتبادل التجاري، وأصبح هذا القطاع مصدرا أساسيا لسد حاجة الطلب المرتفع على السلع والخدمات الأجنبية وهو ما يعرف بالواردات، كما انه سبيلا لتصريف السلع والخدمات الفائضة عن حاجة المجتمع محليا، وان هذا التبادل سيدير تدفقات رأسمالية بالنسبة للمصدرين وكما يسرب أموالا خارج البلد في حالة الواردات، وفي كلتا الحالتين سيكون هناك تأثيرا هاما على النشاط الاقتصادي للدولة أما بزيادة عرض النقود في حالة زيادة الصادرات أو بانخفاض عرض النقود في حالة زيادة الواردات.

وترتبط هذه القطاعات مع بعضها من خلال دخولهم في تعاملات ومعاملات ومبادلات سواء كان في سوق العمالة أو سوق السلع والخدمات أو أسواق المال، وأداء التداول في هذه الأسواق هي النقود وبالتالي فان أثر السياسة النقدية سيكون واضحا في هذه الأسواق من خلال تأثيرها على الكتلة النقدية<sup>1</sup> ويبين الشكل رقم (01) الحالات الثلاث للاقتصاد عند حدوث الفجوة حيث نلاحظ أن الخط المستقيم يمثل الناتج الممكن بينما يشكل المنحنى الناتج الفعلي .

### شكل رقم (01) : الحالات الثلاث للاقتصاد



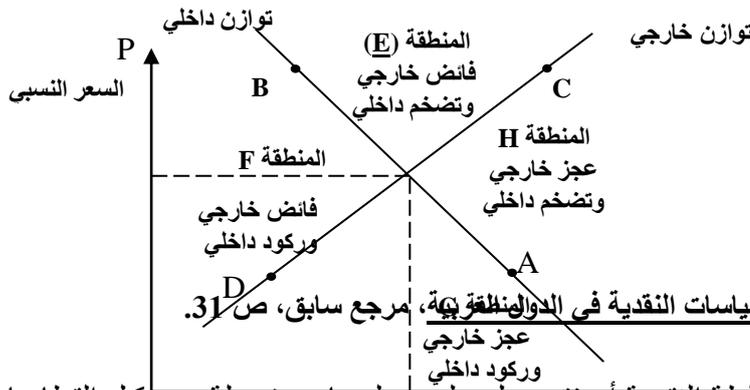
تشير النقطة A إلى حالة الناتج الفعلي أكبر من الناتج الممكن، بينما تشير النقطة B إلى تعادل الناتج الفعلي مع الناتج الممكن وذلك عند التقاء المنحنى بالخط عند هذه النقطة B .

<sup>1</sup> جمال بن دعاس، "السياسة النقدية بين النظامين الإسلامي والوضعي"، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص 96.

وتشير النقطة C إلى وضع يكون في الناتج الفعلي أقل من الناتج الممكن، وقد يكون الاختلال خارجيا ناتجا عن خلل بين الإيرادات والمدفوعات الخارجية أي ميزان المدفوعات .  
وعلى هذا الأساس فإن السياسة النقدية يمكن أن تعالج خليطا من التوازن أي الاختلال الخارجي والداخلي، فيمكن أن يحقق الاقتصاد ثمان حالات مختلفة وهي :

- توازن داخلي وعجز خارجي (A)
- توازن داخلي وفائض خارجي (B)
- توازن خارجي وتضخم داخلي (C)
- توازن خارجي وركود داخلي (D)
- فائض خارجي وتضخم داخلي (E)
- فائض خارجي وركود داخلي (F)
- عجز خارجي وركود داخلي (G)
- عجز خارجي وتضخم داخلي (H)

شكل رقم (02) : أوضاع الاقتصاد المختلفة



ولهذا يستلزم على المحللين الاقتصاديين أن تحصل على معلومات مفصلة عن كل القطاعات المذكورة وكيفية عملها لتكوين نظرة شاملة ومعرفة دقيقة حول كيفية تشغيل الاقتصاد إذا أرادت تصميم سياسة نقدية فعالة تتلاءم وحالة الاقتصاد السائدة في المجتمع لاتخاذ الإجراءات المناسبة لتوجيه عمل القطاعات الاقتصادية لتحقيق الأهداف المرغوبة.

### المطلب الثالث: علاقة السياسة النقدية بالسياسات الأخرى

تعمل السياسة النقدية على تحقيق أهداف متعددة ولكنها لا تستطيع لوحدها التكفل بذلك، فهي تحتاج إلى مساعدة عدة سياسات، ومن هنا تتولد العلاقة بين السياسة النقدية وغيرها من السياسات الاقتصادية والمالية.

أولاً: علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية

يقصد بالسياسة الاقتصادية مجموعة القواعد والوسائل والاساليب والاجراءات التي تقوم بها الدولة وتحكم قراراتها نحو تحقيق اهداف الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة.

ومما تهدف السياسة الاقتصادية إلى تحقيقها:<sup>1</sup>

- التنمية الاقتصادية.
- الاستقرار الاقتصادي.
- التوزيع الكفء للموارد.

وتعد هذه الأهداف أولية لأنها ضرورية لتحقيق أهداف السياسة العامة للدولة.

ومن أهم أهداف السياسة النقدية هو تحقيق نوعا من الاستقرار الاقتصادي في ظل النمو المتوازن، فمعنى هذا ان هناك ارتباط وثيق بين النشاط الاقتصادي والنقدي، ويظهر ذلك واضحا من خلال ارتباط المشاكل الاقتصادية الخاصة بالبطالة والتضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية بالحلول النقدية، وبذلك يمكن للسياسة النقدية لو توافرت لها الظروف الاقتصادية الملائمة أن تحقق نوعا من الاستقرار الداخلي، فالسياسة النقدية قد تستخدم احد ادواتها لامتناس فائض القوى الشرائية في سوق السلع والخدمات، وذلك عن طريق استقطاب هذا الفائض في صورة أوعية خارجية صغيرة، وأيضا تستطيع السياسة النقدية التأثير على سعر الصرف العملة الوطنية بالقدر الذي يقلل من حدة العجز في ميزان المدفوعات، وبذلك تكون السياسة النقدية احدى ادوات السياسة الاقتصادية العامة، والتي تستخدمها لمحاصرة التضخم وأيضا لحماية عملتها الوطنية من التدهور ولتحقيق التوسع الاقتصادي القائم على اساس تمويل الانشطة الانتاجية المختلفة، حتى تقضي الدولة على الاختلال بين التيار النقدي والسلعي.<sup>2</sup>

### ثانيا: علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية

يقصد بالسياسة المالية مجموعة من القرارات التي تستخدمها الدولة بشأن اختيار الحاجات العامة وتحديد الموارد اللازمة لإشباعها.<sup>3</sup>

إن العمليات المالية والنقدية هي وسائل فعالة في الرقابة الاقتصادية العامة والتنسيق بينهما أصبح ضرورة ملحة، ذلك أنهما قد يتعارضان مع بعضهما بصورة تضعفهما، كما تمنع السلطات الحكومية من تحقيق أهدافها المرسومة، ويشدد على هذا ضرورة التداخل الموجود بين هذين النوعين من العمليات، فللعمليات المالية الحكومية مداوات نقدية مباشرة كتمويل العجز في الميزانية عن طريق الاقتراض من البنك المركزي وهي تؤثر في سيولة الاقتصاد، وكذلك عمليات الحكومة من أدوات الخزينة والتي لها تأثير في سعر الفائدة وفي سوق السندات.<sup>4</sup>

ومما يربط بين السياستين أن تلجا الدولة الى اجراء نقدي باعتباره سياسة مالية ويبدو هذا بوضوح في حالة التضخم، فالحاجة إلى الإيرادات المالية قد تحدد بالحكومة الى زيادة المعروض النقدي أو زيادة سلة التداولات، وهذا ما يؤدي الى الزيادة الطارئة والمفاجئة في التضخم، وهذه الزيادة تقلص من القيمة الحقيقية لجميع الاصول النقدية والمالية وهو ما يعرف بضريبة التضخم ويغني المدينون ويخسر الدائنون، وفي سوق الائتمان يحتمل أن يكون للأصول المالية عائد أو فائدة مثل السندات، ولو حدث تضخم مفاجئ

<sup>1</sup> جمال بن دعاس، السياسة النقدية بين النظامين الاسلاميين والوطني، مرجع سابق، ص96.

<sup>2</sup> محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعقد، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005، ص126.

<sup>3</sup> جمال بن دعاس، السياسة النقدية بين النظامين الاسلامي والوطني، مرجع سابق، ص95.

<sup>4</sup> صالح صالح، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة، دار الوفاء، مصر، 2001، ص91.

فإن أسعار الفائدة النقدية الاسمية لن تكون مرتفعة بحيث تغطي القيمة الحقيقية للسندات، وغالبا ما يكون الخاسرون الحائزون عليها من المواطنين الأثرياء أو الأجانب.

ولما كانت الحكومة هي الجهة الرئيسية المصدرة لهذه السندات فإن أي زيادة مفاجئة أو غير مرتفعة في معدل التضخم سوف تخفض من القيمة الحقيقية لدين الحكومة.<sup>1</sup>

كما أن الاختلاف الموجود بين السياستين المالية والنقدية زاد اهمية التنسيق بينهما، ويمكن حصر أوجه الاختلاف في:

- العمليات المالية تكون واسعة النطاق من حيث حجمها ومداهها، في حين العمليات النقدية تكون محدودة لأنها تنحصر بصورة رئيسية في القطاع المالي والمصرفين فإذا ما تم التنسيق بين هذين النوعين من العمليات فإن الاجراءات النقدية قد تكون ذات أثر فعال كوسيلة للسياسة الاقتصادية العامة للحكومة.<sup>2</sup>

- تنتم السياسة المالية بوجود ما يعرف بالفارق الزمني اللازم لتحقيق فعاليتها، إذ تحتاج لوقت اطول بالقياس إلى فعالية السياسة النقدية التي تستغرق وقت أقل، وتعود مرونة السياسة النقدية إلى امكانية اتخاذ التدابير والاجراءات النقدية من قبل السلطات النقدية دون الحاجة إلى تغييرات دستورية و سن التشريعات حكومية جديدة، عكس السياسة المالية التي تستوجب في معظم الاحيان سن تشريعات وإجراءات التغيير الدستوري عند إتخاذ الاجراءات والوسائل المالية من قبل السلطات المالية، والمهم في هذا الشأن ليس الفارق الزمني في تحقيق فعالية كلتي السياستين وإنما تحديد الفترة الزمنية المحصورة بين توقيت تدخل السلطتين النقدية والمالية وبين نتائج هذا التدخل سواء كان نقديا أو ماليا، ويمكن حصر هذا الفرق في ثلاثة أنواع، أولها ما يعرف بفارق الإدراك ويتمثل في الفترة الواقعة بين ظهور الحاجة إلى التدخل في إدراك الحاجة الفعلية إلى اتخاذ الاجراءات والتدابير سواء النقدية او المالية للتأثير على النشاط الاقتصادي، وهذا النوع من التدخل يتوقف على مدى توفر المعلومات والتنبؤات المستقبلية نسبيا، كما يتوقف على مدى تطور المجتمع اقتصاديا وإجتماعيا، أما النوع الثاني فيعرف بالفارق الإداري المتمثل في الفترة المحصورة بين إدراك الحاجة إلى التدخل وبين التدخل فعليا، في حين يعرف النوع الثالث بالفارق العلمي ويعبر عن الفترة بين تنفيذ التدخل الحكومي وبين النتائج الفعلية المحققة بسبب هذا التدخل.

- السياسة المالية تتمثل في السياسة الحكومية، أما السياسة النقدية تتمثل في سياسة البنك المركزي.

- الإجراءات المالية لها القدرة على تشجيع التوسع الاقتصادي وتقل هذه القدرة عند إيقاف التضخم، أما العمليات النقدية فلها أثر ضئيل في تشجيع التوسع ولكنها قد تحد بصورة فعالة من الاتجاهات التضخمية.<sup>3</sup>

- إن التأثير المباشر للسياسة المالية على الدخل ثم على الانفاق (الطلب الكلي) يتحدد من خلال التغييرات في السياسة الضريبية والاتفاقية، أما تأثير السياسة النقدية على الدخل يكون بصورة غير مباشرة، إذ أن الإجراءات والتدابير النقدية التي تتخذها السلطة النقدية لتغيير حجم الائتمان وكلفته ستعكس في النهاية على النشاط الاقتصادي ثم على مستوى الانفاق والطلب الكلي.<sup>4</sup>

#### المطلب الرابع: اتجاهات السياسة النقدية

1 مصطفى رشدي شحبة، "اقتصاديات النقود والمصارف والمال"، دار المعرفة الجامعية، مصر، الطبعة السادسة، 1996، ص 269.

2 عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين عيسى، "النقود والمصارف والأسواق المالية"، دار حامد للنشر، عمان، 2004، ص 382.

3 عبد المنعم السيد علي، "اقتصاديات النقود والمصارف"، الأكاديمية للنشر، عمان، 1999، ص 407.

4 ناظم محمد نوري الشمري، "النقود والمصارف والنظرية النقدية"، دار زهران، عمان، 1999، ص 464.

ينفذ البنك المركزي سياسة نقدية معينة لتحقيق أهداف اقتصادية، وتضع الدولة السياسة النقدية الموازية وعلى البنك المركزي أن يسعى من جانبه لتحقيقها، ويكون بذلك للسياسة النقدية ثلاث اتجاهات:

#### أولاً: الاتجاه التوسعي

يقصد به إن حجم وسائل الدفع والتغيير في قيمة النقود يجب أن تتوجه نحو تحقيق زيادة النشاط الاقتصادي، حتى ولو كان ذلك من نتيجة معدل تضخمي مقبول، يؤدي بالطبع الى زيادة معينة في الأسعار إلا أنه في نفس الوقت يؤدي الى زيادة القوة الشرائية والطلب الاستثماري وتحقيق التشغيل الكامل، وهذا لا يأتي إلا إذا سعى البنك المركزي لزيادة حجم وسائل الدفع وتشجيع الائتمان وخفض سعر الفائدة.<sup>1</sup>

#### ثانياً: الاتجاه التنفيذي

تتبع الدول الاتجاه التنفيذي للسياسة النقدية إذا مر اقتصادها بظاهرة التضخم، ويكون الهدف من ذلك هو تحقيق حجم السيولة المتداولة في السوق من خلال اتباع إحدى أدوات السياسة النقدية<sup>2</sup>، وهي الطريقة جذرية لمعالجة المشكلة، إذ تؤسس على اتخاذ الاجراءات المعاكسة تماماً للضغوط التضخمية بشكل وقائي يصل الى حالة اقتصادية جديدة تسود الاقتصاد ويطلق عليها تعبير الانكماش، وهو يتمثل في الحركة والأفعال اللذان من شأنهما تعقيم دور النقود في النشاط الاقتصادي وامتصاص الزيادة في الرصيد النقدي والتمثيل من الانفاق بأنواعه الثلاثة (الحكومي- الخاص - الاستثماري) وحتى النشاط الحكومي ونشاط المشروعات وحجم الائتمان، ومن ثمة يقلل النشاط الإنتاجي وتتجمد معدلات النمو وتعود الاسعار الى حالتها الأولى<sup>3</sup>، فتسعى السلطات النقدية لتقييد الائتمان والانفاق ويعمل البنك المركزي على الاقلال من حجم وسائل الدفع، وتقييد الائتمان والاقراض في محاولة لتثبيت الاجور والأسعار، ويقوم كذلك برفع سعر الفائدة لتشجيع الافراد على الادخار والتخفيض من حجم الاستهلاك.<sup>4</sup>

#### ثالثاً: الاتجاه المختلط (المرن)

يتفق أكثر الاقتصاديين على أن هذه السياسة تناسب البلدان النامية التي تعتمد في الغالب على الزراعة الموسمية او على تصدير المواد الأولية الى الخارج، وفي هذه الحالة يتبع البنك المركزي سياسة مرنة بحيث يزيد من حجم وسائل الدفع في مرحلة بدأ الزراعة وتنزيل المحصول، ويقلل من حجم وسائل الدفع عند مرحلة بيع المحصول في محاولة لحصر اثار التضخم.<sup>5</sup>

### المبحث الثاني: أهداف السياسة النقدية وقنوات انتقالها

لتحقيق السياسة النقدية لابد من إستراتيجية يتبعها البنك المركزي، ولقد اتبع البنك المركزي عدة استراتيجيات قديمة، ثم ظهرت بعد ذلك استراتيجيات حديثة للسياسة النقدية.

#### المطلب الأول: إستراتيجيات السياسة النقدية

يتبع البنك المركزي إستراتيجية من اجل بلوغ أهداف السياسة النقدية، فهو يتبنى إستراتيجية ابتداء باختيار أداة من أدوات السياسة النقدية ثم الهدف الأولي، فالوسيط إلى الهدف النهائي، ولكن هذا يتطلب من

1 مصطفى رشيد شبيحة، "النقود والمصارف والائتمان"، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 1999، ص75.

2 انس البكري، وليد صافي، "النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق"، مرجع سابق، ص180.

3 زينب حسين عوض الله، "اقتصاديات النقود والمال"، الدار الجامعية، بيروت، 1994، ص147.

4 مصطفى رشيد شبيحة، "النقود والمصارف والائتمان"، ص76.

5 نبي هاني حسين، "اقتصاديات النقود والبنوك"، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص57.

البنك المركزي استخدام أهداف نقدية متصلة ببعضها البعض حتى الوصول إلى الهدف النهائي المنشود، وإلا اعتبرت الإستراتيجية غير كاملة.

### أولاً: الاستراتيجيات السابقة للسياسة النقدية

لقد عرف البنك المركزي استراتيجيات غير كاملة منذ نشأته، وما زال يعاني منها حتى الآن، فالإستراتيجية الكاملة هي التي تحتوي على أهداف أولية ووسيطه مع أدوات متناسبة لتلك غير الكاملة ينقصها هذه المتطلبات المذكورة، ولم تعرف الإستراتيجية الكاملة إلا في الستينات من القرن العشرين، وقد استخدم البنك المركزي عدة استراتيجيات غير كاملة وهي:<sup>1</sup>

#### 1. نظرية القرض التجاري

كانت تمثل إحدى الاستراتيجيات القديمة للسياسة النقدية التي تبنها البنك المركزي وهي نظرية القرض التجاري، وهو اتجاه تقليدي في سياسة الإقراض المصرفي، يقتضي بان تقتصر البنوك التجارية على تقديم قروض تسدد نفسها أي تقتصر على القروض قصيرة الأجل، وتكون متناسبة مع حاجات التجارة وتشمل فقط الأوراق التجارية مثل الكمبيالة وفتح الاعتمادات والسندات، والتي لها خاصية التصفية الذاتية وذلك حتى تتحول السلع النهائية إلى نقود بعد بيعها إلى المستهلك، ثم تستخدم حصيلة البيع في تسديد القرض وفوائده.

ان اعتماد البنك المركزي على هذه النظرية كإستراتيجية للسياسة النقدية قد اتسم بعدة عيوب من بينها:

- لقد ركز البنك المركزي على توفير عملة مرنة للبنك المركزي، حيث يستطيع خصم الأوراق التجارية للتناسب مع حاجات التجارة، ولكنه في الوقت ذاته لم يحدد كمية النقود التي يستطيع البنك المركزي إصدارها.
- خلال فترة الكساد الكبيرة سنة 1929 لم تتمكن البنوك المركزية من منع الانخفاض الشديد في كمية النقود، وهذا يعود لتأثير إتباع نظرية القرض التجاري داخل النظام المصرفي وخارجه.
- كانت هذه النظرية مقبولة في القرون السابقة حيث لا توجد رقابة كبيرة، ولا بنوك مركزية بالمفهوم الحالي حتى تكون على دراية بإجراءات الاقتراض، كما تتدخل بالمساعدة اذا تطلب ذلك.
- كانت النظرية ترمي إلى استعمال القروض التجارية بشكل كبير، وذلك لضمان سداد القرض، ولكن في الحقيقة كان هناك استعمال للنقود في مجالات أخرى بعد العملية التجارية الأولى، وكان البنك المركزي لا يراقب الاستعمالات اللاحقة للنقود.
- إن عدم تحكم البنك المركزي في عرض النقود قبل وخلال فترة الكساد الكبيرة يبين بوضوح أن هناك إستراتيجية غير كاملة للسياسة النقدية وغياب واضح لأهدافها.

2. مبدأ الاحتياطات الحرة<sup>2</sup> تم استخدام هذا المفهوم كدليل للسياسة النقدية خلال الخمسينيات وبداية الستينيات ولكنه لم يؤدي دوره كما يجب لأنه لم يتمتع بمواصفات تؤهله لان يكون مؤشراً هاماً ومن بينها:

<sup>1</sup> نور الدين زراري، "السياسة النقدية كعامل مساهم أو عائق للتنمية الاقتصادية بالجزائر"، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2007، ص80.

<sup>2</sup> الاحتياطات الحرة هي الفرق بين احتياطات البنوك التجارية الفائضة لدى البنك المركزي واقتراضاتها من البنك المركزي وتسمى صافي الاقتراض

- أنها لم تكن حلقة وصل جيدة بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة كالمجاميع النقدية، وبالتالي يكون مبدأ الاحتياطات يؤثر سلبا على نمو النقود.
- لم تستطع أن تقوم مقام دور الهدف الأولي، لان العلاقة بينها وبين الأفراد أكبر من العلاقة بينها وبين البنك المركزي وهذا يعني أن البنك المركزي لا يستطيع أن يسيطر عليها كليا، حيث يعاني هذا المبدأ من عدة تأثيرات تجعله عديم الفعالية مثل المعلومات الحرة غير سليمة نتيجة لتغيرات تسويق الأسهم والعملة المتداولة وعوامل أخرى، كما أن مبدأ الاحتياطات الحرة بعيد نسبيا عن أهداف السياسة النقدية النهائية.
- وبالتالي فإن هذا المبدأ تعرض لعدة انتقادات من قبل الاقتصاديين مثل ملتون فريدمان، ران سميث، كارل برونر والن ملزر، وعليه لا يمكن بناء إستراتيجية كاملة بالاعتماد على مفهوم الاحتياطات الحرة كبداية أساسية في السياسة النقدية.

### 3. أسعار الفائدة

- إستخدمت السياسة النقدية أسعار الفائدة كهدف وسيط أو مؤشر، وكان الهدف من استعمال الاحتياطات الحرة في الخمسينيات هو التأثير على الهدف أي أسعار الفائدة أما بالارتفاع أو الانخفاض وفي الواقع ان أسعار الفائدة لا تتمتع بمواصفات المؤشر الجيد للسياسة النقدية من عدة نواحي هي:
- تتأثر أسعار الفائدة بالتوقعات التضخمية وبالطلب وعرض الائتمان، وبالتالي لا تقع تحت سيطرة البنك المركزي فقط.
- تتميز أسعار الفائدة بصعوبة معرفة وقياس الفروقات بين أسعار الفائدة الحقيقية والاسمية.
- كذلك فإن استخدام سعر الفائدة كهدف وسيط بين الهدف الأولي والهدف النهائي يعاني من مشاكل أخرى.
- الارتباط بين تغيرات الاسعار وأسعار الفائدة قصيرة الأجل خاصة، وقد تبين للاقتصاديين أن هذا الارتباط الذي حدث في أمريكا خلال سنوات 1968-1984 هو مايسمى بأثر فيشر حيث يتبع زيادة أسعار الفائدة ربع السنوية معدل التضخم، وبالتالي فإن التضخم سببا في ارتفاع سعر الفائدة، وقد لوحظ هذا أيضا في البلاد التي عانت من ارتفاعات معدل التضخم كإيطاليا وإنجلترا ولوحظ إنخفاض سعر الفائدة في البلاد ذات معدل التضخم كسويسرا وألمانيا، والفشل في التفرقة بين سعر السوق وسعر الفائدة الحقيقي يشار إليه بوهم الفائدة.
- كما نلاحظ أن أسعار الفائدة المنخفضة تشجع الاستثمار بينما تقيد أسعار الفائدة المرتفعة الاستثمار، حيث في فترة الانتعاش عندما يرتفع الاستثمار يؤدي إلى زيادة الاقتراض ومن ثم ارتفاع الاسعار من جديد، بينما في حالة الكساد عندما ينخفض الاستثمار فإنه يؤدي إلى إنخفاض الطلب على القروض، ومن ثم إنخفاض سعر الفائدة.

### ثانيا: إستراتيجيات السياسة النقدية الحديثة

نظرا لظهور بوادر تضخمية في الدول الكبرى كالولايات المتحدة، بدأت في الستينات عملية ضبط التضخم ومكافحته تأخذ أهميتها القصوى في إستراتيجية السياسة النقدية وخاصة بعد أن أثبت الاقتصاديون مدى العلاقة بين تغيرات كمية النقود ومستوى النشاط الاقتصادي، وبفحص السجل التاريخي خلص فريدمان وشوارتز إلى أن التغير الجوهري في معدل نمو الدخل النقدي، وهما يجزمان بأن معدل نمو

عرض النقود في الفترة الطويلة سوف يعبر عن نفسه في إختلاف معدل التغيير في الاسعار، وأن التغيير في معدل نمو عرض النقود في الفترة القصيرة سوف يغير معدلات نمو كل من الاسعار والنتائج.<sup>1</sup> وهكذا بدأ التوجه في إستراتيجية السياسة النقدية الحديثة نحو إستخدام مجاميع الاحتياطي، بعد الفشل الذي كان وراء إستخدام السياسة النقدية لأسعار الفائدة كهدف وسيط، ففي سنة 1979 أعلن الاحتياطي الاتحادي في الولايات المتحدة على سبيل المثال أنه سوف يعطي تأكيدا أكبر في المستقبل على إستخدام مجاميع الاحتياطي في الادارة اليومية للسياسة النقدية، وتأكيدا أقل على تحديد التقلبات قصيرة الاجل في معدل الفائدة على الارصدة الاتحادية.

كانت الاستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية في البداية تتمثل في إختيار هدف وسيط جديد هو هدف النمو النقدي خلال السنة، ومحاولة تصحيح وضبط الفروقات بين التقديرات والواقع واتبعت هذه العملية بتنظيم هذا النمو في إجمالي الاحتياطات حتى يتوافق مع اهداف نمو المجاميع النقدية، وبالتحكم في نمو عرض النقود يقوم البنك المركزي بالتحكم في معدل الفائدة على الارصدة النقدية لدى البنوك.

ويقوم الاقتصاديون بتقدير نمو النقد المطلوب للوصول إلى الهدف المسطر من قبل السلطات النقدية، كما يقدرون سعر الفائدة على الارصدة النقدية لدى البنوك والذي يكون متناسبا مع معدل نمو عرض النقد الذي وضع كهدف وسيط، لأن إنخفاض معدل الفائدة على هذه الارصدة سيكون عاملا مشجعا لزيادة اقتراضات البنوك، كما ارتفاعه يؤدي إلى إنخفاض تلك الاقتراضات، ولذلك فإن ضبط معدل الفائدة سيكون في خدمة الهدف الوسيط ويكون إجمالي الاحتياطي، وبالتالي عرض النقود في زيادة الاستراتيجية أيضا لم تكن ناجحة بالكامل.

ولكن هذه الاجراءات لم تؤدي دورها ولم يلقى نجاحا كبيرا، وتعرضت لانتقادات عديدة، لأن هذه البنوك المركزية مثلا في الولايات المتحدة تتحكم في أسعار الفائدة في حين فقدت السيطرة على عرض النقود ولذلك تم تطعيمها بإجراءات جديدة منها:

- توسيع عريض للمجال الذي يسمح فيه لمعدل الفائدة على الارصدة الفدرالية بالتقلبات ضمنه.
  - استخدام مجموع احتياطات البنوك كهدف أولي لضبط كمية النقود، ولذلك فقد تم التركيز على احتياطات البنوك غير المقترضة كوسيلة لضبط مجموع الاحتياطات.
- والشكل التالي يبين استراتيجية السياسة النقدية الحديثة:

### الشكل رقم (03) : استراتيجية السياسة النقدية الحديثة

<sup>1</sup> بلعور بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات الاقتصادية"، مرجع سابق، ص118.

### المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

طالما أن السياسة النقدية ماهي إلا إحدى مظاهر السياسة الاقتصادية، فإنها تسعى في الواقع الى إدراك نفس أهدافها، ورغم كل ذلك يبقى للسياسة النقدية أهدافها الخاصة التي تميزها عن غيرها من السياسات الأخرى، ويتم تصنيفها إلى ثلاثة أهداف هي:

#### أولاً: الأهداف الأولية

إن الأهداف الوسيطة لا تتأثر مباشرة بادوات السياسة النقدية للبنك المركزي، لذلك فإن البنك المركزي يختار مجموعة أخرى من المتغيرات لكي تكون هي المتغيرات المستهدفة لإحداث التغيير فيها، وتسمى تلك المجموعة من المتغيرات "الأهداف العاملة" أو الأولية.

تعتبر الأهداف الأولية متغيرات يحاول البنك المركزي التلاعب بها للتأثير على الأهداف الوسيطة، إذ تخرج النقود الاجمالية وأسعار الفائدة عن نطاق التحكم المباشر للبنك المركزي، وعندما يقرر أعضاء لجنة السوق المفتوح الفيدرالي (FOMC) تغيير معدل نمو النقود الإجمالية، فإنهم يطلبون من مديري

حساب السوق المفتوح تبني احتياطات البنوك وأوضاع السوق النقد المتفقة مع النقود الاجمالية في الأجل الطويل كأهداف وسطية، لذلك فالأهداف الأولية ما هي إلا حلقة وسلسلة تربط ما بين أدوات السياسة النقدية وأهدافها الوسيطة.

وتتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات، ويسمى أول هاتين المجموعتين بمجاميع الاحتياطية أما المجموعة الثانية فتسمى بأحوال سوق النقد.

### 1. مجاميع الاحتياطي ( reserve aggregats )

ويتضمن القاعدة النقدية ومجموع احتياطي البنوك أو احتياطي الودائع الخاصة والاحتياطي غير المقترض:<sup>1</sup>

- **الاحتياطات الإجمالية:** (total reserve) الذي يتضمن الاحتياطات المقترضة وغير المقترضة المقابلة لجميع أنواع الودائع والاحتياطات الزائدة (exese reserve).<sup>2</sup>
- **الاحتياطات غير المقترضة:** وهي الاحتياطات الكلية مطروح منها الاحتياطات المقترضة، وهذه الأخيرة عبارة عن كمية القروض المخصصة.
- **القاعدة النقدية:** ويطلق عليها أيضا بالنقد طويل الأثر (BM) ويتكون من مجموع العملة الموجودة لدى الجمهور غير المصرفي والعملة في خزائن البنوك التجارية وودائع البنوك التجارية والقطاع الخاص والهيئات الرسمية لدى السلطات النقدية.<sup>3</sup>

### 2. أحوال سوق النقد (marcet condition many)

ويحتوي على الاحتياطات الحرة (free reserve) أو الصافي المقترض من الإحتياط، ومعدل الأرصد الفدرالية (federaly fund rates) وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد والتي يمارس البنك المركزي رقابة قوية عليها.

ويشير مصطلح أحوال سوق النقد الى مدى سهولة أو صعوبة اسواق الائتمان والنظام المصرفي، وبالرغم من أن مفاهيم السهولة والصعوبة غير واضحة التعريف إلا أنها تشير بشكل عام الى قدرة المقترضين ومواقفهم من السرعة أو البطء في معدل نمو الائتمان ومدى قسوة المقترضين في فرض أسعار للفائدة وشروط الاقراض الأخرى على المقترضين.<sup>4</sup>

#### ثانيا: الأهداف الوسيطة

هي مجموعة من المتغيرات تضم إحتياطات البنوك ومستوى سعر الفائدة قصير الأجل في سوق ما بين البنوك والعرض النقدي، ولكن معظم المتغيرات الوسيطة ترتبط مع بعضها البعض، فالمتغير في إحتياطات البنوك يرتبط بالمتغير في ودائع البنوك ومن ثم المعروض النقدي.<sup>5</sup>

ويشترط في الأهداف الوسيطة ما يلي:<sup>6</sup>

<sup>1</sup> احمد أبو الفتوح الناقا، "نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية - مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998، ص134.

<sup>2</sup> باري سجيل، "النقود والبنوك واقتصاد وجهة النظر النقديين"، ترجمة طه عبد الله منصور، عبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، دار المريخ، الرياض، 1987، ص ص293، 294.

<sup>3</sup> محمود حميدات، "مدخل لتحليل النقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص14.

<sup>4</sup> باري سجيل، "النقود والبنوك واقتصاد وجهة النظر النقديين"، رجع سابق، ص294.

<sup>5</sup> السيد متولي عبد القادر، "اقتصاديات النقود والبنوك"، دار الفكر، عمان، 2010، ص194.

<sup>6</sup> قويدر عياش، "اصلاح السياسة النقدية في الجزائر"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999، ص43.

- يعرف تطوره ضمن زمن معروف أي شرط توفر الإحصائيات.
  - يرتبط تطوره بمتغير حقيقي "الهدف النهائي" كالسعر مثلا.
  - يكون تطوره مرتبطا من طرف السلطات النقدية المتوفرة على الوسائل اللازمة لذلك.
- والأهداف الوسيطة للسلطات النقدية هي واضحة نسبيا في نقاط تطبيقية لهذا الهدف العام، ونميز ثلاث نقاط:

### 1. تنظيم النمو النقدي

إن التقليل من خلق النقود يؤدي إلى تعطيل عملية التبادل في حين يترتب عن الزيادة منها ارتفاع معدلات التضخم.

### 2. جعل أسعار الفائدة مرآة للتوظيف الفعال للموارد المالية في المجتمع

إن أسعار الفائدة المنخفضة لا تؤدي إلى جمع الموارد الادخارية اللازمة ولا للاختيار الناجح للاستثمار، أيضا أسعار الفائدة مرتفعة جدا تعطل حديا الاستهلاك والاستثمار.

### 3. تحقيق مستوى حسن لاحتياجات الصرف

يجب على أي دولة أن تحتفظ بمستوى معين من إحتياجات صرف لتحقيق استقلالية وطنية إتجاه عجز المدفوعات الخارجية لوقت وقدر محدد.

وعلاوة على ذلك يشكل سعر الصرف عاملا تنافسيا للسلع الوطنية في مجال التصدير، وهو عامل التكلفة بالسلع المستوردة.<sup>1</sup>

### ثالثا: الأهداف النهائية

تهدف السياسة النقدية الى إقامة والحفاظ على الاوضاع النقدية والائتمانية الملائمة في ظل اقتصاد سليم، وتعتقد السلطات النقدية أن هذا الاقتصاد يمتاز بعمالة عالية ومعدل نمو جيد ويمكن المحافظة عليه بإستقرار أسعار الصرف للعملات الأجنبية المختلفة.<sup>2</sup>

وواقع أن هدف السياسة النقدية التي يرمي البنك المركزي إلى تحقيقها لا يختلف في الأساس عن الأهداف الاقتصادية (أي أهداف السياسة الاقتصادية العامة) التي تضعها الدولة، ذلك أن السياسة النقدية فرع من فروع السياسة الاقتصادية التي تلجأ إليها الحكومات لتحقيق أهدافها العامة.<sup>3</sup>

وبالتالي يمكن حصر الأهداف النهائية للسياسة النقدية في:

1. استقرار الأسعار.
2. التوازن الخارجي.
3. النمو الاقتصادي.
4. مستوى مرتفع للعمالة.

<sup>1</sup> فريدة بخراز يعدل، "تقنيات وسياسات التسيير المصرفي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2003، ص ص151، 150.

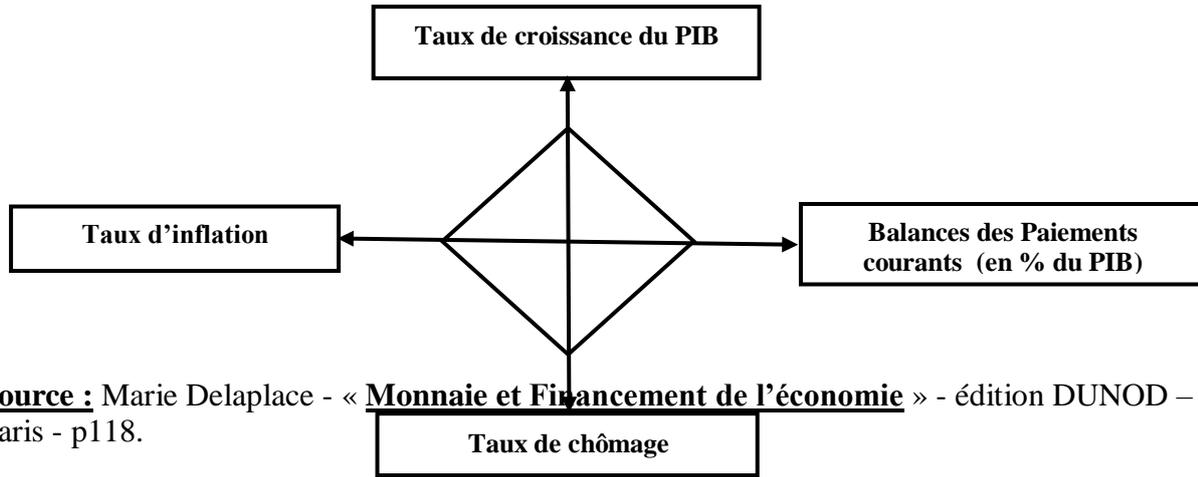
<sup>2</sup> باري سجيل، "النقود والبنوك واقتصاد وجهة النظر النقديين"، مرجع سابق، ص 296.

<sup>3</sup> عبد الرحمان يسري احمد، "اقتصاديات النقود والبنوك"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 72.

فهي تلتقي مع أهداف السياسة الاقتصادية والتي تبحث على ما يسميه الاقتصاديون "بالمربع السحري"، والتي عرفها الاقتصادي الانجليزي " نيكولا كالدور":

الشكل رقم (04): مسار الأهداف النهائية للسياسة النقدية

" Le Carré Magique de N. Kaldor "



Source : Marie Delaplace - « Monnaie et Financement de l'économie » - édition DUNOD - Paris - p118.

والوصول إلى المركز الذي يدل على تحقيق أهداف السياسة المتبعة لا يمكن تصوره بسهولة المطروحة في الشكل، لأن محاولة تحقيق أحد هذه الأهداف يواجه أخطار الابتعاد عن تحقيق الأهداف الأخرى، وهذا يطرح مسألة الأولوية في طرح هذه الأهداف وهي عملية تتعلق بجملة من المعطيات حسب الأنظمة الحكومية ونظرتها للأولويات، ويمكن التعرض إلى تلك الأهداف فيما يلي:

1. تحقيق العمالة الكاملة والتوظيف الكامل: أي تحقيق التشغيل الكامل والاستغلال الأمثل لجميع الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع، ويعتبر هدف تحقيق التشغيل الكامل والاستغلال الأمثل لجميع الموارد الاقتصادية المتاحة في مجتمع ما في مقدمة الأهداف النهائية التي تعمل السياسة النقدية على تحقيقها، والتي يتم النص عليها في دساتير بعض الدول مثل الولايات المتحدة، فعدم استغلال الموارد الاقتصادية الاستغلال الأمثل أو تعطل بعض الموارد عن العمل يترتب عليه خسائر للاقتصاد، ولكن يجب الإشارة إلى أن هدف تحقيق العمالة الكاملة يعني السماح بمعدل بطالة منخفض قد يتراوح بين 03 % إلى 05 %.

2. تحقيق استقرار الأسعار: أي المحافظة على معدل تضخم منخفض، ويعتبر هذا الهدف أقل وضوحاً من الهدف السابق، فمعدل التضخم المرتفع يعني تشغيل أكثر وتخفيض البطالة، بينما معدل التضخم المنخفض يكون على حساب معدل البطالة أعلى، ويعني ذلك وجود إختيار أمام صائغي السياسة الاقتصادية بين تحقيق معدل بطالة منخفض وبطالة مرتفعة وبين معدل تضخم مرتفع في ظل معدل بطالة منخفض هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن للتضخم آثار سلبية يتحملها الاقتصاد الوطني (أثار على

العمل، على النشاط الاقتصادي والنمو)، ويرى أصحاب المدرسة النقدية ان التضخم ظاهرة نقدية سببها الفائض في عرض النقود من الزيادة في الانتاج، وبالتالي فالسياسة الواجب إتباعها في هذه الحالة هي فائض عرض النقود ليقف الطلب وتخفيض الاسعار.

أما حسب التحليل الكينزي، يعتبر الطلب الكلي الفعال عاملا رئيسيا في تحديد مستويات الانتاج، التشغيل والدخل، فإذا تغير الطلب تغيرت المتغيرات الاخرى ليصل في الاخير الطلب والعرض الى حالة التوازن، ومن العوامل التي تدفع بالطلب الكلي الى الارتفاع نجد:

- زيادة الانفاق الاستهلاكي والاستثماري.
- التوسع في القروض البنكية.
- العجز في الميزانية.
- الارتفاع في معدلات الاجور.
- تمويل العمليات الحربية.

تستخدم عادة تعبير الصدمات التضخمية في إشارة إلى العوامل المختلفة التي تؤدي إلى الارتفاع المتواصل في المستوى العام للاسعار. وتنشأ هذه الصدمات عادة نتيجة لتغير العرض الكلي أو الطلب الكلي.

والجدول التالي يوضح الآثار السلبية للصدمات التضخمية:

جدول رقم (01): الآثار السلبية للصدمات التضخمية.

السبب الأول للصدمات التضخمية	النتائج الأولية للصدمات التضخمية	موقف السياسة النقدية	النتائج النهائية للصدمات
صدمات الطلب التضخمية	1. ارتفاع الأسعار (p) 2. تكون فجوة تضخمية. 3. انتقال منحنى العرض الكلي إلى الأعلى	صدمات مؤقتة ومنعزلة لا تعززها سياسة نقدية توسعية.	<u>الحالة الأولى:</u> 1. مزيد من ارتفاع في الأسعار (p). 2. عودة الدخل إلى التوازن.
		صدمات مستمرة تعززها سياسة نقدية توسعية.	<u>الحالة الثانية:</u> 1. استمرار الأسعار في ارتفاع. 2. بناء مستوى الدخل أعلى من المستوى التوازني.
صدمات العرض التضخمية	1. ارتفاع الأسعار (p) 2. تكون فجوة تضخمية.	صدمات مؤقتة ومنعزلة غير معززة.	<u>الحالة الثالثة:</u> 1. انخفاض في الأسعار (p). 2. عودة الدخل إلى التوازن.
		معززة.	<u>الحالة الرابعة:</u> 1. مزيد من ارتفاع في الأسعار. 2. عودة الدخل إلى التوازن.
		صدمات متكررة و معززة بسياسات نقدية توسعية.	<u>الحالة الخامسة:</u> 1. استمرار الأسعار في الإرتفاع. 2. بناء مستوى الدخل في مستوى أقل من التوازن.

المصدر: أسامة بشير الدباغ، اثيل عبد الجبار الجورمد، "المقدمة في الاقتصاد الكلي"، دار المناهج، عمان، 2003، ص364.  
 3. تحقيق التوازن الخارجي: أي تحقيق توازن في ميزان المدفوعات بحيث يعمل في صالح الدولة من خلال تشجيع الصادرات وتقليل الواردات باستخدام المعروض النقدي أو سعر الفائدة أو سياسات سعر الصرف.

4. تحقيق مستوى مرضي لمعدل النمو الاقتصادي: أثبتت السنوات الاخيرة أن أهداف تحقيق التوازن الخارجي وإستقرار الاسعار لا يمكنها أن تتحقق دون أن تخلف آثار على النمو والتشغيل، وبالمقابل فإن صب جل إهتمام السياسة الاقتصادية على تحقيق نمو اقتصادي أكبر ودرجة تشغيل عالية قد يحمل معه ضغوطات تضخمية واختلالات خارجية.<sup>1</sup>

زيادة التوظيف والعمالة يؤدي إلى ارتفاع الاسعار واختلال في ميزان المدفوعات، إذ أن زيادة حجم الصادرات تقتضي خفض مستوى الاسعار وتحسين الجودة وزيادة القدرة التنافسية بالمقارنة بالدول الاخرى وزيادة الصادرات تحقق زيادة الدخل والعمالة، إلا أن زيادة العمالة والدخل ستؤدي الى زيادة الميل للاستيراد واحتمال ارتفاع في مستويات الاسعار وزيادة حجم الواردات مقارنة بحجم الصادرات وبالتالي التأثير سلبيا على ميزان المدفوعات.<sup>2</sup>

كما أن السياسة التي تهدف الى الرقابة على التضخم تميل إلى الحد من امكانية النمو الاقتصادي وخاصة اذا سادت دورة حادة من التضخم بحيث يقتضي الامر اتخاذ الاجراءات اللازمة لاشباع سياسة الانكماش المعتدل.<sup>3</sup>

إلا أن الأهداف التي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها تختلف من بلد إلى آخر كما تختلف ايضا تبعا لدرجة التطور التي بلغتها الدولة.

فأهداف السياسة النقدية في الدول العربية نجدها تتمثل في: تحقيق الاستقرار النقدي، ضمان قابلية صرف العملة والحفاظ على قيمتها خارجيا، تشجيع النمو الاقتصادي، المساهمة في إنشاء أسواق مالية ونقدية متطورة، وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي.<sup>4</sup>

وفي الدول الصناعية هناك إتجاه متزايد نحو عدم التوسع في الأهداف والاقتصار على هدف واحد للسياسة النقدية ويتمثل في استقرار الأسعار أي إستهداف التضخم، حيث يستخدم البنك المركزي الادوات الممكنة من أجل الوصول إلى معدلات تضخم مقبولة.

ويمكن للبنوك المركزية بناء مصداقية إذا حققت سجلا جيدا بإنجاز أهداف التضخم المعلنة، وعادة ما تقوم البنوك المركزي باصدار تقارير دورية عن السياسة النقدية، تعرف بتقارير التضخم توضح نوايا البنوك المركزية حول المسار المقبل للسياسة النقدية، وتفسر الفوارق بين معدلات التضخم الفعلية والمستهدفة.

وقد اختارت معظم الدول الصناعية أهداف التضخم ما بين 01% و 03%، بالنظر لما تشكله معدلات التضخم المرتفعة من اثار سلبية على النمو ولما تؤدي اليه من زيادة في تكاليف الرفاهية، وهذا الإلحاح على هدف استقرار الأسعار يمكن ان نستشفه من خلال معايير التقارب الاوربي التي تدور كلها حول التحكم في التضخم.

تتمثل أهداف السياسة النقدية في الولايات المتحدة الامريكية في تحقيق استقرار الأسعار وتعظيم العمالة فقط، مع وجود جدل يتعلق بضرورة حصر هذه الاهداف في تحقيق استقرار الأسعار.

1 السيد متولي عبد القادر، "اقتصاديات النقود والبنوك"، مرجع سابق، ص ص 196، 195.

2 عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات النقود والبنوك - الأساسيات والمستحدثات"، مرجع سابق، ص 94.

3 اسماعيل محمد هاشم، "مذكرات في النقود والبنوك"، دار النهضة، بيروت، 1996، ص 208.

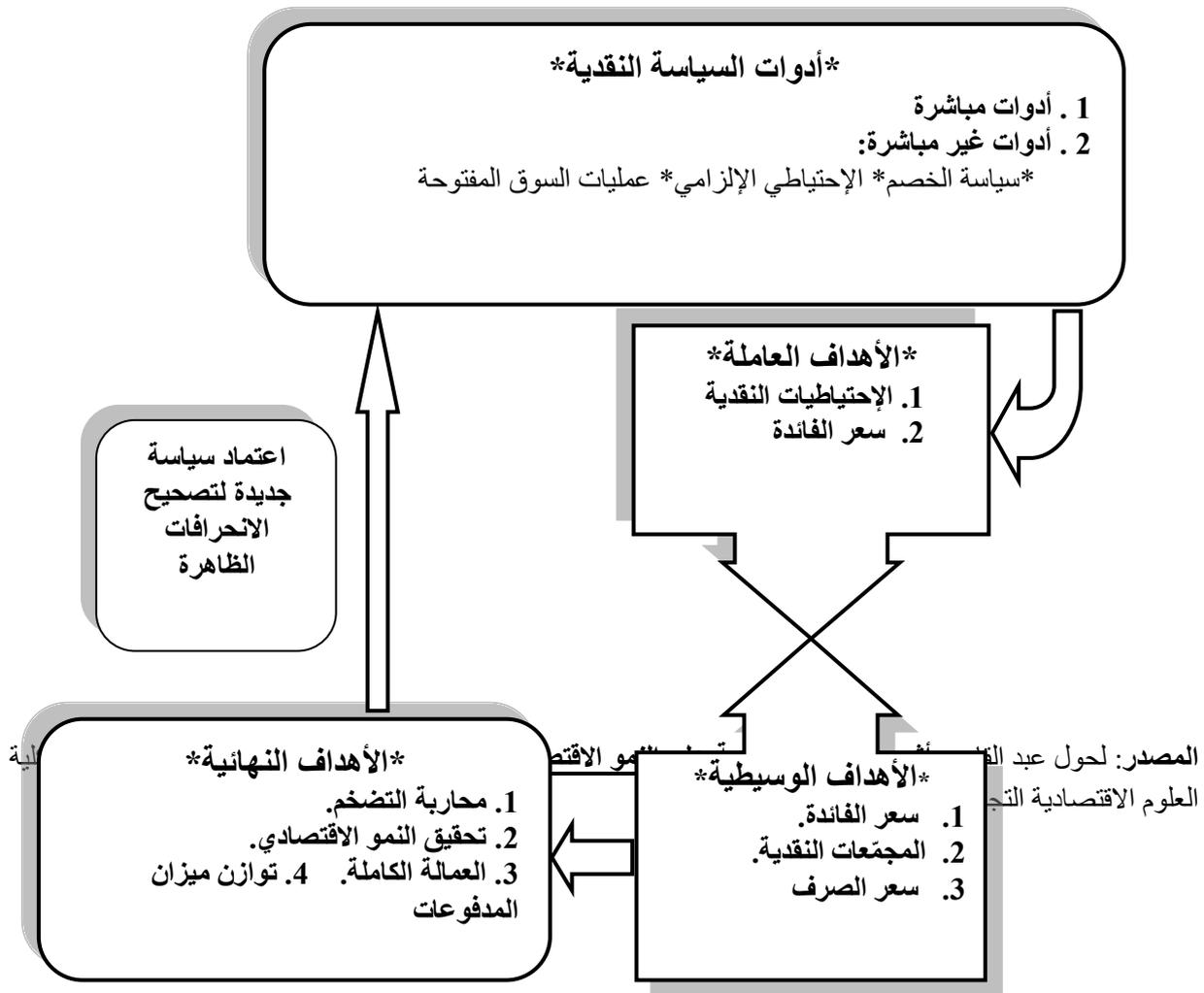
4 عبد المجيد قدي، "مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 55.

أما بنك إنجلترا فمُنذ أن اسندت اليه مهام ادارة السياسة النقدية عام 1997 بشكل مستقل، كان يكتفي بوضع الاطار العام السنوي ضمن ما يعرف بالاستراتيجية المالية المتوسطة الأجل التي يتم الاعلان عنها سنويا من قبل وزارة الخزانة في نفس الوقت التي يتم الاعلان فيه عن الموازنة العامة يحدد لنفسه أهداف تتمثل في المحافظة على سلامة العملة وقيمتها، وعلى استقرار النظام المالي المحلي والدولي، بالإضافة إلى تأمين الخدمات المالية البريطانية.<sup>1</sup>

من خلال ما سبق فإن استخدام الاهداف الوسيطة والأهداف العاملة (الأولية) تمكن البنك المركزي أن يقيم بسرعة ما إذا كانت سياسته تسير في الطريق الصحيح أم لا، بدلا من الانتظار لكي يرى النتيجة النهائية لسياسته على العمالة أو مستوى الأسعار.

ويمكن توضيح استراتيجية البنك المركزي من خلال الشكل التالي:<sup>2</sup>

الشكل رقم(05): إستراتيجية السلطات النقدية في تحقيق أهداف السياسة النقدية.



<sup>1</sup> عمروش الشريف، "السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب، البلديّة، 2005، ص ص 63،64.

<sup>2</sup> احمد ابو الفتوح الناقّة، "نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية – مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية"، مرجع سابق، ص34.

## المطلب الثالث: قنوات انتقال السياسة النقدية

إن آلية انتقال أثر السياسة النقدية هو التعبير الأكثر شيوعا للطرق التي تؤثر من خلالها تغيرات السياسة النقدية للبنك المركزي بما فيها التغيير في العرض النقدي على الناتج والأسعار، ويعتبر العرض النقدي قناة هامة قد تؤثر من خلالها السياسة النقدية على الأسعار والناتج إلى جانب عدد آخر من القنوات التي يمكن لأسعار الفائدة التأثير من خلالها .

## اولا: قناة سعر الفائدة

تؤدي السياسة النقدية التوسعية حسب وجهة النظر الكينزية إلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية، مما يشجع الاستثمار الذي يدفع بدوره إلى زيادة نمو الإنتاج والتشغيل، وبالمقابل تؤدي السياسة النقدية التقيدية الرفع أسعار الفائدة مما يعمل على ارتفاع سعرها الحقيقي ومنه ارتفاع تكلفة رأس المال، وهذا ما سيؤدي إلى تقليص الطلب على الاستثمار مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض الطلب الكلي.<sup>1</sup>

يلعب سعر الفائدة دوره كصلة بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي من خلال ثلاث روابط:

- الرابطة الأولى تتمثل في العلاقة بين العرض النقدي وبين سعر الفائدة.
- الرابطة الثانية وتتمثل في العلاقة المفترضة بين سعر الفائدة والإنفاق على الاستثمار .
- الرابطة الثالثة وتتمثل في العلاقة المفترضة بين الإنفاق الاستثماري ومستوى الطلب الكلي.

يرى فريدمان انه ليس من الضروري أن ينخفض سعر الفائدة إذا زاد العرض النقدي حيث يقرر فريدمان أن التغيير في العرض النقدي الحقيقي يؤثر على سعر الفائدة من خلال أربعة آثار جزئية وهي:<sup>2</sup>

- **أثر السيولة:** وهو انخفاض فوري لسعر الفائدة قصير الأجل نتيجة زيادة العرض النقدي.
- **أثر الدخل:** وهو محاولة الأفراد عند وجود أرصدة نقدية زائدة نتيجة زيادة العرض النقدي للحفاظ على المستوى السابق المرغوب من الأرصدة الزائدة وهذا ما ينتج عنه ارتفاع في الدخل الحقيقي نتيجة الزيادة الجديدة في الطلب على السلع والخدمات وهذه الزيادة في الدخل الحقيقي تؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة وهذا الارتفاع يسمى أثر الدخل.

- **أثر مستوى الأسعار المتوقع:** يمكن أن تتسبب الزيادة في المعروض النقدي في ارتفاع المستوى العام للأسعار مما يسبب زيادة في الطلب على النقود الأمر الذي قد يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة.

- **أثر التضخم المتوقع:** فمع ارتفاع المستوى العام للأسعار يتأثر معدل التضخم الأمر الذي يؤدي إلى مطالبة المقرضين علاوة مقابل معدل التضخم المتوقع والذي يعد من مكونات سعر الفائدة وفي المقابل سيوافق المدينون على دفع علاوة التضخم ضمن سعر الفائدة ولا سيما إذا كانوا سيقومون باستخدام الأرصدة النقدية الحقيقية في شراء عقارات قد ترتفع قيمتها على الأقل بنفس معدل التضخم وهذا ما يعني ان اثر التضخم المتوقع يرفع سعر الفائدة الاساسي.

## ثانيا: قناة سعر الصرف

نظرا لتزايد اندماج الاقتصاديات الوطنية والتحول إلى سعر الصرف المرن فقد أصبح لسعر الصرف دورا هاما في نقل أثر السياسة النقدية وذلك بتأثيره على صافي الصادرات وعلى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي ويحظى سعر الصرف اليوم بمكانة خاصة في السياسة النقدية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص77.

<sup>2</sup> اسامة بنشير الدباغ، اثيل عبد الجبار الجومرد، المقدمة في الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص315.

يمكن مناقشة التأثير من خلال سعر الصرف وفق ثلاثة مدا خيل رئيسية وذلك وفقا لتأثير سعر الصرف على كل من أسعار المستوردات والصادرات وصافي الأصول الأجنبية المقتناة كما يلي:

1. **تأثير سعر الصرف على أسعار المستوردات:** يؤدي انخفاض قيمة العملة الوطنية إلى ارتفاع أسعار المستوردات وهذا ما ينعكس على المستوى العام لأسعار المستهلكين وهو يعني ارتفاع معدل التضخم بشكل مباشر وسريع وغير مباشر عن طريق ارتفاع أسعار السلع الوسيطة.
2. **تأثير سعر الصرف على صافي الواردات:** يؤدي سعر الفائدة المنخفض إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية وبالتالي زيادة التنافسية وتحسن الميزان التجاري وهذا بدوره سيحفز الطلب على المستوى الكلي وبالتالي ارتفاع الأسعار.
3. **أثر سعر الصرف على صافي الثروة:** يقود انخفاض سعر الصرف إلى زيادة قيمة صافي الموجودات من القطع الأجنبي وبالتالي سوف يتأثر بذلك وفقا لرصيد الميزان بين جانبي الموجودات والمطالب الأجنبية.

### ثالثا: قناة الائتمان

يظهر دور هذه القناة في السياسة النقدية عندما تمارس السياسة النقدية سياسة تقييدية مما يجبر المصارف على تخفيض قروضها وأوراقها المالية ويصبح المقرضون غير قادرين على إحلال الاقتراض غير المصرفي كما هو مفترض في فكرة القناة النقدية ويكون الانخفاض الناتج عن ذلك في الطلب الكلي اكبر مما يمكن رده إلى القناة النقدية وحدها.

تتكون قناة الائتمان من مجموعة من العوامل التي توزع آثار تغير سعر الفائدة الناتج عن تغير العرض النقدي ومن ثم فهي ليست قناة مستقلة وإنما آلية تحسين أوضاع وتهتم دالة قناة الائتمان على مايسمى علاوة التمويل الخارجي وهذه العلاوة هي الفرق بين تكاليف الأرصد المتولدة خارجيا – سواء من خلال إصدار سندات أم حقوق ملكية – وبين تكاليف الأرصد المتولدة داخليا- من خلال الاحتفاظ بجزء من الأرباح – وأي تصرف يقوم به البنك المركزي على سعر الفائدة ومن ثم يقيم علاوة التمويل في نفس الاتجاه.<sup>2</sup>

### رابعا: قناة أسعار السندات المالية

وهذه القناة هي تعبير عن وجهة نظر أنصار المدرسة النقدوية في تحليلهم لأثر السياسة النقدية عن الاقتصاد، حيث يعتبرون أن تأثير السياسة النقدية عن الاقتصاد ينتقل عبر قناتين قناة توبيين للاستثمار، والتي تعتمد على ما يعرف بمؤشر توبيين للاستثمار (العلاقة بين القيمة البورصية للمؤسسات ومخزون رأس المال الصافي) وقناة اثر الثروة على الاستهلاك.

1. **عبر القناة الاولى:** يؤدي انخفاض عرض النقود الى زيادة نسبة الاوراق المالية وتقليل نسبة الارصد المالية بالمحفظه الاستثمارية لدى الجمهور، مما يؤدي الى انخفاض الانفاق الخاص على الأوراق المالية، مما يدفع المتعاملين الى التخلص من الاوراق المالية الزائدة وبيعها، مما يؤدي الى هبوط الاسعار فينخفض مؤشر توبيين، وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار ومنه يتراجع الناتج المحلي الخام.

<sup>1</sup> لحو موسى بوخاري، "سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية"، مرجع سابق، ص97.

<sup>2</sup> احمد شعبان محمد علي، "انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص122.

2. عبر الفتاة الثانية: يؤدي انخفاض عرض النقود الى انخفاض اسعار الاوراق المالية والتي يؤدي انخفاضها الى انخفاض قيمة ثروة الجمهور، ومنه الحد من الاستهلاك وبالتالي تراجع نمو الناتج المحلي الخام.<sup>1</sup>

### المبحث الثالث: ادوات السياسة النقدية

تستخدم السلطة النقدية ادوات معينة للتأثير على المعروض النقدي يطلق عليها ادوات السياسة النقدية ومتغيرات الاداء، والتي تقع تحت تحكم السياسة النقدية، ويمتلك البنك المركزي عددا من الادوات متمثلة في الادوات الكمية والنوعية وادوات اخرى.

#### المطلب الأول: الأدوات الكمية

يستطيع البنك المركزي تغيير حجم الكتلة النقدية تبعا للظروف الاقتصادية، من خلال الوسائل التالية:

#### أولاً: عمليات السوق المفتوحة

يمكن للبنك المركزي من خلال السياسة النقدية التي يتبعها التأثير على حالة الاقتصاد عن طريق عمليات السوق المفتوحة، والتي يتم بموجبها دخول البنك المركزي الاسواق النقدية والمالية بصورة مباشرة كمتعامل فيها<sup>2</sup>، أي كبايع ومشتري في الأسواق وفقا للوضع الاقتصادي السائد، ففي حالة ما اذا كان يعاني من الركود والانكماش تبرز الحاجة الى توسيع عرض النقد في الاقتصاد من اجل توفير التمويل اللازم للتوسع بنشاطاته، فان البنك المركزي يدخل كمشتري للاوراق المالية في السوق النقدية ويضع نقودا في الاقتصاد كمقابل لشراؤه الاوراق المالية في السوق، وبذلك يتوسع عرض النقد ويتوفر التمويل لتوسيع النشاطات الاقتصادية التي تعاني من الركود او الانكماش، أما في الحالة التي يعاني فيها الاقتصاد من التضخم وزيادة عرض النقد، تبرز الحاجة إلى تقليص عرض النقد فيه لمعالجة حالة التضخم، فان البنك المركزي ومن خلال سياسته النقدية يقوم ببيع الاوراق المالية في السوق، وبهذا يتم سحب النقود من السوق مقابل بيع الأوراق المالية فيه، وبذلك يتم تقليص عرض النقد ومعالجة حالة التضخم في الاقتصاد.<sup>3</sup>

#### ثانياً: سعر إعادة الخصم:

يعرف سعر إعادة الخصم على أنه السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي نظير إعادة خصم الاوراق التجارية والادوات الحكومية للبنوك التجارية، وهو أيضا يمثل سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير تقديم القروض لها.<sup>4</sup>

وهي أقدم وسيلة من وسائل البنك المركزي وأكثرها تطبيقاً في القرن 19، ويستخدم البنك المركزي سياسة إعادة الخصم للتأثير على حجم الائتمان، فعندما تقترض البنوك التجارية من البنك المركزي نتيجة لانخفاض الاحتياطي النقدي لديها، وذلك يرجع بسبب سحب المودعين اموالهم او بسبب زيادة الطلب على النقود، يقترض البنك التجاري من البنك المركزي بسعر فائدة على القروض، وعند رفع سعر الفائدة يقل عدد المقترضين ويقل الاقتراض وينخفض حجم الائتمان وعرض النقد، وكذلك فيما يتعلق باعادة خصم الكمبيالات والسندات والحوالات بشكل اوراق تجارية او مالية، ويرتفع سعر الفوائد المفروضة على القروض وانخفاض سعر إعادة الخصم على الكمبيالات وحوالات الخزينة، فان البنوك التجارية تقدم

1 عبد المجيد قدي، "المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية"، مرجع سابق، ص78.

2 ضياء مجيد الموسوي، "الإصلاح النقدي"، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص33.

3 فليح حسن خلف، "النقود والبنوك"، دار للكتاب العالمي، الأردن، 2006، ص311.

4 راشد العصار، رياض الحلبي، "النقود والبنوك"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص153.

قروضا اكثر للمقترضين لانخفاض سعر الفائدة على القروض، فيزداد عدد المقترضين ويزداد حجم الائتمان المصرفي، ويكون البنك المركزي قد زاد عدد المقترضين من خلال تأثيره على البنوك التجارية في انخفاض أسعار الفائدة وانخفاض سعر اعادة الخصم.<sup>1</sup>

### ثالثا: نسبة الاحتياطي القانوني

تعتبر نسبة الاحتياطي النقدي من الأدوات المستخدمة للرقابة على الائتمان الذي يؤثر في عرض النقود، حيث تقوم البنوك التجارية بإيداع نسبة معينة من ودائع العملاء لديها في خزائن البنك المركزي، أي تقوم البنوك التجارية بتجميد جزء من الودائع لديها على شكل احتياطي سائل لدى البنك المركزي.<sup>2</sup>

تستخدم البنوك المركزية أداة الاحتياطي الإلزامي بغرض تحقيق أهداف السياسة النقدية من ناحية، وكذلك لحماية المصارف التجارية بوضع نسبة معينة من الودائع كاحتياطي الزامي لدى البنك المركزي يجعلها لا تتوسع بدرجة كبيرة في منح الائتمان، مما يؤثر على السيولة لديها وتقوم البنوك المركزية باستخدام أداة الاحتياطي الإلزامي أو تغييره لعلاج المشاكل الاقتصادية.<sup>3</sup>

فإذا أراد البنك المركزي اتباع سياسة توسعية لانعاش الاقتصاد في حال وجود ركود اقتصادي مما يؤدي اقدرة البنوك على الإقراض، وبالتالي يؤدي الى الانخفاض الكلي للطلب على النقود، بسبب انخفاض قدرة البنك على خلق النقود الائتمان ويقل من حجم النقد ويساعد على مكافحة التضخم.<sup>4</sup>

### رابعا: تقنية الأخذ بالسيولة

أداة غير مباشرة استعملت من طرف بنك الجزائر في سنة 2002،<sup>5</sup> خاصة بعد تسديد جزء كبير من الذمم البنكية التي كانت على الخزينة، فسنة 2002 تميزت بفائض في السيولة لدى البنوك التجارية الذي ميز تطور الاقتصاد الكلي، وترجع هذه الزيادة إلى تسديد مديونية الخزينة العمومية تجاه البنوك، وارتفاع الودائع المصرفية لأجل من قبل مؤسسات قطاع المحروقات، واعتبارا من نهاية سنة 2001 أصبحت الخزينة العمومية لا تلجا إلى إعادة التمويل لدى بنك الجزائر.

اعتبارا من بداية 2002، أصبحت السوق النقدية البيئية للمصارف قناة إعادة تمويل البنوك دفعت وضعية فائض السيولة في السوق النقدية، بنك الجزائر إلى التدخل ابتداء من أفريل 2002 بواسطة أداة جديدة تسمى استرجاع السيولة عن طريق المناقصة، بحيث يعرض البنك المركزي المبلغ المراد سحبه من السوق النقدية بمعدل فائدة يعينه حسب إرادته، فقام بامتصاص السيولة النقدية بمبلغ 160 مليار دج في نوفمبر 2002، حيث أن معظم السيولة تأتي من البنك الخارجي الجزائري (BEA)، كما قام بنك الجزائر باسترداد السيولة عن طريق المناقصة بقيمة 450 مليار دينار في ديسمبر 2006 ليصل الى 1.100 مليار دج طيلة سنة 2009.

### خامسا: تسهيلات الودائع المأجورة:<sup>6</sup>

<sup>1</sup> محمد صالح عبد القادر، "محاضرات في النقود والبنوك والنظرية النقدية"، دار الفرقان للنشر والتوزيع، 1997، ص ص63،62.

<sup>2</sup> عبد القادر بابا، "السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية"، جامعة مستغانم، 2004، ص2.

<sup>3</sup> زكريا الدوري، يسرى السامرائي، "البنوك المركزية والسياسات النقدية"، مرجع سابق، ص211.

<sup>4</sup> هيثم الزعبي، حسن أبو زيت، "أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي"، دار الفكر، عمان، 2000، ص193.

<sup>5</sup> Instruction n° 02-2002 du 11 avril 2002 portant introduction de la reprise de liquidité sur le marché monétaire.

<sup>6</sup> Instruction N° 04-05 du 14 juin 2005 relative à la facilité des dépôts rémunéré .

هي أداة جديدة غير مباشرة أدخلت في جوان 2005 من طرف بنك الجزائر وتستطيع البنوك التجارية اللجوء إليها لتشكيل ودائع 24 ساعة، 7 أيام أو ثلاثة أشهر على مستوى البنك المركزي وللإستفادة من عائد يحدده هذا الأخير، (وهذا ما سمي بتسهيلات الودائع المأجورة).

تطورت نسبة هذه العائد من 0.3 في 2005/06/14 إلى 1% في 2007/06/12 إلى 0.75% في 2007/12/25 إلى 0.3% في 2009/03/01.

هذا التحديث الجديد أدى بالسلطات النقدية إلى تغيير محتوى تسيير خزينة البنوك على مستوى الوكالات البنكية الموجودة على التراب الوطني<sup>1</sup>، حيث أصبحت أرصدة البنوك (الوكالات البنكية الموجودة في كل ولاية) في حساباتها لدى بنك الجزائر تحول مباشرة إلى رصيد البنك الرئيسي في الحساب المفتوح لدى بنك الجزائر وذلك مباشرة بعد انتهاء عملية المقاصة الكلاسيكية على مستوى هذه الوكالات، وقد بلغ إجمالي التسهيلات في مارس 2006 ما يقارب 146 مليار دج ليصل إلى 456 مليار دج في ديسمبر من نفس السنة إلى 483 مليار دج في ديسمبر 2007.

### المطلب الثاني: الأدوات النوعية

يستخدم البنك المركزي أدوات كيفية او نوعية للتأثير على الاتجاه الائتماني وليس حجمه الكلي، وهذه الأدوات كثيرة يمكن تلخيصها في:

سياسة تأطير القرض، السياسة الانتقائية للقرض ووضع حد أقصى لسعر الفائدة.

### اولا: سياسة تأطير القرض

هو اجراء تنظيمي يفرض ويطبق على البنوك التجارية بهدف تحديد حجم القروض المقدمة من طرف البنوك الى الزبائن، فعلى هذه البنوك أن تحترم نسبة معينة عند الارتفاع السنوي للقروض التي تمنحها للزبائن، وهكذا من سنة لآخرى يجب ان لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة النسبة المعينة التي حددتها السلطات النقدية، وفي حالة تجاوزها من طرف بنك او بعض البنوك تطبق عليها عقوبات.<sup>2</sup>

### ثانيا: السياسة الانتقائية للقروض

تهدف هذه الأداة الى توجيه القروض الى القطاعات التي تعتبرها السلطات النقدية أكثر نفعاً للاقتصاد الوطني، بحيث تأخذ هذه السلطات القرارات الضرورية باعطاء بعض التسهيلات الى القروض الخاصة بهذه القطاعات ، وهكذا تتخذ عدة أشكال:<sup>3</sup>

- إقرار معدل خصم مفضل.
- إمكانية إعادة خصم الأوراق التي تتوفر فيها الشروط الضرورية لهذه العملية.

<sup>1</sup> ان استخدام الادوات يكون حسب الظروف النقدية لكل دولة وهذا الامر الذي دفع بالجزائر الى استحداث الاليتين المذكورتين (تقنية الاخذ بالسيولة، تسهيلات الودائع المأجورة) وذلك بهدف امتصاص السيولة الفائضة على مستوى البنوك من اجل المحافظة على الاستقرار النقدي والتوازن الائتماني.

<sup>2</sup> عبد الله البحري ، "اثر العولمة على فعالية السياسة النقدية" ، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص نفود ومالية، جامعة الجزائر، 2004، ص67.

<sup>3</sup> عبد الله خبابة ، "الاقتصاد المصرفي: النقود الالكترونية، البنوك التجارية والسياسة النقدية" ، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008، ص209.

- إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف.
- تغيير مدة استحقاق القروض ومعدل فوائدها.

### ثالثاً: وضع حد أقصى لسعر الفائدة

قد تتنافس البنوك التجارية بغرض زيادة ودائع العملاء، فتمنح الفوائد على الودائع الجارية مما يؤدي الى ارتفاع اسعار الفائدة ارتفاعا كبيرا، ولذا فان البنك المركزي قد يضع حد أعلى للفوائد التي تمنح على الودائع الجارية ولا يمكن للبنوك التجارية ان تتخطاه، وهذا الحد يكون قابلا للتغيير حسب الظروف الاقتصادية، فينخفض في حالة الرواج ويرتفع في حالة الكساد.<sup>1</sup>

### الفرق بين الأدوات المباشرة وغير المباشرة

إن التحول من التحكم المباشر إلى التحكم غير المباشر في السياسة النقدية يأتي مساهرا للاتجاه العام نحو الإعتماد المتزايد على قوى السوق ( قانون العرض والطلب) في تسيير عجلة الاقتصاد، ونحو تخفيف أو إزالة القيود والتحرير لكافة الأدوات والسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، والابتعاد عن أسلوب التوجيهات والقرارات الإدارية التحكمية.

ومن أجل تحديد الفرق بين النوعين يستوجب علينا التعرض لفعالية كل نوع من أنواع الرقابة وقدرتها على تحقيق أهداف السياسة النقدية في أقل وقت وتكلفة ممكنتين، هذه التكلفة التي لا تكون مادية على العموم، إذ يمكن أن تكون معنوية من خلال المساس بهيبة أو توازن الهيكل الإداري للمؤسسات النقدية، والجدول الآتي يوضح اهم الفروق بين ادوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة.

### الجدول رقم (02) : الفرق بين أدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة

الادوات المباشرة	الادوات غير المباشرة
------------------	----------------------

<sup>1</sup> عبد المنعم مبارك وآخرون، "مقدمة في اقتصاديات النقود الصيرفة والسياسات النقدية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص217.

<p>* خفض المنافسة المصرفية بين البنوك نتيجة الإفراط في تحديد نشاطها من خلال السقوف والمؤشرات الواجب احترامها، وهذا من شأنه معاقبة وردع نشاط البنوك التي تتسم بالحيوية والفعالية.</p> <p>* الإضرار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من الشركات الكبرى، كون هذه الأخيرة بإمكانها القيام بأقراض السيولة الزائدة لديها إلى مؤسسات أخرى بفوائد أعلى.</p> <p>* انعدام مرونتها ومحدودية فاعليتها نظرا لصعوبة تعديلها وفقا لتغير الظروف، وانحسار تطبيقها على شرائح أو قطاعات محدودة من النظام المالي ككل.</p> <p>* تؤدي لبروز مشاكل إدارية نتيجة التمييز بين القطاعات والأساس الذي يتم وفقه تحديد القطاع الأساسي من غيره، وهذا ما يؤدي إلى تجاوزات يصعب الفصل فيها.</p> <p>* انعدام الضمانات الكفيلة بكون التسهيلات الائتمانية المقدمة لبعض القطاعات سوف تستخدم للأغراض المحددة لها. حيث أن المقترضين بإمكانهم استخدام تلك القروض في أغراض أخرى.</p> <p>* قد يؤدي استخدام هذه الأساليب إلى عدم الكفاءة في تخصيص الموارد نتيجة التمييز غير العقلاني بين القطاعات، بتمكين قطاعات معينة ليست بالضرورة هي الأحسن كفاءة من التسهيلات الائتمانية.</p>	<p>* حفاظ البنك المركزي على هيئته ومكانته كأعلى هيئة وسلطة نقدية في البلاد وذلك من خلال الاتصال الغير مباشر بالبنوك التجارية.</p> <p>* التسيير المحكم للانتظام كما ونوعا حسب الوضعية الاقتصادية، سواء في فترة الكساد أو في حالة الرفاهية المفرطة (التضخم).</p> <p>* يبقى البنك المركزي بعيدا عن التدخل المباشر والتحكمي في عمل قوى السوق، في نفس الوقت الذي يمكنه من التحكم فيه عن بعد وبصورة غير مباشرة.</p> <p>* تحفيز وزيادة حدة التنافس في تحديد الأسعار وتطوير السوق النقدي.</p> <p>* تضمن التكيف السريع والتعديل المباشر والتلقائي وفقا لتغير ظروف السوق، ومن ثم تقلل من حجم المخاطر التي كان يمكن أن تنتج للاضطراب إلى الاستمرار في سياسة خاطئة.</p> <p>* تضمن التوزيع الأمثل للأموال والائتمان القائم على أساس التكلفة والعائد والمخاطرة النسبية.</p> <p>* يساعد على إيضاح الأوضاع السائدة وشفافيتها في السوق النقدي، ويعكس بوضوح وبشكل فوري مواطن الضغط في هذا السوق.</p>
---	--

المصدر: لحول عبد القادر، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة " 1990-2006 " كلية العلوم الاقتصادية التجارية والتسيير، جامعة سعيدة، ص10.

#### المطلب الرابع: الادوات الاخرى

هناك العديد من الوسائل الأخرى التي يمكن أن يستخدمها البنك المركزي لتوجيه السياسة النقدية نحو تحقيق أهدافها المسطرة، ومن بين هذه الوسائل:

#### اولا: الإقناع الأدبي

ويتخذ هذا الأسلوب صورة اجتماعات دورية بين قيادات البنك المركزي وقيادات في البنوك التجارية، بغرض الإقناع والتعاون لتنفيذ أهداف السياسة النقدية والائتمانية التي يهدف البنك المركزي إلى

تحقيقها<sup>1</sup>، فهو أداة تحاول من خلالها البنوك المركزية اقناع البنوك التجارية باتباعها لسياسة معينة دون الحاجة الى اصدار تعليمات رسمية او استخدام أدوات الرقابة القانونية، وتتوقف فعالية ونجاعة هذه الطريقة على خبرة ومكانة البنك المركزي ومدى تقبل البنوك التجارية التعامل معه وثقتها في إجراءاته، ومدى قدرة البنك المركزي على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها واتباع سياسة مستقلة في ادارته لشؤون التمويل، لذا نجد هذه الوسيلة قد حققت الكثير من أهدافها في الدول المتقدمة دون الدول المتخلفة الحديثة العهد بالنظم المصرفية المتطورة.<sup>2</sup>

### ثانيا: الإيداع المسبق للاستيراد

تفرض هذه السياسة على المستوردين وضع المبلغ اللازم لتسديد ثمن وارداتها، في شكل ودائع لدى البنك المركزي لمدة محدودة، وبما أن المستوردين في غالب الأحيان هم غير قادرين على تجميد اموالهم الخاصة فهم يلجؤون عادة الى القرض البنكي، وتعمل هذه الأداة على تقليص حجم القروض في باقي الاقتصاد وعلى رفع تكلفة الواردات، وحتى إذا ارتفعت هذه الودائع المشروطة مسبقا من اجل الاستيراد، فإنها تمكن من التوصل الى تقليص حجم الكتلة النقدية، وبالتالي تتسبب الاستحقاقات اللاحقة لودائع المخصصة للاستيراد في التوسع النقدي.

### ثالثا: الرقابة على شروط البيع بالتقسيط

يؤدي نظام البيع بالتقسيط الى زيادة الاستهلاك بصفة عامة لحصول كل فرد على سلع التي يرغب فيها، لكن البنك المركزي يتدخل لوضع شروط منح هذا الائتمان او ما يسمى بالائتمان الاستهلاكي، حيث أن المستهلك يدفع نسبة يحددها البنك المركزي من قيمة السلعة والباقي يكون على شكل دفعات لمدة معينة، ففي حالة الانتعاش يقوم البنك المركزي برفع النسبة أو بتقصير مدة التقسيط، أي تقييد الائتمان، وفي الحالة العكسية أي الكساد يقوم بتيسير شروط البيع وذلك بتخفيض الجزء المدفوع من السلعة لحد ادنى واطالة مدة التقسيط.<sup>3</sup>

### المطلب الرابع: تقييم أدوات السياسة النقدية

يتم تقييم ادوات الرقابة الكمية والنوعية والمباشرة بالتحكم في الائتمان ومنه السيطرة على عرض النقود.

### اولا: تقييم الأدوات الكمية للسياسة النقدية

يرى فريدمان أنه ليس من الضروري استعمال الادوات الثلاث عندما تستطيع أي واحدة أن تؤدي وظيفتها كاملة، لأنه ناشد تحسين أداء البنوك المركزية في السيطرة على عرض النقود والتركيز على نمو النقود، حتى تتجنب آثار عمليات الخصم والتغيير في نسبة الاحتياطي النقدي، غير أن المسؤولين في البنوك المركزية يقولون بأن عملية الخصم ضرورية لتزويد البنوك بارصدة احتياطية للتكيف وتزويد النظام المصرفي ككل بسهولة في حالة الطوارئ، إلا أن استعمال ادوات اسيااسة النقدية يتطلب احيانا الجمع بين آداتين او اكثر للتحكم في عرض النقود والائتمان، وخاصة التنسيق بين عمليات السوق المفتوحة وسياسة معدل اعادة الخصم، فعندما يرغب البنك في تخفيض الائتمان من اجل محاربة التضخم من خلال رفع أسعار الفائدة، يقوم ببيع اوراقه المالية فتقابلها البنوك التجارية مشتريتها لها وهو ما يخفض احتياطياتها،

<sup>1</sup> إسماعيل احمد شناوي، عبد المنعم مبارك، "اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص346.

<sup>2</sup> بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات و السياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص130.

<sup>3</sup> ماجدة مدوخ، "فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الإقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة"، مرجع سابق، ص22.

فتضطر البنوك التجارية الى اعادة الخصم وذلك حتى يتضمن نجاح سياسته فترتفع أسعار الفائدة على القروض وعلى السندات، وهذا ما يدفع المودعين الى الاكتتاب في السندات، ويؤدي إلى انخفاض سيولة البنك وبالتالي انخفاض ائتمان البنوك، وأحيانا تعمل بعض البنوك على تجنب انخفاض احتياطياتها أي تجنب زيادة مديونيتها للبنك المركزي، ولكن بفعل ضغط الحاجة الذي تكون فيها هذه البنوك لايجاد مبالغ لتسديد ديونها نحو البنك المركزي، تقوم باستخدام احتياطات ثانوية، وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض الائتمان ومن ثم ترتفع أسعار الفائدة.

أما في حالة الانكماش فإن البنك المركزي يستطيع أن يقوم بالجمع بين أداتي السوق المفتوحة ومعدل اعادة الخصم، فيدخل مشتريا للأوراق المالية، وهذا ما يجعل احتياطات البنوك التجارية في حالة جيدة، ولكن قد لا يكون هذا الاجراء كافيا لأن البنوك التجارية قد تستخدم مبالغ من هذه الاحتياطات لتسديد ديونها الى البنك المركزي، أو قد تقوم بشراء أصول اخرى أكثر ايراد وقد لا تنخفض أسعار الفائدة بل ترتفع، وفي هذه الحالة يلجأ البنك المركزي الى تدعيم ذلك بأداة أخرى وهي تخفيض معدل اعادة الخصم، هو يؤدي طرح التنسيق بين ادوات السياسة النقدية وخاصة بين أداتي السوق المفتوحة ومعدل اعادة الخصم نظرا لكفاءة عملهما مع بعضهما بدلا من عمل كل أداة واحدة بمعزل عن الأخرى.<sup>1</sup>

وتجدر الإشارة إلى أن سياسة تغيير النسبة القانونية للاحتياطي النقدي تعد من الادوات المباشرة للبنك المركزي للتاثير في الائتمان المصرفي، وتعد هذه السياسة أكثر فاعلية في الحد من موجة تضخمية كما عليه الحال في حالة ركود اقتصادي، كما تعد هذه السياسة من أقوى ادوات البنك المركزي للتاثير في الائتمان المصرفي في العديد من الدول النامية، لما لها من أثر كمي مباشر على الائتمان المصرفي الذي تمنحه البنوك التجارية لعملائها في النشاط الاقتصادي.<sup>2</sup>

### ثانيا: تقييم الأدوات الكيفية للسياسة النقدية

تتصرف الرقابة الكيفية الى التاثير على اتجاهات الاستعمال التي يراد استخدام الائتمان المصرفي فيها، ومن هنا كان مجال الرقابة الكيفية الائتمان المصرفي في ذاته لا الاحتياطات النقدية التي يتأسس عليها صرح الائتمان، ومن هنا ايضا تتمكن سبل الرقابة الكيفية من تحقيق أهدافها في التفرقة في المعاملة بين مختلف أنواع السلف والقروض.<sup>3</sup>

إن استعمال الأدوات الكيفية في الدول المتقدمة يختلف عنه في الدول الاخذة في النمو، ففي الأولى قد يرتفع الطلب على الاستهلاك نتيجة وفرة الإنتاج، ولهذا فهي تعتمد مثلا لتحريك الطلب الاستهلاكي فتشجع القروض الاستهلاكية، في حين تستخدم الدول المتخلفة ادوات كيفية للحد من توجيه القروض لزيادة الاستهلاك وتسعى لتوجيه القروض نحو زيادة الإنتاج، وهذا قد لا يجعل هذه الادوات ذات فعالية الا اذا استعملت القروض الموجهة الى المجالات المحددة لها لطالبي القروض، وإلا فان أدوات هذه الرقابة لن تنجح في تحقيق المطلوب منها.

فمن ايجابيات سياسة تأطير القرض أنها تسمح بمراقبة المصدر الاساسي لخلق النقود وبالتالي الكتلة النقدية، ولكن هذا المبدأ يعاب عليه أنه لا يسمح الا بمراقبة مصدر واحد من مصادر عرض النقود وهو مصدر القروض للاقتصاد وهو احدى مقابلات الكتلة النقدية، وبهمل الأجزاء الأخرى (كالقروض للخزينة،

<sup>1</sup> صالح مفتاح، "النقود والسياسة النقدية"، مرجع سابق، ص 162، 163.

<sup>2</sup> إسماعيل احمد الشناوي، عبد النعيم مبارك، "اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية"، مرجع سابق، ص 344.

<sup>3</sup> زينب حسين عوض الله، "اقتصاديات النقود والمال"، مرجع سابق، ص 858.

الذمم على الخارج)، ثم أن هذه الأداة خاصة فقط بمراقبة العرض النقدي ولا تهتم بالطلب على النقود، كما أن أدوات الرقابة الكيفية قد تكون مفيدة أكثر في الدول التي تتبع النظام الاقتصادي الموجه، لأنه في البداية تكون المشاريع ذات الأولوية معروفة وبالتالي توجه إليها القروض، وتكون هذه الأدوات في الدول التي تتبع النظام الرأسمالي الحر عديمة الفعالية نتيجة لاستخدام القروض المحصل عليها في مجالات قد تكون غير مرغوب في تشجيعها من طرف الدولة، أما في الدول النامية فتكتسي هذه الأدوات أهمية كبيرة نتيجة لندرة رأس المال، وبالتالي استعمال أموال فيما يخدم المشاريع ذات الأولوية كقطاع التصدير والفلاحة والسكن، مع تجنب تمويل قطاعات المضاربة والاستهلاك والقطاعات غير المنتجة.<sup>1</sup>

وتتمثل أهم المشاكل المرتبطة بالسقوف الائتمانية وبالقيود الخاصة بأسعار الفائدة فيما يلي:

- انعدام مرونتها ومحدودية فعاليتها نظرا لصعوبة تعديلها وفقا لتغير الظروف وانحصار تطبيقها على شرائح او قطاعات محدودة من النظام المالي ككل.
- عدم تحفيزها لتعبئة المدخرات، الامر الذي يؤدي الى تقييد حجم الائتمان المتاح على مستوى الاقتصاد القومي ككل.
- تؤدي إلى تراجع دور الوساطة المالية حيث تنقل الاموال من القطاع المالي المنظم الى الاسواق المحلية غير الرسمية او الى الاسواق الخارجية فيما يعرف بظاهرة هروب رؤوس الأموال.
- تحد من المنافسة بين البنوك لجذب الودائع وخلق فرص جديدة للاقراض.
- تعوق التنافس في تحديد الاسعار وتطوير السوق النقدي.
- تستلزم التدخل المستمر والمتزايد للبنك المركزي في ادق الشؤون الاجارية للوحدات المصرفية الامر الذي قد يخلق تعارضا متزايدا مع دوره في ادارة السياسة النقدية على مستوى الاقتصاد الكلي.
- تتسبب في إظهار تحديد مستويات الائتمان واسعار الفائدة وكأنها قرارات ناتجة عن اعتبارات سياسية أكثر منها نقدية.
- تزيد من صعوبة عملية مراقبة الالتزام بالقواعد، خاصة في حالة التوسع في الائتمان في صور اخرى لا تغطيها السقوف الائتمانية، أو في الحالات التي يتحمل فيها المقترضون تكلفة مالية تحت مسميات اخرى غير مسمى الفائدة.
- تؤدي السقوف الائتمانية بالذات الى سوء توزيع الموارد حيث تميل البنوك عند منح الائتمان الى تفضيل العملاء القدامى المستقرين في السوق، على حساب العملاء المقترضين الجدد الاكثر حركة وديناميكية.<sup>2</sup>

### ثالثا: تقييم الأدوات الأخرى للسياسة النقدية

ولعل أول آلية يمكن للبنك المركزي استخدامها هي توجيه اللوم والإقناع، فبالنظر إلى العلاقات التي تربطه بالبنوك التجارية يستطيع الاجتماع بالمسؤولين فيها وتوجيههم نحو السياسة العامة للبنك المركزي ويمكن عن طريق المناقشة والإقناع الوصول الى نتائج في هذا الصدد.

ومن الأساليب الأخرى التركيز على نوع معين من الائتمان والقروض ومثال ذلك تسهيل الائتمان للتصدير او للمشروعات المنتجة وتفسيره بالنسبة لباقي أنواع الائتمان، كذلك قد تضع البنوك المركزية

<sup>1</sup> صالح مفتاح، "النقود والسياسة النقدية"، مرجع سابق، صص 163، 164.

<sup>2</sup> أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، "مبادئ النقود والبنوك"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1997، صص 218، 219.

سياسة تقييد الائتمان الاستهلاكي (البيع بالتقسيط مثلا) عن طريق فرض حد ادنى للدفعة الاولى وتخفيض عدد الأقساط.<sup>1</sup>

### المبحث الرابع: فعالية السياسة النقدية في ظل النظريات الاقتصادية

نظرا لاحتدام النقاش حول فعالية السياسة النقدية وتأثيرها على النشاط الاقتصادي، حيث اعتقد كثير من الاقتصاديين أنها قادرة على تحقيق الاستقرار ومعالجة كل التقلبات في النقود، إلا أن هناك فريق منهم مازال يعتقد بعدم فعاليتها، وهذا ما يتطلب تحليلا أكبر.

#### المطلب الأول: فعالية السياسة النقدية في الفكر الكلاسيكي

يقوم التحليل الكلاسيكي على الفصل التقليدي بين نظرية القيمة والنظرية النقدية، حيث تتعلق الاولى بالاسعار النسبية في حين تتعلق الثانية بالمستوى العام للاسعار او بقيمة النقود نفسها، وبالنسبة لهذا التحليل فان الاسعار النسبية تحددها عوامل العرض والطلب الحقيقية على كل سلعة، في حين ان المستوى العام للاسعار تحدده كمية النقود وسرعة تداولها.

ويستند الكلاسيكيون في تحليلهم هذا الى قانون "ساي" القائل بأن العرض يخلق الطلب المساوي له، وعلى ذلك يصبح من المستحيل وجود حالة عامة من فائض الإنتاج، وبالتالي استحالة وجود حالة عامة من البطالة.

ويمكن شرح هذا القانون في ظل اقتصاد المقايضة حيث تكون كل وحدة طلب هي نفسها وحدة العرض أيضا، فالطلب على السلعة س هو نفس الشيء تماما لعرض كل من السلع ص، ع ... الخ، ولهذا فان احتمال حصول حالة عامة من فائض الإنتاج هو امر مستبعد بالتعريف، وبالرغم من انه من الممكن أن يكون هناك فائض في انتاج سلعة عندما يكون سعرها مقابل السلع الاخرى مرتفعا (اسعار النسبية)، إلا أنه بتخفيض سعر هذه السلعة فان الطلب عليها يتجدد نحو الارتفاع يخفضي فائض الإنتاج.

واستنادا إلى قانون "ساي" يتحدد مستوى الإنتاج عند الكلاسيكيين فيفترضون ان حجم الإنتاج يتحدد بعوامل حقيقية تتمثل في المقدار المتوفر من وسائل الإنتاج يكون عند مستوى الاستخدام التام، فالزيادة في الإنتاج ستولد زيادة مماثلة في الدخل وفي الإنفاق، وبالتالي فان الدخل والإنتاج يستمران عند مستوى الاستخدام التام.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد الرحمن يسري احمد، "اقتصاديات النقود والبنوك"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص79.  
<sup>2</sup> ضياء مجيد موسى، "اقتصاديات النقود والبنوك"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص ص79، 80.

وبالرغم من ان قانون ساي قد تمت صياغته لاقتصاد يقوم على المقايضة في تبادل السلع، إلا أن الاقتصاديين الكلاسيكيين اعتقدوا ان القانون يتحقق مفعوله ايضا في الاقتصاد الذي يستخدم النقود في التبادل، ويعود ذلك الى ان الافراد لن يساهموا في العملية ما لم يحصلوا على مكافآت تمكنهم من شراء السلع والخدمات التي يمكن أن تعوضهم عن مجهوداتهم المبذولة في العملية الإنتاجية.

والنقود في المفهوم الكلاسيكي عبارة عن وسائل مبادلة ومقياس للقيمة وليس لها من وظيفة أخرى في الاقتصاد، ولفهم التفاصيل الخاصة بهذه العملية لا بد من التعرض لنظرية كمية النقود وعلاقتها بالطلب الكلي في النظرية الكلاسيكية.

### اولا: نظرية كمية النقود

ركزت المدرسة الكلاسيكية اهتمامها على أثر التغيرات في كمية النقود على المستوى العام للأسعار، ويستند التفكير الكلاسيكي الى ان أسعار السلع التي تتعامل بها الاسواق تتأثر بعاملين:

**1. العامل السلعي:** وهو العلاقة بين ظروف العرض والطلب الخاص بكل سلعة، وهي تفضيلات المستهلكين والظروف الفنية للإنتاج وهذا العامل الذي يحدد الاسعار النسبية للسلع المختلفة.

**2. العامل النقدي:** وهو التغير في كمية النقود المتداولة وهذا العامل يؤثر في اسعار جميع السلع تأثيرا واحدا، بحيث يرفع المتوسط العام للأسعار مع الزيادة في كمية النقود، وتخفيض المتوسط العام للأسعار مع النقص في كمية النقود.<sup>1</sup>

اعتقد أنصار هذه النظرية ان قيمة النقود انما تتوقف على حجمها، وارجع ما يحدث من تغيير في قيمة النقود الى العلاقة بين مستوى الاسعار وكمية النقود، فزيادة كمية النقود تتسبب في ارتفاع الاسعار وانخفاض كميتها يؤدي الى انخفاض هذه الاسعار، وتتحصل هذه الفكرة الأساسية في صورتها الجامدة في ان مستوى الاسعار انما يتغير في كمية النقود، وبالنسبة نفسها التي تتغير بها هذه الكمية وفي صورتها المرنة، فان الأمر يقف عند حد تقرير تغير مستوى الاسعار في الاتجاه نفسه الذي تتغير فيه كمية النقود ولكن ليس بالنسبة ذاتها، فقيمة النقود مثل غيرها من القيم الاقتصادية خاضعة لقوانين الطلب والعرض، وتحدد عند المستوى الذي يتكافؤ فيه عرض النقود مع الطلب عليها.<sup>2</sup>

إن المستوى العام للأسعار (المتوسط العام للأسعار) يتأثر بعامل واحد فقط وهو العامل النقدي، وبعبارة أخرى فان المستوى العام للأسعار يعتبر دالة لكمية النقود حيث:

$$P = F(M)$$

**P:** هي المستوى العام للأسعار.

**M:** كمية النقود المتداولة.

وعلى ضوء هذا التحديد للعلاقة بين المستوى العام للأسعار وكمية النقود المتداولة، وضعت النظرية المعروفة باسم نظرية "كمية النقود"، وهي تقرر أنه اذا تغيرت كمية النقود المتداولة فان المستوى العام للأسعار يتغير في نفس الاتجاه وبنفس النسبة، وذلك لفرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها، وواضح أن هذه النظرية تفترض ثبات حجم المعاملات مع التغير في كمية النقود، أي أنها تفترض استقلال حجم

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد، "النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية"، دار النهضة العربية، بيروت، بدون سنة نشر، ص132.

<sup>2</sup> أسامة كامل، عبد الغني حامد، "النقود والبنوك"، مؤسسة نورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، 2006، ص198.

المعاملات عن التغيرات النقدية، أو بعبارة أخرى تفترض النظرية ان التغيرات في كمية النقود المتداولة لا تؤثر اطلاقاً على حجم الإنتاج أو المعاملات وبالتالي فان تأثيرها ينعكس كله على المستوى العام للأسعار.<sup>1</sup>

وقد وضع الاقتصاد الأمريكي "فيشر" (1867-1947) معادلة التبادل، وملخصها أنه اذا افترضنا ثبات كل من سرعة دوران النقود وحجم المبادلات الحقيقية، فان التغير في كمية النقود المتداولة يقابله تغير في نفس الاتجاه ونفس النسبة في المستوى العام للأسعار، وعليه تعد هذه المعادلة تعبيراً رياضياً للنظرية الكمية للنقود، وهي تقوم على الافتراضات نفسها التي قامت عليها،<sup>2</sup> والمتمثلة في:

$$(1) \quad \text{D} = \text{S} \dots\dots (1)$$

حيث D: هي الطلب النقدي

S: هي التداول النقدي

- أن الطلب النقدي يساوي القيمة النقدية للمبادلات وهي تساوي حجم المعاملات الحقيقية بالمتوسط العام للأسعار:

$$(2) \quad \text{D} = \text{PT} \dots\dots\dots (2)$$

حيث P: هي المستوى العام للأسعار (المتوسط العام)

T: حجم المعاملات الحقيقية

- أن التداول النقدي يساوي كمية النقود الورقية مضروبة في سرعة تداولها مضافاً إليه الودائع المصرفية مضروبة في سرعة تداولها:

$$(3) \quad \text{S} = \text{M}_1 \text{V}_1 + \text{M}_2 \text{V}_2 \dots\dots\dots (3)$$

حيث  $\text{M}_1$ : أوراق البنكنوت

$\text{M}_2$ : الودائع المصرفية

$\text{V}_1$ : سرعة تداول أوراق البنكنوت

$\text{V}_2$ : سرعة تداول الودائع المصرفية

وبالتعويض عن (D) و (S) في المعادلة (1) نحصل على النتيجة الآتية:

$$(4) \quad \text{PT} = \text{M}_1 \text{V}_1 + \text{M}_2 \text{V}_2 \dots\dots\dots (4)$$

وبالقسمة على (T) نحصل على العلاقة بين المستوى العام للأسعار وكمية النقود الورقية والودائع المصرفية وهي:

$$(5) \quad \text{P} = \frac{\text{M}_1 \text{V}_1}{\text{T}} + \frac{\text{M}_2 \text{V}_2}{\text{T}} \dots\dots\dots (5)$$

وبافتراض أن سرعة تداول أوراق البنكنوت تساوي سرعة تداول الودائع المصرفية:  $\text{V}_1 = \text{V}_2$

يتم الحصول على الصيغة المبسطة لمعادلة كمية النقود وهي:  $\text{P} = \text{MV} / \text{T}$

حيث:  $\text{M} = \text{M}_1 + \text{M}_2$

$\text{V} = \text{V}_1 + \text{V}_2$

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد، "النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية"، مرجع سابق، ص133.  
<sup>2</sup> جمال بن دعاس، "السياسة النقدية بين النظامين الإسلامي والوطني"، مرجع سابق، ص102.

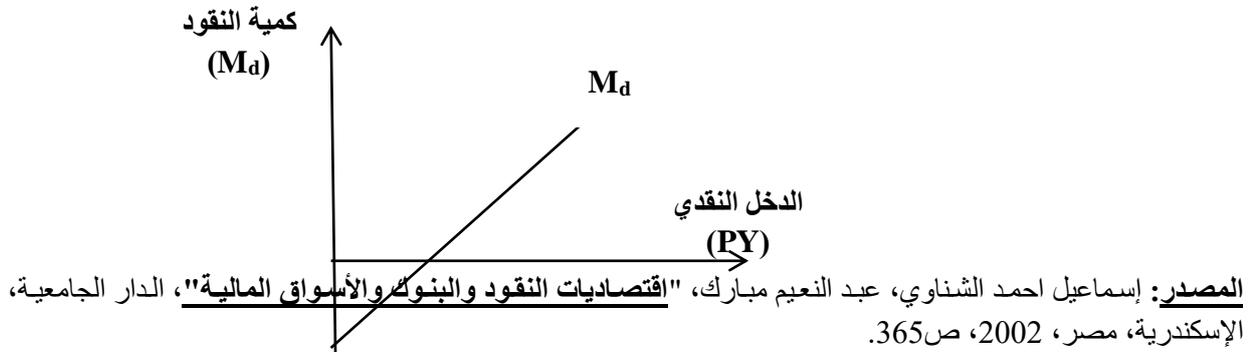
ومن ذلك يتبين انه لو فرضنا ثبات كل من سرعة التداول (V) وحجم المعاملات الحقيقية (T) فان التغير في كمية النقود المتداولة (T) يقابله تغير في نفس الاتجاه وبنفس النسبة في المستوى العام للأسعار (P).<sup>1</sup>

### ثانيا: تحليل كامبريدج للطلب على النقود

عندما كان فيشر مهتما بدراسة نظرية الطلب على النقود في الولايات المتحدة، كان عدد من الاقتصاديين الكلاسيك في جامعة كامبريدج بلندن يدرسون في نفس النظرية، أمثال الفريد مارشال وبيجو، وبالرغم من ان الاقتصاديين الكلاسيك بكامبريدج قد توصلوا من دراستهم لنظرية الطلب على النقود الى معادلة تشبه تماما معادلة التبادل لفيشر للطلب على النقود كما يلي:  $M_d = KPY$

ويمكن توضيح الطلب على النقود لغرض المعاملات بيانيا بالشكل التالي:

### الشكل رقم (06): يوضح الطلب على النقود لغرض المعاملات



يوضح الشكل أن الكمية المطلوبة من النقود تتغير طرديا مع مستوى الدخل النقدي (PY) وأن التغير في مستوى الدخل النقدي (PY) بقيمة معينة يؤدي الى تغير الكمية المطلوبة من النقود (Md) بقيمة ثابتة تحدد بقيمة المعامل (K)، والتي تتحدد بدورها بقيمة سرعة دوران النقود (V)، حيث:  $K=1/V$ .

وقد انصب اهتمام مارشال وبيجو (رواد كامبريدج) أساسا على تفسير العلاقة بين كمية النقود (M) ومستوى الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، وبالتالي الدخل النقدي (PY)، وفي ضوء هذا التحليل لرواد كامبريدج ظهر التساؤل عن العوامل المحددة لرغبة الأفراد في الطلب على النقود في ظل ظروف معينة؟

- ويجب مارشال وبيجو على هذا التساؤل بأن الافراد يطلبون النقود لتحقيق هدفين:<sup>1</sup>
- الطلب على النقود بغرض المعاملات.
- الطلب على النقود لغرض الاحتياط.

ويرى بيجو أن كل فرد يسعى للاحتفاظ بنسبة معينة من الموارد المتاحة له في شكل نقود للقيام بالمعاملات دون مشقة وحتى لا يتعرض لمطالبات غير متوقعة، وعلى ذلك فالأفراد يحتفظون بالنقود لاعتبارات السهولة والراحة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 135، 134.

<sup>2</sup> أسامة كامل، عبد الغني حامد، "النقود والبنوك"، مرجع سابق، ص 201.

وعليه فان تحليل مارشال وبيجو يوضح خاصيتين اساسيتين تحددان طلب الافراد على النقود، الأولى تتمثل في استخدام النقود كوسيط في التبادل (medium of exchange) لاجراء المبادلات النهائية في السلع والخدمات المختلفة التي تشبع حاجات الأفراد، والثانية تتمثل في طلب الأفراد على النقود كمخزن للثروة (a store of wealth)، أي كأداة للادخار بغرض الاحتياط للمستقبل، وهنا يتضح الاختلاف الثاني بين تحليل كامبريدج وتحليل فيشر، حيث انصب تحليل الأخير على طلب الافراد على النقود بغرض المعاملات فقط.

ويتفق تحليل الاقتصاديين الكلاسيك في كامبريدج مع تحليل فيشر على ان الطلب على النقود لغرض المعاملات يرتبط تناسيبا بمستوى المعاملات النهائية، وبالتالي بمستوى الدخل النقدي كما أنه يوجد جزء من الطلب على النقود يتحدد تناسيبا أيضا بمستوى الدخل النقدي (الطلب على النقود لغرض الاحتياط).

ويصل الاقتصاديون الكلاسيك بكامبريدج الى نتيجة مفادها ان الطلب على النقود يتغير تناسيبا مع الدخل النقدي ومن ثمة يوضح الطلب على النقود في المعادلة التالية:  $M_d = K * PY$

حيث: (K) تمثل ثابت التناسب، ولكن هذه المعادلة تشبه معادلة فيشر، الأمر الذي يعني ان الاقتصاديين بجامعة كامبريدج قد توصلوا الى نفس نتيجة فيشر، والتي تقتضي بأن معدل الفائدة لا يؤثر في الطلب على النقود في الاجل القصير، إلا أن هذه النتيجة ليست كذلك فبالرغم من أن الاقتصاديين بكامبريدج قد اعتبروا (K) كالثابت في معادلة الطلب على النقود عندهم، ويتفقوا على ان مستوى الدخل النقدي (PY) يتحدد بكمية النقود (Md) فان تحليلهم يسمح للأفراد بتحديد طلبهم على النقود سواء لغرض المعاملات أو لغرض الاحتياط.

ومن ثم تحليلهم للطلب على النقود كمخزن للثروة عند الاقتصاديين بكامبريدج يتحدد بمعدل العائد على عناصر الثروة، كما يتحدد بالعائد المتوقع على الاصول المختلفة، ومن ثم فان تغير هذه العوامل يؤدي الى تغير الطلب على عناصر الثروة وبالتالي تغير الطلب على النقود كمخزن للثروة، وهو ما يعني تغير قيمة (K) أيضا.

والخلاصة من تحليل الاقتصاديين الكلاسيك بكامبريدج ان الطلب على النقود لغرض المعاملات والطلب على النقود كمخزن للثروة، وان الطلب على النقود يتحدد بمستوى الدخل النقدي (PY)، ومن ثم بمستوى الناتج المحلي الاجمالي (GDP).<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: فعالية السياسة النقدية في الفكر الكينزي

تتلمذ جون ماير كينز على يد استاذة الفريد مارشال في جامعة كامبريدج، وعلى ذلك فهو يعتبر أنه من الطبيعي اعتماد نظرية كينز للطلب على النقود على صيغة كامبريدج للأرصدة النقدية الحاضرة، وتؤكد على دورها في تحديد حجم الطلب على النقود، إذ قبل أن تنشر النظرية العامة للاقتصادي الانجليزي جون ماير كينز عام 1936، لم يكن كينز مخالفا في طرحه للطلب على النقود في تحليل مدرسة كامبريدج، إلا أنه في نظريته العامة قام كينز بتطوير صيغة كامبريدج لتشمل متغيرات لم تلعب من قبل دورا يذكر في الطلب على النقود، وقد بنى كينز نظريته في الطلب على النقود في ثلاثة دوافع من شأنها دفع الافراد والمؤسسات للاحتفاظ بالارصدة النقدية، وقد حصر كينز هذه البواعث في كل من المبادلات والاحتياطي والمضاربة.

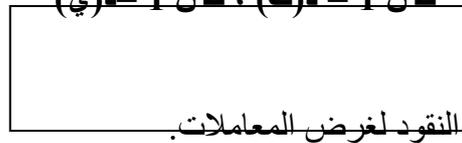
<sup>1</sup> اسماعيل أحمد الشناوي، عبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، مرجع سابق، ص 368، 366.

اولا: الطلب على النقود لغرض المعاملات

في ظل مدخل فيشر وكامبريدج يفترض أن الأفراد يحوزون النقود لأنها وسيطا للتبادل<sup>1</sup>، أي يحوزون النقود لأنها تستخدم في تنفيذ المعاملات اليومية الجارية، وبتابع نفس المنهج الكلاسيكي رأى كينز ان هذا المكون للطلب على النقود يتحدد مبدئيا بمستوى المعاملات التي يقوم بها الأفراد، وحيث أن كينز اعتقد ان تلك المعاملات تتناسب مع الدخل النقدي، فان كينز مثل الاقتصاديون الكلاسيك أخذ مكون المعاملات للطلب على النقود على أنه دالة طردية للدخل النقدي.<sup>2</sup>

الواقع أن الطلب الكلي على النقود لغرض المعاملات دالة لحجم المعاملات على مستوى الاقتصاد او ازداد الدخل القومي كلما ازداد الطلب الكلي على النقود لغرض المعاملات، ويمكن التعبير عن هذه العلاقة كالآتي :

$$\text{طن} = 1 \text{ د(ت) ، طن} = 1 \text{ د(ي)}$$



حيث : طن 1: يرمز الى الطلب على النقود لغرض المعاملات.

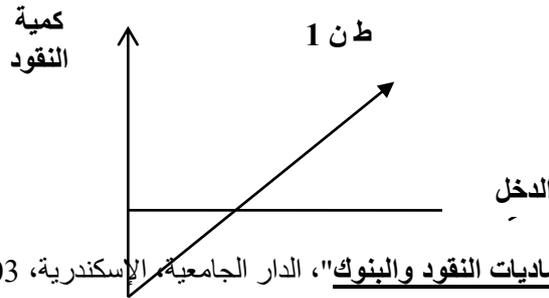
ت : ترمز الى الحجم الكلي للمعاملات على مستوى الاقتصاد.

ي : ترمز الى الدخل القومي النقدي.

والعلاقة طن 1 = د (ي) هي التي تحوز اهتمامنا عادة في دراستنا للنشاط الاقتصادي حيث ان الدخل القومي (ي) هو المؤشر الأساسي لهذا النشاط.

ويمكن التعبير عن العلاقة طن 1 = د (ي) بالشكل البياني الموالي:<sup>3</sup>

الشكل رقم (07): الطلب على النقود لغرض المعاملات



المصدر: عبد الرحمان يسري احمد، "اقتصاديات النقود والبنوك"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص158.

ويلاحظ أن رسم الدالة المذكورة في شكل خط مستقيم يتضمن افتراضا معيناً ألا وهو ثبات النسبة طن 1 / (ي) أو ثبات سرعة الدوران الداخلية.

ثانيا: الطلب على النقود لغرض الاحتياط

<sup>1</sup> ضياء مجيد، "الإصلاح النقدي"، رجع سابق، ص104،103.

<sup>2</sup> أحمد أبو الفتوح الناقية، "نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية - مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية"، مرجع سابق، ص241.

<sup>3</sup> عبد الرحمان يسري أحمد، "اقتصاديات النقود والبنوك"، مرجع سابق، ص258،257.

وهذا يفسر لنا تكوين الوسطاء الاقتصاديين للاحتياطيات النقدية لاتخاذ جميع الاحتياطات النقدية وذلك لاتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لمواجهة المواقف التي تتطلب اتفاق طارئ او مفاجئ (كالمرض مثلا)، أو فرص غير متوقعة للقيام بعمليات اقتصادية، وهو ما يفسر ضرورة الاحتفاظ بمبالغ نقدية في الصندوق لتفادي كل الاحتمالات والطوارئ التي تستلزم نفقات مفاجئة غير متوقعة، ويعتمد الطلب على النقود بدافع الاحتياط على مستوى الدخل شأنه في ذلك شأن الطلب على النقود بدافع المعاملات الجارية.<sup>1</sup>

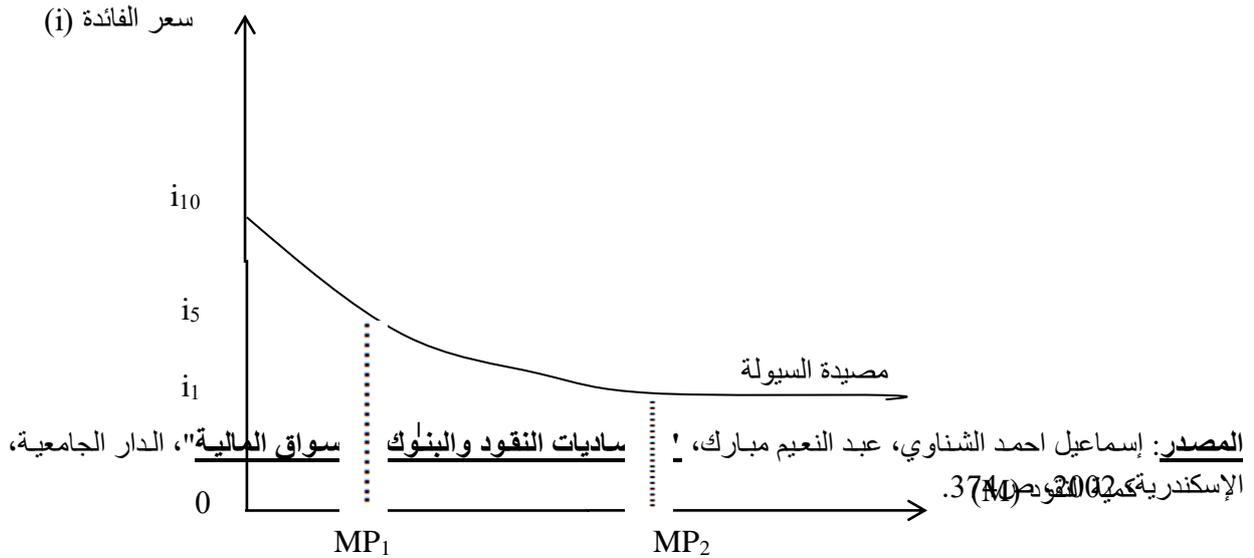
### ثالثا: الطلب على النقود لغرض المضاربة

بحث كينز في العوامل التي تؤثر في القرارات الخاصة بكمية النقود التي تتم حيازتها كمخزن للثروة، واعتقد أن سعر الفائدة هو الذي يلعب هذا الدور.

انطلق كينز من دافع المضاربة ليقسم الاصول التي يمكن ان تكون مخزنا للثروة الى نقود وسندات، والعائد المادي للنقود يساوي الصفر، أما العائد على السندات فهو الفائدة النقدية على السند مضافا اليه المكسب الرأسمالي في حالة ارتفاع قيمة السند السوقية عن قيمته الاسمية، فوصل إلى الطلب على النقود ترتبط عكسيا مع سعر الفائدة مع ثبات العوامل الأخرى.<sup>2</sup>

فالزيادة في سعر الفائدة يصاحبه انخفاض الطلب على النقود بدافع المضاربة، وانخفاض سعر الفائدة يصاحبه زيادة الطلب على النقود بدافع المضاربة ويتضح ذلك من خلال الشكل التالي:<sup>3</sup>

الشكل رقم (08): الطلب على النقود بدافع المضاربة



<sup>1</sup> مفيد عبد اللاوي، "محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية"، مطبعة مزوار، الوادي، 2007، ص 81.

<sup>2</sup> جمال بن دعاس، "السياسة النقدية بين النظامين الإسلامي والوطني"، مرجع سابق، ص 211، 210.

<sup>3</sup> إسماعيل أحمد الشناوي، عبد النعيم مبارك، "اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية"، مرجع سابق، ص 274.

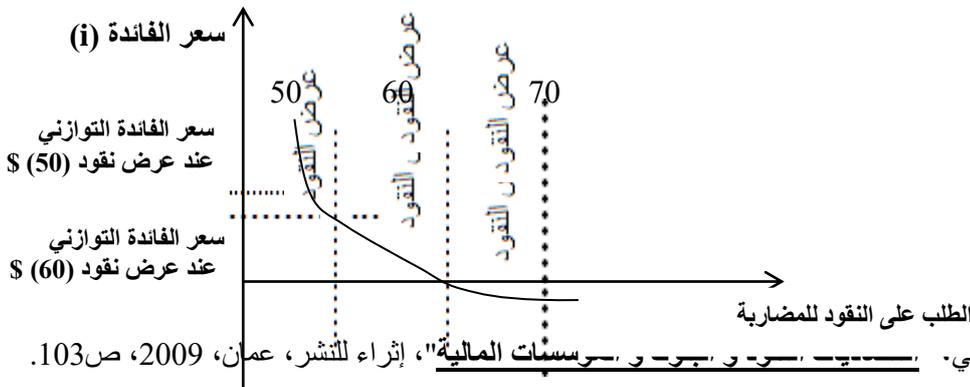
ويتضح ان الطلب على النقود بدافع المضاربة الكينزي ينحدر الى أسفل جهة اليمين بين معدلي الفائدة ( $i_{10}$ ) أعلى معدل فائدة و ( $i_1$ ) أدنى معدل لفائدة، الأمر الذي يعني تغير الطلب على النقود بدافع المضاربة عكسيا مع سعر الفائدة.

كما يتضح من هذا الشكل أن كمية النقود المطلوبة بدافع المضاربة تمثل للتبسيط بالكمية ( $MP_1$ ) عند مستوى سعر الفائدة ( $i_5$ ) وتقل الكمية المطلوبة من النقود بدافع المضاربة كلما ارتفع سعر الفائدة عن ( $i_5$ ) ، حيث يصاحب ذلك انخفاض أسعار السندات وزيادة الرغبة في شرائها، ومن ثم زيادة رغبة الافراد في اقتناء السندات على حساب النقود السائلة، وعند أعلى سعر متوقع للفائدة ( $i_{10}$ ) ، يصاحبه أدنى سعر متوقع للسندات، ومن ثم تصبح الكمية المطلوبة من النقود بدافع المضاربة مساوية للصفر، حيث تكون كل النقود بدافع المضاربة في شكل سندات، ويمكن تصور حدوث العكس عندما ينخفض سعر الفائدة عن المعدل ( $i_5$ ) ، حيث يصاحب ذلك توقع إرتفاع أسعار السندات، فيقدم الأفراد على بيع السندات التي بحوزتهم وتحقيق أرباح رأسمالية من ذلك، الأمر الذي يؤدي الى زيادة الطلب على النقود بدلا من الاحتفاظ بالثروة في شكل سندات، وتزداد رغبة الافراد في بيع السندات واقتناء النقود كلما زاد الانخفاض في سعر الفائدة، وعندما يصل سعر الفائدة الى ادنى مستوى له ( $i_1$ ) ، تكون كل السندات التي في حوزة الأفراد قد تحولت الى نقود وبالتالي يصبح الطلب على النقود بدافع المضاربة لا نهائي المرونة، ويسمى الحد الأدنى لسعر الفائدة بمصيصة السيولة ( liquidity trap ) ، وذلك لأنه عند هذا السعر للفائدة ( $i_1$ ) تكون اسعار السندات عند اقصاها ومن ثم يحتفظ الافراد بكل النقود بغرض المضاربة في شكل نقود سائلة، توقعا منهم ارتفاع سعر الفائدة في المستقبل وحدث انخفاض في اسعار السندات ، وبالتالي فان أي زيادة في كمية النقود بدافع المضاربة عند ادنى سعر للفائدة ( $i_1$ ) سوف يتم الاحتفاظ بها في شكل نقود سائلة.<sup>1</sup>

#### رابعا: دالة الطلب على النقود

ان العلاقة السالبة بين الطلب على النقود ومعدل سعر الفائدة يعد عنصرا مهما في نموذج تقرير الناتج القومي الاجمالي (GNP)، لأنها توفر رابطة بين التغيرات في عرض النقود ومستوى النشاط الاقتصادي، فإذا حصلت زيادة في عرض النقود ولم تخفض معدل سعر الفائدة فان الانفاق الاستثماري (investment spending) سوف لن يتأثر، حاول كينز ان يشكك في فعالية السياسة النقدية في ظل شروط مؤكدة، لقد كان كينز يعتقد على سبيل المثال عند معدلات سعر الفائدة المنخفض جدا فان دالة الطلب على النقود تصبح خطا مستقيما موازيا للإحداثيات الأفقيات أو مستويا (FLAT)، والشكل الأتي يوضح هذه الحالة.

الشكل رقم (09): فخ السيولة الذي تفسره النظرية الكينزية .



<sup>1</sup> إسماعيل احمد الشناوي، عبد النعيم مبارك، "اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية"، مرجع سابق، ص 375، 374.

ولكن يبقى السؤال المهم: ما الذي يجعل دالة الطلب على النقود في النموذج الكينزي تأخذ وضعاً بصيغة خط افقي مستقيم؟

اعتقد كينز أنه عند معدلات سعر فائدة منخفضة جداً فإن كل فرد سوف يتوقع أن سعر الفائدة يرتفع إلى مستوى اعتيادية أكثر في المستقبل، بعبارة أخرى أن كل فرد سوف يتوقع أن أسعار السندات تنخفض ولذلك ليس هناك من سوف يرغب أن يحتفظ بسندات والطلب على السيولة (liquidity) أي على النقود سيكون لا نهائياً (infinité) وأن أية زيادة في عرض النقود سوف يحتفظ بها الجمهور بصيغة الاكتناز (hoarded)، وليس هناك من يرغب بالاحتفاظ بالسندات في فخ السيولة هذا كما يشير إليه كينز إلى الجزء المستوي من ذلك الطلب على النقود، فإن السياسة النقدية (monetary policy) لا تغير معدلات سعر الفائدة ولذلك فهي غير فعالة تماماً.

وعموماً كلما كانت دالة تفضيل السيولة أكثر إستواءً أو إستقامة كلما كانت السياسة النقدية أقل فعالية في تغيير معدلات سعر الفائدة، وفي تغيير أو في التأثير في الناتج القومي الاجمالي (GNP).<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: فعالية السياسة النقدية في الفكر النقدي

سعى النقديون (moniticism) في فترة الخمسينات إلى محاولة الكشف عما إذا كانت النظرية الكلاسيكية من خلال احد اعمدتها وهي نظرية كمية النقود قد فقدت قدرتها على تفسير الاحداث الاقتصادية التي تمثلت في الكساد العظيم وانحصارها في مواجهة ما عرفت بالثورة الكينزية، وكان فريدمان كاحد مناظري مدرسة شيكاغو صاحب السبق في اعادة تفسير الصياغة الفيشرية للنظرية الكمية.

ويعتقد فريدمان أن المعروض النقدي والمستوى العام للأسعار هما متغيران معروفان من قبل الجمهور، وحتى يمكن اعتبار نظرية كمية النقود نظرية قادرة على تكوين وصياغة تنبؤات حول آثار التغيرات في السياسة النقدية أو التغيرات في المستوى العام للأسعار، فلا بد لها من فروض واضحة حول الاختلافات بين سلوك الطلب على النقود وسلوك عرضها.

ويرى فريدمان ان نظرية الكمية هي مجرد نظرية للطلب على النقود، ومن ثم فإنها لا تمثل نظرية من ناتج أو الدخل النقدي أو المستوى العام للأسعار، وان تحديد المتغيرات السابقة يتطلب اشتغال نظرية الكمية على بعض التعريفات حول شروط عرض النقود.

والنقديون بشكل عام يعتقدون بمبدأ أن زيادة المعروض النقدي هو الشرط الضروري والكيفي لحدوث التضخم، ويستند هذا المبدأ إلى معتقدين أساسيين يمكن استخدامهما في تمييز هذا المبدأ عن المبادئ التي تقوم عليها النظريات النقدية الأخرى،

- **الاعتقاد الاول** هو ان التغير في معدل نمو المعروض النقدي له الأثر الهام والجوهري على جانب الطلب الكلي لسببين منفصلين:

- إن الطلب على النقود يعتبر طلباً مستقراً وغير حساس لسعر الفائدة.
- إن الطلب على السلع و خصوصاً الاستثمارية منها هو طلب حساس لسعر الفائدة.

ويحدد هذان السببان بشكل قاطع آلية الانتقال للسياسة النقدية عند النقديين، ومن هذا المنظور فإن زيادة المعروض النقدي من قبل السلطات النقدية تؤدي إلى زيادة الأرصدة السائلة لدى الافراد عن المستوى

<sup>1</sup> محمد صالح القرشي، مرجع سابق، ص 103-104.

الذي يرغبونه، ويؤدي ذلك الى مزيد من الانفاق على شراء السلع والخدمات مما يعني زيادة الطلب الكلي، أما باقي الزيادة في المعروض النقدي سوف تحول الى سوق نقد للاستثمار في الاوراق المالية ذات الفائدة، ويترتب على هاته العمليات ارتفاعا في الاسعار وانخفاض في أسعار الفائدة.

- أما الاعتقاد الثاني في ان أي تغيير في الطلب الكلي الذي قد تنجح السلطات النقدية في إحداثه، سوف يؤثر على الناتج والتوظيف في الاجل القصير، حتى ولو كان الاقتصاد يعمل عند مستوى التوازن في الاجل الطويل.<sup>1</sup>

إن السياسة النقدية تكون اكثر فعالية اذا كان الاستهلاك يرتبط عكسيا مع سعر الفائدة، كما تؤثر السياسة النقدية أيضا في الدخل لأنها سوف تقوم بتغيير نمط الأصول التي يرغب الافراد في الاحتفاظ بها، فإذا زاد العرض الاسمي للنقود وظل مستوى الأسعار ثابتا، فان عرض النقود بقيمته الحقيقية يتزايد، كما أن الثروة ومن ثم الاستهلاك يتزايدان، ومع الزيادة في الاستهلاك يتزايد كل من الطلب الكلي والمستوى التوازني للدخل، وهذه الزيادة في الثروة والاستهلاك تحدث بغض النظر عن التغيرات في سعر الفائدة.

وإذا كان الطلب على النقود مرنا تماما بالنسبة لسعر الفائدة فالسياسة النقدية تكون غير فعالة، وإذا كان الاستهلاك دالة في الثروة فان الاستهلاك ومن ثم الطلب الكلي يتزايد، حتى ولو كان الطلب على النقود مرنا تماما بالنسبة للفائدة.

وعليه يمكن القول ان السياسة النقدية تكون ذات فعالية حتى ولو في ظل مصيدة السيولة اذا كان الاستهلاك دالة في الثروة، فان السياسة النقدية تكون اكثر فعالية من السياسة المالية، وهذا ما اكده فريدمان، وبالرغم من نجاح فريدمان في ارجاع السياسة النقدية الى النقاش والجدل حول اهميتها واعطائها المكانة التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند كل حركة تتعلق بالنشاط الاقتصادي، إلا أن هناك صعوبات أثارها فريدمان نفسه، مما يحد من جدوى وفعالية السياسة النقدية وهي مشكلة التباطؤات الزمانية والمتمثلة في:

### اولا: التباطؤ الداخلي

في هذا التباطؤ هناك عدة انواع وهي:

1. **تباطؤ المعلومات والمعرفة:** هذا التأخير ناتج عن التباطؤ بين الوقت الذي يكون فيه تدخل السياسة النقدية ضروريا وبين الوقت الذي تراه السلطات النقدية مناسبا للقرار، فمصمم السياسة النقدية لا يعرف ماذا يحدث بالاقتصاد في لحظة وقوعه كما ان المعلومات المحصلة تتغير بسرعة، وكما أن المعرفة تصل بعد وقت طويل، لان مصمم السياسة النقدية لا يمكنه ان يخطط على اساس معلومات شهرية وإنما ينتظر إلى وقت آخر أطول، وتحتاج الإحصاءات إلى دراسة، ومن البيانات ما يمكن الحصول عليها بعد أسبوع كعرض النقود، ومنها ما يتاخر الى شهر كالانتمان، أو ربع سنة كالناتج القومي، فضلا عن ان بعض الارقام لا تكون نهائية الا في تواريخ لاحقة لهذا يسبقها الواقع، هذا في البلدان المتقدمة فما بالك بتباطؤ المعلومات في الدول النامية.

2. **تباطؤ التشريع والتنفيذ:** ان قرار السياسة النقدية يحتاج الى دورة استشارة بخلاف السياسة المالية التي تعتمد على السلطات التشريعية، إلا أن السياسة النقدية تكون افضل في هذا المجال، لأنها تعتمد على البنك المركزي بخلاف السياسة المالية التي تعتمد على السلطة التشريعية.

<sup>1</sup> السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص ص254-255.

3. **تباطؤ التنفيذ:** وهي الفترة بين معرفة واجراء السياسة، وهي تعتمد على عدد المؤسسات وطبيعة الإجراءات التنفيذية.

### ثانيا: التباطؤ الخارجي

وهذا ينتج بين اتخاذ الاجراء وظهور اثاره على الاقتصاد، وهذا بدوره يتوقف على الانتقال والاتفاق والاستثمار.

1. الانتقال: يحدث تغيرا هيكليا ولهذا لا يحدث في الاجل القصير ويكون ببطء.

2. الاتفاق: إن كل تغيير يقع على المستهلك ولكن هذا الاخير يجب ان يعتقد باستمراره حتى يقبله وهذا ايضا يحتاج الى زمن.

3. الاستثمار: يحتاج المستثمر أيضا لوقت حتى ياخذ قرار الاستثمار للحصول على المال ثم تجميع عناصر الانتاج والقيام بعملية الاستثمار.

وخلص فريدمان إلى أن الفجوة الزمنية المتعلقة بالسياسة النقدية تعد طويلة ومتغيرة، ومن ثم فإن السياسة النقدية المرنة ربما تكون غير محققة للاستقرار، وقد اقترح فريدمان مثلا السياسة النقدية التي تبشر زيادة عرض النقود بمعدل ثابت من 03 % الى 05 %.

وإذا عزز هذا المعدل فإنه يشق مع مستوى اسعار ثابتة معقولة في الفترة طويلة ما دام الانتاج يتزايد مع الزمن، والكينزيون يعتقدون أن انتقال اثر السياسة النقدية على الطلب الكلي والانتاج يمر عبر سعر الفائدة أي الانتقال يكون غير مباشر، أما في السياسة المالية فنجد العكس، فالنقديون يقولون بأن أثر هذه السياسة ينتقل عبر سعر الفائدة إلى النشاط الاقتصادي، لأن عجز الموازنة العامة سوف يرفع اسعار الفائدة التي تؤدي الى زيادة سرعة تداول النقود التي تحفز النشاط الاقتصادي، وبخلاف ذلك نجد الكنزيون يرون ان السياسة المالية تؤثر بصفة مباشرة في الطلب الكلي، بينما استطاع فريدمان ان يرفع من مكانة السياسة النقدية وعودتها من جديد بعدما ازاحتها السياسة المالية حقبة من الزمن عقب ازمة 1929، وعادت أهمية السياسة النقدية الى الظهور اكثر من ذي قبل واحتلت ادواتها حيز من الجدل والنقاش، وقد أدى هذا الى وضعها على قدم المساواة مع ادوات السياسة المالية.<sup>1</sup>

### المطلب الرابع: فعالية السياسة النقدية في الدول النامية

على الرغم من اختلاف اقتصاديات الدول النامية فيما بينها من حيث مستوى الدخل الفردي، ومن حيث تنوع مواردها المادية والبشرية، وفي طبيعة هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن هذه الاقتصاديات تتسم بخصائص عامة تعتبر في أغلبها من الاسباب التي تحد من فاعلية السياسة النقدية فيها.

#### اولا: الخصائص العامة للدول النامية

السياسة النقدية في الدول النامية تاخذ مكانة غير متقدمة بين السياسات الأخرى، وذلك لأسباب تتعلق بالاوضاع المؤسسية لتلك الدول، وبقلة الإمكانيات المتاحة لدى السلطات النقدية لكي تدير سياستها بفاعلية، وكنتيجة لتخلف النظام المصرفي والنقدي وعدم وجود اسواق مالية متطورة في أغلبية البلدان النامية، جعل السلطات النقدية في هذه البلدان تميل إلى استخدام الأدوات الكيفية في السياسة النقدية على

<sup>1</sup> صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، مرجع سابق، ص ص173-174.

حساب الادوات الكمية، حيث نجد أن آلية السوق المفتوحة تحتاج الى نظام مالي وأسواق مالية متقدمة لكي تقوم بدورها النقدي على اكمل وجه، وهذا ما تفتقده أغلب البلدان النامية.

كما تبين أن لاستقلالية السلطة النقدية في البلدان النامية جوانب عديدة تشريعية وعملية، تتبع أساساً من طبيعة العلاقة القائمة بين السلطة النقدية والحكومة، إذ أن ارتباط السياسة النقدية باهداف اخرى اضافة الى استقرار الاسعار وسعر الصرف ينال من استقلاليتها، ولا بد من التوضيح بجزء من الأهداف التي تدخل في صميم اختصاصها وقدرتها نتيجة لما تملكه من ادوات وامكانيات تتيح لها ذلك.

ومن خلال مجموعة من الدراسات التي أعدها القائمون على الندوة التي قام بها صندوق النقد العربي لعام 1996 التي أصدرها في كتاب تحت عنوان (السياسات النقدية في الدول العربية)، تبين أن استقلالية السلطة النقدية تتراوح في الدول العربية بين 0.603 في لبنان، و 0.339 في موريتانيا، كما أن السلطة النقدية في كل من السعودية ومصر والجزائر تلي ترتيب نظيرتها في لبنان، وحوالي 0.5 في مصر ثم ليبيا 0.452 وتونس 0.43، تليها الإمارات 0.393 والمغرب 0.375 وسوريا 0.364، وعليه فالسلطة النقدية في لبنان هي الاكثر استقلالية من بين السلطات النقدية في الدول العربية، بينما تعتبر السلطة النقدية في موريتانيا هي الاقل استقلالية.

وتحتاج الدول النامية الى مراجعة لدور السياسة النقدية كواحدة من أهم السياسات الاقتصادية، بهدف توفير المتطلبات المؤسسية والظروف الموضوعية التي تمكن لسلطات النقدية من وضع سياستها الموضوع الملائم وتحقيق اقصى مردود ممكن من وراء تطبيقها.<sup>1</sup>

#### ثانياً: أسباب الحد من فعالية السياسة النقدية في الدول النامية

يمكن اعتبار السياسة النقدية في الاقتصاديات النامية عموماً أقل فعالية منها في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، بسبب الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد القومي وعلاقته الاقتصادية الخارجية، وما يعانيه في كثير من الأحيان من التأثير بالتغيرات الاقتصادية والنقدية التي تحدث في العالم الخارجي.

ولذلك نجد بعض الأدوات الكمية للسياسة النقدية مثل سعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة لا يكون لها تأثير كبير بل ضعيف يكاد في بعض الحالات لا يذكر، وان الاعتماد كله ينصب على نسبيتي الاحتياطي والسيولة من ناحية، وعلى الأدوات الخاصة (النوعية والمباشرة) من ناحية أخرى، وهناك العديد من الأسباب التي قد تحد من سلطة البنك المركزي وتحد من دور الجهاز المصرفي في القيام بالدور المطلوب، وبالتالي فان ذلك يحد من فعالية السياسة النقدية في الدول النامية واهم هذه الأسباب:

- نقص أو ضيق الأسواق المالية والنقدية وضعف نشاطها وبالتالي قلة التعامل في الأوراق التجارية والمالية، وقلة ما تصدره الحكومات والشركات المساهمة من أوراق مالية، ناهيك عن عدم انتشار قيام الشركات المساهمة وضعف الوعي المالي والمصرفي، وقلة المؤسسات المالية التي تجمع المدخرات وتوظفها في الأسهم والسندات، وعدم توافر الأسواق التي تكفل انتظام تداول الأوراق المالية، وتهيأ لها درجة عالية من السيولة وانتعاش الأسواق.
- تنتمي كثير من الدول النامية إلى مناطق نقدية تابعة للعالم الخارجي (دول أجنبية) كمناطق الإسترليني واليورو والدولار الأمريكي، وبالتالي ترتبط القيمة الخارجية للعملة الوطنية عندئذ بالقيمة

<sup>1</sup> السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص 188-189.

الأجنبية، كما يخضع التطور النقدي لتطور الأحوال النقدية للبلد المتبوع، لذلك تتضاءل سيطرة السلطة النقدية الوطنية على بعض الشؤون النقدية.

- ضالة مرونة الاستثمارات بتغيرات سعر الفائدة بسبب ارتفاع درجة المخاطرة وانخفاض الكفاية الحدية لرأس المال، ولذلك فإن أي محاولة لزيادة الاستثمار تستلزم انخفاضات كبيرة في سعر الفائدة وهو ما تحول دونه عدة اعتبارات هيكلية.

وبالرغم من تلك الملاحظات والأسباب التي تفسر ضعف فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات النامية، إلا أنه لا يمكن لتلك الاقتصاديات الاستغناء عن السياسة النقدية، بل أن برامج الإصلاح الاقتصادي التي تتبناها الكثير من تلك الاقتصاديات بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، تشير إلى أن السياسة النقدية إحدى المحاور الرئيسية لتلك البرامج، بل أن الإصلاحات الاقتصادية نتيجة إلى تقوية سوق النقد والمال وتحرير العملة الوطنية وغيرها من الإصلاحات التي ستزيد من فعالية السياسة النقدية في تلك الدول مستقبلاً.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 288-289.



**تمهيد:**

يعتبر موضوع النمو الاقتصادي من أهم المواضيع البارزة من خلال الدراسات الاقتصادية القديمة والحديثة، حيث بدأ الاهتمام بهذا الموضوع منذ قيام المدرسة الطبيعية، لكن لم يوضح خلال تلك المرحلة قوانين طبيعية تحكم الاقتصاد، فجاء "أدم سميث" صاحب المدرسة الكلاسيكية بقوانين طبيعية محاولاً تطبيقها على الاقتصاد، فنادى ببعض الأفكار والتي من بينها عدم تدخل الدولة في الاقتصاد، وركز في تحليلاته على عملية تراكم رأس المال الذي يتوقف حسه على رغبة الأفراد في الادخار.

لكن بعد الأزمة الاقتصادية التي كانت خلال الثلاثينات، وبالنظر لعدم إيجاد المفكرين الكلاسيكيين حلاً لهذه الأزمة برز مفكر جديد وهو كينز الذي ادعى أن الاقتصاد محكوم من قبل قرارات المستهلكين، حيث كان اهتمامه بالاقتصاد الكلي على عكس الكلاسيكيين الذين اهتموا بالاقتصاد الجزئي، ثم جاء بعد كينز مفكرين جدد قاموا بإكمال مبادئ كينز منهم هارود-دومار.

لكن أفكار المدرسة الكينزية لم تسيطر كثيراً على الفكر الاقتصادي، فقد برزت مدرسة كلاسيكية من خلالها أفكارها الجديدة والتي من أبرزها سولو، إلا أنه مع بداية الثمانينات وبداية التسعينات برزت مدرسة حديثة وجديدة ركزت اهتمامها حول النمو.

**المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي**

تعد المفاهيم الأساسية الخاصة بموضوع النمو الاقتصادي من أهم الموضوعات التي تناولها الاقتصاديون خلال منتصف القرن الماضي، واعتبروا أن النمو الاقتصادي هو عملية تحول اقتصادي واجتماعي وسياسي معقدة، وأكدوا خلال نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي أن النمو الاقتصادي ما هو إلا تصحيح للسياسات الوطنية.

**المطلب الأول: مفاهيم حول النمو الاقتصادي**

يميل البعض إلى المساواة بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، حيث أن كلاهما يعني التغيير إلى الأحسن، ويميل عدد من الكتاب إلى استخدام مصطلح التنمية الاقتصادية على الدول الأقل تقدماً إلا أن الرأي العام الأعم هو وجود اختلاف واضح بين المصطلحين، ولهذا فإنه من المفيد أن توضح مفهوم كلا من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

### اولا: مفهوم التنمية الاقتصادية

تعددت تعريفات التنمية الاقتصادية حيث يعرفها البعض بأنها : " العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية من البنيان والهيكل الاقتصادي" ويعرفها آخرون بأنها " العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي".<sup>1</sup>

كما أن التنمية الاقتصادية تتضمن تغيرات أساسية في الهيكل الاقتصادي بالإضافة إلى ارتفاع نصيب الفرد من الخل بالإضافة إلى أن الدول التي تتضمن عمليات التنمية تمر عادة بمراحل تزايد نمو عدد السكان ثم تناقصه، كما يمكن تعريفها بأنها : " التطور البنائي، والتغير الهيكلي للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الفكرية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع، وان يكون هدف التنمية الأساسي هو الفرد في المجتمع برغباته وحاجاته بالنظام السياسي الذي يركز أساسه المجتمع الذي يعيش فيه، وهو بالإطار الفكري والثقافي الذي يبلور شخصية الفرد، ويحدد معالمها وتفاعلاتها".<sup>2</sup>

### ثانيا: مفهوم النمو الاقتصادي

يقصد بالنمو الاقتصادي: " تلك الزيادات المستمرة في الدخل الحقيقي وذلك في الأجل الطويل وتعتبر الزيادات المضطرة في الدخل نموا اقتصاديا ويعني النمو بالنسبة لمستوى الاقتصاد الوطني أنه حركة تصاعدية لبعض المقادير الاقتصادية كالناتج الوطني الخام تدرج في الزمان، وهذه الحركة تؤثر بصفة أساسية على ظروف الإنتاج مثل زيادة الاستثمار وإدراج الرقي التقني واشتراط يد عاملة مؤهلة".<sup>3</sup> كما يمكن تعريفه على أنه:

- النمو الاقتصادي يهتم بزيادة قدرة وقابلية الاقتصاد في بلد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، وذلك مهما كان مصدر هذا التوفير (محليا أو خارجيا)<sup>4</sup>.

- كما يعرف بأنه: "حدوث الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع الزمن أي أنه يشير لمتوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي للمجتمع وهذا لا يعني مجرد الزيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي وإنما يتعدى ذلك إلى حدوث تحسين يتمثل في زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي".<sup>5</sup>

- كما يمكن تعريفه على أنه: " ذلك الزيادة السنوية المعبر عنها بالنسب المئوية للناتج الوطني الصافي (PNB) أو الناتج المحلي الإجمالي (PIB) الحقيقي مقاسا بالنسبة للفرد، ويعكس هذا المعيار الحقيقي مستوى التقدم الاقتصادي والرفاه".<sup>6</sup>

ويعني النمو الاقتصادي أيضا حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن. ومتوسط الدخل الفردي ممثل بالعلاقة الرياضية التالية:

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون، التنمية الاقتصادية- دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص77.

<sup>2</sup> عبد الله محمد قسم السيد، التنمية في الوطن العربي، دار الكتاب الحديث، دون مكان نشر، 1999، ص12.

<sup>3</sup> النمو الاقتصادي، القسم الجامعي للعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، المدينة، عن الموقع :

بتاريخ <http://media.nounellstar.org/t542-topic>

<sup>4</sup> 19 فيفري 2013 على الساعة 10:22 .

<sup>5</sup> هوشبار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 34.

<sup>6</sup> عبد القادر محمد عطية، اتجاهات حديثة للتنمية، دار الجامعة الاسكندرية، 2003، ص 11.

<sup>2</sup> David berg et les autres, macro économie, dynode, paris, 2002,p 304.

$$\text{متوسط الدخل الفردي} = \frac{\text{الدخل الكلي}}{\text{عدد السكان}}$$

وما يجب التأكيد عليه أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس في شكله النقدي. فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها، أما الدخل الحقيقي فهو يساوي الدخل النقدي مقسماً على المستوى العام للأسعار، أي أنه يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة.<sup>1</sup> ويلاحظ مما سبق أن:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي الحقيقي} = \text{معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي} - \text{معدل التضخم}$$

مما سبق نستنتج أن النمو الاقتصادي ينطوي على العناصر التالية:

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.
- أن تكون الزيادة في متوسط الدخل الفردي حقيقية و ليست نقدية.
- أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية.

### ثالثاً: الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية.

يعني النمو الاقتصادي مزيداً من الناتج، بينما تتضمن التنمية الاقتصادية زيادته و كذلك تنويعه، فضلاً عن التغيرات الهيكلية الفنية التي يتم بها الإنتاج، وإذا كان النمو يمكن أن يحدث عن طريق زيادة المدخلات التي تؤدي إلى زيادة من الناتج أو إدخال تحسينات على مستوى الكفاية الإنتاجية، فإن التنمية الاقتصادية تذهب إلى أبعد من ذلك حيث تضمن تغيرات في مكونات الناتج نفسه وفي إسهامات القطاعات المولدة لهذا الناتج.<sup>2</sup>

فالتنمية إذن أوسع مضموناً من النمو حيث يمكن وصف التنمية على أنها نمو مصحوب بتغيرات هيكلية وهذه التغيرات يجب أن تشمل هيكل الاقتصاد الوطني وتوسعى لتنوع مصادر الدخل فيه.

ويرى بونيه " أن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة و محددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويراً فعالاً و واعياً، أي إجراء تغيرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة".<sup>3</sup>

وفي التمييز بين النمو والتنمية يقول سعد حسن فتح الله: "إن التفرقة الرئيسية بينهما ترتبط بالتلقائية والتدخل في تحقيقها، فالنمو تلقائي يحصل مع مرور الزمن باستمرار وجود تشكيلة اجتماعية معينة، وسعيها الدائم للعيش فالسكان ينمو وتنمو احتياجاتهم من السلع والخدمات المختلفة، وبالتالي فإنهم يحاولون زيادة انتاجهم منها، وبذلك ارتبط النمو الاقتصادي بمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، ومعدل

<sup>1</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية"، دار الجامعية، الإسكندرية، طبعة 2003، ص11.

<sup>2</sup> محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص74.

<sup>3</sup> محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص39.

نمو متوسط لكل من أفراد هذه التشكيلة التي تسمى مجتمعا، أما التنمية فهي فعل يستوجب التدخل والتوجه من قبل الدولة التي تملك القدرة على أن تنمي المجتمع، إقتصاديا بشكل خاص، وتكون مسؤولة عن مدى نجاح تدخلها هذا أو فشله باستعمالها امكانياتها المادية والمالية والتشريعية كافة وبالتالي فإنها لا تترك المجتمع ينمو تلقائيا، بل توجهه نحو المجالات الملائمة، وتعمل على إحداث التغييرات المؤسسية والتنظيمية والتقنية اللازمة لذلك".<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: خصائص النمو الاقتصادي وأهميته.

نظرا لاهمية النمو الاقتصادي في جميع في جميع النظريات الاقتصادية فهو يستمد خصائصه من واقع الدول ومفكرها.

### اولا: خصائص النمو الاقتصادي

يعتبر سيمون كزنتس "KUZANTES" من أهم المهتمين بالنمو الاقتصادي وقد حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1971 لعلمه الرائد في قياس وتحليل النمو التاريخي للدخل القومي في الدول المتقدمة، وقد أوضح 6 خصائص للنمو الاقتصادي لمعظم الدول المتقدمة والمتمثلة فيما يلي:<sup>2</sup>

1. **المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني:** مرت الدول المتقدمة في الوقت الحالي بمراحل حققت فيها معدلات مرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج والزيادة السكانية، فعلى سبيل المثال قدر نصيب الفرد من الناتج بحوالي 10 مرات مقارنة بفترة ما قبل دخول الثورة الصناعية، وكذلك تضاعف معدل النمو السكاني من 4 إلى 5 مرات.

2. **المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج:** أكدت دراسات سابقة للبنك الدولي أن ما توصل إليه كزنتس في أن إجمالي إنتاجية عناصر الإنتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدول النامية وأظهرت دراسات أخرى أن معدلات الزيادة في الإنتاج الكلية في أي دولة ارتفعت من 50% إلى 75% للنمو بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج في الدول المتقدمة.

3. **المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي للاقتصاد:** حيث يتمثل هذا التحول في التغيير التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة غير الزراعية ومنذ وقت قريب أصبح التحول من القطاع الصناعي إلى القطاع الخدمي ويصاحب هذا التحول تغييرات جوهرية في حجم الوحدات الإنتاجية من خلال التطور من الشركات الأسرية إلى المنظمات غير الشرعية ومتعددة الجنسيات وكذا التحول في الوضع المهني لقوى العمل من الأنشطة الزراعية إلى المناطق الحضرية والصناعية.

4. **المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي:** عادة ما يصاحب التغيير في الهيكل الاقتصادي تغييرات في الاتجاهات والمؤسسات وتعرف عملية التحول الحضري هذه بالتحديث، ولقد وضع ميردل قائمة في مقاله عن التخلف الاقتصادي في آسيا غطت النقاط الآتية:

- الرشادة تتم من خلال تحديث طريقة التفكير، وكذلك العمل، الإنتاج، التوزيع، والاستهلاك بالنسبة لجميع الأعمال وكذا الأنشطة التقليدية.

- التخطيط الاقتصادي يكون له تأثير كبير على التنمية الاقتصادية.

<sup>1</sup> محمد حسن خليل، إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009، ص28.

<sup>2</sup> ميشيل نواد ارو، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، القاهرة، 2009، ص179.

- لتعادل والتوازن الاجتماعي والاقتصادي يعني التوزيع الأمثل للطبقات الاجتماعية وتقليل الفوارق في الثروة وتوزيع الدخل.

1. الامتداد الاقتصادي الدولي: وهي مرتبطة بميل الدول الغنية للسيطرة على المنتجات الأولية والمواد الخام والعمالة الرخيصة وكذا فتح الأسواق لمنتجاتها، وأصبح هذا ممكنا من خلال التكنولوجيا الحديثة في الاتصال والمواصلات. وهذا اثر على توحيد العالم وتحقيق العولمة، كذلك فتح إمكانية السيطرة الاقتصادية والسياسية على الدول الفقيرة.

2. الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي: على الرغم من الزيادة الضخمة في الناتج العالمي عبر القرنين الماضيين، نجد أن التوسع في النمو الاقتصادي مازال يقتصر على ما يعادل اقل من ربع سكان العالم.<sup>1</sup>

### ثانيا: أهمية النمو الاقتصادي:

يكتسي النمو الاقتصادي أهمية بالغة في اقتصاديات الدول المتخلفة، فهو غاية كل دولة باعتباره المحرك الذي يعمل على زيادة مستوى المعيشة ويوفر لنا الزيادة في السلع والخدمات وفرص العمل الإضافية، وعادة ما يرتبط النمو بالأهداف الاقتصادية حيث الزيادة في إجمالي الناتج عن الزيادة في السكان يعني الزيادة في مستويات المعيشة ودخل الفرد والزيادة في الناتج الحقيقي تساهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والاقتصاد المتنامي هو القادر على مقابلة الاحتياجات الحالية والمستقبلية على المستوى المحلي و العالمي، والنمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الأجور الحقيقية أو الدخل النقدية وبالتالي فرص أفضل من الخدمات والقضاء على الفقر دون تناقص في مستوى الاستهلاك والاستثمار والإنتاج والتغيرات الموجبة أو السالبة في معدلات النمو تلقى الاهتمام من الاقتصاديين.

### المطلب الثالث: عوامل النمو الاقتصادي

هناك عوامل محلية وعوامل دولية نوجزها فيما يلي:<sup>2</sup>

#### أولا: عوامل النمو المحلية

1. الاستثمار في رأس المال المادي والبشري: اكتشف الإنسان منذ زمن انه يستطيع أن ينتج بعض الأدوات والأساليب أكثر مما ينتج بدونها وظل يتأكد له هذا إلى أن اعتقد حتى وقت قريب أن التراكم الرأسمالي هو المصدر الوحيد للنمو.

مع ذلك فالمعدل الذي يضيفه المجتمع إلى كمية رأس المال المادي يؤثر على معدل نموه الاقتصادي وأن الدول التي تستثمر أكثر تنمو بوتيرة أسرع فكلما زاد الاستثمار العام والخاص سواء كان من البنية التحتية أو في الوسائل المادية للإنتاج كلما ارتفع الناتج الوطني الحقيقي، مما يبرز أهمية التكوين الرأسمالي وتأثيره المباشر في توسيع النشاط الاقتصادي ونمو الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وكذا مساهمته غير المباشرة من خلال إدخال عنصر التكنولوجيا على مدخلات أخرى.

إلا أن الطاقة الإنتاجية للاقتصاد لا تعتمد فقط على موجودات رأس المال المادي فحسب، بل تعتمد أيضا على رصيد المجتمع من العلوم والمهارات والدراية الفنية التي لا يمكن بدونها استخدام رأس المال المادي استخداما منتجا، كما أن الإنفاق على التعليم والتدريب والبحوث والصحة العامة...، يعتبر استثمارا منتجا من خلال تنمية المعارف، فضلا عن التحسينات في الصحة العامة، ودورها في زيادة الحياة الإنتاجية للأفراد فالمعرفة المتخصصة التي اكتسبها المهندس، المحاسب أو الطبيب، تعتبر نوع من

<sup>1</sup> ميشيل نواد ارو، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 181.

<sup>2</sup> اسماعيل شعباني، مقدمة الى اقتصاد التنمية، دار هومة، الجزائر، 2000، ص ص 61-62.

رأس المال البشري الذي من دونه لا يمكن إنتاج وتقديم الخدمات الطبية أو الهندسية أو المحاسبية، كذلك الإنفاق على الصحة والتعليم، من خلال بناء المدارس والجامعات، ومراكز البحوث والمستشفيات يمكن ان يساهم في توسيع الطاقات الإنتاجية في المجتمع.

2. **التقدم التقني:** ارجعت النظرية الكلاسيكية عملية النمو الاقتصادي الى وفرة راس المال المادي واهملت الدور الذي يؤديه التقدم التقني وتراكم راس المال البشري في تفعيل النمو الاقتصادي، بينما اعتبرت النظريات الحديثة ان التقنية عنصر من عناصر الانتاج، قائم بذاته ويتمتع بما تتمتع به عناصر الانتاج الاخرى من حيث اختلاف وفرتها النسبية بين الدول وتمتعها بحقوق الملكية وامكانية الدخول في التبادل التجاري الدولي، بل أن التقنية تعد العنصر الانتاجي الوحيد المسؤول عن زيادة انتاجية عناصر الانتاج الاخرى.<sup>1</sup>

وتعتبر التقنية عن التطورات السريعة والابتكارات الجديدة الحاصلة في مجال المعرفة الفنية واستخدام هذه التطورات كوسائل وخدمات ومعدات انتاجية جديدة، مما يؤدي الى تحسين وزيادة الانتاج بتكاليف معقولة تتناسب والقدرة الشرائية، فعند اختراع آلة (سلعة، طريقة او خدمة) جديدة مثلا فان هذا الاختراع لا يدخل ضمن التعريف الاقتصادي للتقدم التقني حتى يتم تطبيقه اقتصاديا او تجاريا وبهذا فان التطور التقني يشمل كل من الاختراع والتجديد، اما الاختراع فيعني اختراع الات وطرق جديدة لاكتشاف منتجات أو موارد جديدة ...، وهي من دون التجديد تظل مجرد افكار تنتظر من يتبناها، واما التجديد فيعني التغيير في نوعية المنتجات او في حجم ونمط الانتاج او الادارة السائدة بواسطة التطبيق الاقتصادي للاختراعات والاكتشافات التي تمت، وذلك من خلال اختيار استخدام طرق او موارد معينة جديدة في الانتاج تتماشى واحتياجات المجتمع ونظام الاسعار فيه والتحديث عن التقدم والتحسين التقني يرتبط اساسا باكتشاف موارد جديدة او باستخدام الموارد المتاحة باكثر فعالية حيث تمزج او توظف بطريقة اكثر كفاءة أو بأسلوب جديد مما يحدث نمو في الناتج الوطني فالعديد من المنتجات والموارد الطبيعية والطرق الفنية والادارية والمصادر الطاقوية لم تكن مستخدمة ومعروفة من قبل اضحت اليوم تساهم بقوة في تقليل الندرة النسبية للموارد وتكلفتها النسبية وتزيد من حجم الناتج عن كل وحدة مدخلات في زمن اقل وبجودة اكبر بكثير، ويقاس مستوى التقدم التكنولوجي لكل دولة عن طريق قياس الانتاجية فيها، كما يحسب النمو التكنولوجي على اساس زيادة قيمة مستوى التكنولوجيا على طول السنة.

ويحدث التقدم التكنولوجي عموما من خلال تكوين راس المال في مجال البحث العلمي في شكل استثمارات بشرية أو عينية، او عن طريق استيراد الانجازات التكنولوجية من دول اخرى، وكلما زاد معدل التكوين الراسمالي كلما دفع للمزيد من الاكتشافات والتجديدات الفنية الجديدة من اجل استخدام طرق او انواع او استخدامات جديدة، مما يستدعي تحسين وتغيير مستمرين للأنظمة والاجهزة المالية والمصرفية المسؤولة عن تمويل هذه الاكتشافات وكذا تطوير مستويات التعليم والتدريب والادارة والتسويق، ذلك ان التقدم التقني لا يعد شرطا كافيا للنمو الاقتصادي من دون توفر المهارات الفنية القادرة على تشغيل الآلات المتطورة والمعقدة، والمنظمين المجددين القادرين على اختيار واعتماد التقنيات المناسبة.

3. **طبيعة المجتمع:** رغم ان مصادر النمو المحلية متعددة ومتنوعة وجميعها على جانب كثير من الالهمية الا ان طبيعة المجتمع هي اصل نمو البلد او تخلفه، حيث ان العلاقات الاجتماعية القوية والصادقة تسمح بظهور علاقات اقتصادية سليمة، وان القيم المعنوية والعادات السلوكية الرشيدة تدفع الى التطور

<sup>1</sup> مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، داروائل للنشر، عمان، 2007، ص55.

المتكافئ. فالثقة المتبادلة بين الناس والاحساس بروح الجماعة تؤثر على الاقتصاد وعلى النمو الاقتصادي، فمثلا عندما يتبادل الناس الثقة فيما بينهم تنتعش تجارتهم وتتسع اسواقهم وعندما يثق هؤلاء في مؤسساتهم المالية والمصرفية فانهم يقبلون على الادخار طواعية فتزيد المدخرات المحلية، وتتسع المشاريع الاستثمارية وتتطور النظم والادوات المالية والمصرفية.<sup>1</sup>

### ثانيا: عوامل دولية للنمو

يتحقق النمو الاقتصادي لاي بلد اعتمادا على تضافر مجموعة من المدخلات المحلية اهمها تلك التي عدناها سابقا، ممثلة في التكوين الراسمالي بنوعيه، التقدم التكنولوجي وطبيعة المجتمع فضلا عن ذلك انفتاح الدولة على الاقتصاد العالمي يطرح امامها جملة اخرى من العوامل الخارجية التي ينتظر ان تساهم هي الاخرى في تحسين أداءها الاقتصادي.

وبداية تبرز اهمية التجارة الخارجية كمحرك للنمو الاقتصادي استنادا الى نظريات التجارة الخارجية، والتي تفسر كيف ان الدولة ما تقوم بانتاج وتصدير سلعة لها ميزة نسبية، يمكن ان تزيد من رفايتها الاقتصادية وذلك من خلال توسيع حجم السوق المحلي وبالتالي زيادة التخصص ورفع كفاءة استغلال الموارد مما يؤدي الى زيادة الدخل الوطني وارتفاع معدلات الادخار والاستثمار وهذا من شأنه ان يرفع في معدلات النمو الاقتصادي ومع تطور سرعة ومدى انتشار التقدم التكنولوجي وانخفاض تكاليف النقل والمواصلات ونمو التدفقات الدولية للمعلومات والمعرفة تطور المناخ الاقتصادي والمالي العالمي، حيث زاد حجم ونوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود، وتعاضمت تدفقات رؤوس الاموال الدولية وتكاملت اسواقها، واصبحت الدول اكثر انفتاحا على التجارة والاستثمار الاجنبي واكثر اندماجا في الاقتصاد العالمي.

أما الانفتاح على التجارة العالمية، فتعني تخفيض القيود على حركة السلع عبر الحدود، من خلال تخفيض الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية عليها، وقد اثبتت دراسات كثيرة وادلة تجريبية متزايدة ان الانفتاح التجاري يعتبر كمتغير تفسيري مهم لمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.<sup>2</sup>

وكما يؤدي تحرير تجارة السلع الى اتساع الاسواق وزيادة حجم الانتاج فانه كذلك يتيح القدرة على توزيع التكاليف على سوق اكبر، ومن ثم تخفيض اسعار السلع الدولية وزيادة مبيعاتها مما يتيح للمستهلك فرصة الحصول على سلع اكبر واجود وارخص، ونظرا لتنافس الدول على الانتاج بتكاليف اقل وبجودة اكبر فان ذلك يؤدي الى تطوير وسائل الانتاج باستمرار واعتماد اعلى مستويات التقدم التقني لكسب مكان دائم في السوق العالمي، مما يشجع اكثر على الابتكار والابداع التكنولوجي، وما لذلك من دور بارز في تحسين الانتاجية ونمو الناتج الوطني الحقيقي.

فضلا عن ذلك فان النظم التجارية المفتوحة تجذب الاستثمار الاجنبي المباشر، وتوفر فرص الحصول على الخدمات والتكنولوجيات الحديثة والمعرفة المتطورة من قيام الاحتكارات وتقلل الفساد، وتصحيح التشوهات الداخلية.

أما فيما يخص تجارة الخدمات فان تحريرها يعني تطبيق اليات التجارة الدولية متعددة الاطراف على تجارة الخدمات كما تطبق على تجارة السلع حيث يخضعان لنفس الاليات والاتفاقيات، ويتم تحرير

<sup>1</sup> بوزيد صليحة، "استرداد رؤوس الاموال والنمو الاقتصادي في الدول النامية"، مذكرة ماجستير، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2005، ص18.  
<sup>2</sup> اسامة بشير الدباغ، "مقدمة في الاقتصاد الكلي"، دار المناهج للنشر والتوزيع، بدون مكان نشر، 2003، ص403.

تجارة الخدمات من خلال تسهيل وصول موردي الخدمات الاجانب الى الاسواق المحلية وتقليص الفجوة بينهم وبين الموردين المحليين عن طريق ازالة حظر الاستثمارات الاجنبية وتخفيف القيود عليها، وعدم التمييز بين مورد الخدمات الاجنبي والمحلي فيما يخص توفير الحماية والحصول على الحوافز الاستثمارية وفي تسهيل الاجراءات الضريبية وتوفير المعلومات الكافية للطرفين على حد سواء.

وفي السعي نحو تحرير سوق الخدمات المحلية والاجنبية تثيرا على النمو الاقتصادي عبر العديد من القنوات، فالقطاع المالي الحديث والفعال والاتصالات المتطورة وخدمات النقل المريحة والسريعة، وقطاع التأمين الناجح من شأنها توفر الخدمات المالية الكفؤة وتقريب المسافات، وضمان انتقال الاشخاص والبضائع والمعلومات بكل امان وحرية وما ذلك من تاثير ايجابي على الاستثمار والتجارة والنمو.<sup>1</sup>

كما تساهم تدفقات راس المال في عملية النمو من خلال تمويل وتنشيط الاستثمارات وتحسين الانتاجية وتنمية الاسواق المحلية لراس المال، وما يتبع ذلك من جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية التي تحمل المزيد من المهارات والمعرفة الفنية والادارية.

فيما يخص التكامل الاقليمي واتفاقات الشراكة والتعاون الاقتصادي فيمكن ان تمثل مصادر محتملة اخرى لدعم النمو، فاقامة المناطق الاقتصادية الاقليمية من شأنه تخفيض التكاليف وتحقيق وفورات الحجم، وخلق سوق اكبر، وزيادة القدرة التنافسية للشركات المحلية دوليا، كما ان ازالة الحواجز الجمركية من شأنها خلق مناخ اكثر استقرارا وتشجيعا لنشاط القطاع الخاص الذي يعتبر القاطرة الرئيسية للنمو، فضلا عن تعزيز التجارة البيئية وتدفقات رؤوس الاموال بين الاطراف، وبالتالي تعظيم المكاسب المنتظرة من الانفتاح التجاري والمالي وتقليل وقع الصدمات الخارجية او اقتسام اثارها ان وقعت، كما ان التوجه نحو الاقليمية او الشراكة من شأنه تحفيز الاصلاحات الهيكلية للاقتصاديات المتعثرة، وزيادة كفاءة تخصيص مواردها ورفع مستوى الشفافية، مما يسمح بتوفير مناخ استثماري واقتصادي ملائم لاستقطاب رؤوس الاموال الاجنبية وفوق كل ذلك فان تفوق بلد من مجموعة، سيكون بداية موفقة لجر الاقطار الاخرى نحو التطور والنمو.<sup>2</sup>

#### المطلب الرابع: مقاييس النمو الاقتصادي

هناك معيار رئيسي لقياس النمو الاقتصادي يتمثل في معيار الدخل الوطني الخام بالاضافة الى معايير اخرى تعتبر ثانوية نذكر أهمها فيما يلي:<sup>3</sup>

##### اولا: معيار الدخل القومي الكلي

يقترح الأستاذ ميد قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل القومي الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول والترحاب، وذلك لأن زيادة الدخل أو نقصه قد لا يؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية أو سلبية .

فزيادة الدخل القومي لا تعني نمو اقتصاديا عندما يزداد السكان بمعدل أكبر، ونقص الدخل القومي لا يعني تخلف اقتصادي عندما ينخفض عدد السكان ، كذلك يتعذر الاستفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من وإلى الدولة .

<sup>1</sup> عجايمة حربي، وآخرون، التنمية الاقتصادية: مفهوما، عناصرها، نظرياتها وسياساتها، الدار الجامعية، القاهرة، 2001، ص20.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 22.

<sup>3</sup> محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمن سير أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1999، ص57.

ثانيا: معيار الدخل القومي الكلي المتوقع

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما يتوافر لها الإمكانيات المختلفة للإفادة من ثرواتها الكامنة، إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني، في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن تؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند قياس حجم الدخل غير أن هذا المعيار توجه إليه نفس المأخذ التي توجه للمعيار السابق، فضلا عن صعوبة تقدير وقياس الثروات الكامنة والمتوقعة في المستقبل .

ثالثا: معيار متوسط الدخل

يعتمد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم، إلا أن هناك عديد من المشاكل والصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، من بين هذه الصعاب أن إحصاءات السكان والدخول غير كاملة وغير دقيقة، وكذلك فإن عقد المقارنات بين الدول النامية أمر مشكوك في صحته ودقته، نظرا لاختلاف الأسس والطرق التي يحسب على أساسها .

وقضية أخرى هي هل تقسم إجمالي الدخل القومي على جميع السكان أو تقسمه على السكان العاملين دون غيرهم، فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الإنتاج .

ويعتقد الأستاذ كندلبر أن الاهتمام بصدد التنمية يتعين أن يوجه إلى الإنتاجية وليس إلى مستوى المعيشة أي إلى الدخل المنتج وليس إلى الدخل المنفق، وعلى العكس فإن جمهور الاقتصاديين يتمسك بنصيب متوسط الفرد من الدخل باعتباره المعيار الذي يجب الأخذ به لأن الهدف النهائي من التنمية هو رفع مستويات المعيشة ومستويات الرفاهية .

ويقاس النمو الاقتصادي مبدئيا باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط، ويمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة الآتية :

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة التالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}$$

إلا أن هذا المعدل يصلح فقط لقياس النمو في الدخل بين فترتين زمنيتين متتاليتين ولا يصلح لقياس متوسط معدل النمو المركب .

فإذا كان متوسط الدخل الحقيقي عام 1985 =  $l_0$  ثم بلغ في العام العاشر (1994)  $l_1$

فيمكن حساب معدل النمو السنوي المركب (م) بالطريقة التالية :  $l_1 = l_0 (1+m)^{10}$ ، ودون التقيد بفترة زمنية معينة :

$$l_n = l_0 (1+m)^n$$

$$(1+m)^n = \frac{l_n}{l_0}$$

$$1 + م س = ن ل ن / ل 0$$

$$م س = \frac{ن ل ن / ل 0}{1 - 0}$$

#### رابعاً: معادلة سنجر للنمو الاقتصادي

وضع الأستاذ سنجر معادلة للنمو الاقتصادي في عام 1952 ، ولقد وصل إلى تلك المعادلة بمساعدة الأعمال التي قام بها في هذا الصدد غيره من الاقتصاديين مثل هكس و هارود و دومار، عبر سنجر عن معادلة النمو بأنها دالة لثلاثة عوامل<sup>1</sup>:

- الادخال الصافي.
- إنتاجية رأس المال.
- معدل نمو السكان.

وتتخذ هذه الدالة الشكل الآتي :  $D = SP - R$

معدل النمو السنوي لدخل الفرد = (معدل الادخار الصافي \* إنتاجية الاستثمارات الجديدة) - معدل نمو السكان السنوي

وقد أورد سنجر قيما عديدة لهذه المتغيرات إذا افترض:

- معدل الادخار الصافي (S) = 6 % من الدخل القومي.
- إنتاجية رأس المال (p) = 0.2 % .
- معدل النمو السنوي للسكان (R) = 1.25 %

إلا أن لنا على هذه التقديرات بعض الملاحظات :

- أن نسبة الادخار الصافي من الدخل القومي (6%) تعتبر مقبولة وقت صياغة سنجر لمعادلته، أما في الوقت الحاضر فإن الدول النامية في مقدورها ادخار نسبة أكبر .
- قدر الأستاذ سنجر معدل النمو السكاني بـ 1.25 % وهذا الرقم أقل بكثير من المعدلات السائدة في الدول النامية، إذ يقدر بحوالي 2.3 % في الدول النامية عامة.
- قدر الأستاذ سنجر إنتاجية الاستثمارات السائدة بـ 0.2 % وهي نسبة منخفضة وتقل كثيرا عن المحقق في معظم الدول النامية.

وعلى ذلك فإن معدل النمو السنوي لدخل الفرد في الدول النامية طبقا لتقدير سنجر.

$$\text{معدل النمو السنوي لدخل الفرد} = (0.2 \times 0.6) - 1.25 = -0.05$$

بمعنى أن الدول النامية تحقق معدلا سلبيا للنمو (-0.05%).

<sup>1</sup> صبحي محمد قانوس، أزمة التنمية - دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، ط2، 1999، ص 106.

اتضح من واقع حال الدول النامية أن ما تحتاجه أكثر من مجرد عملية النمو الاقتصادي الذي يعمي زيادة الدخل القومي مع إمكان تحقيق زيادة في مستوى المعيشة أو متوسط دخل الفرد .

ذلك أن الدول المتقدمة قد وصلت إلى وضع اقتصادي يمكنها من الاستثمار بشكل تلقائي في توجيه قدر مناسب من الدخل القومي لأغراض الاستثمار ومن ثم تضمن استمرار النمو في الدخل بما يفوق معدل نمو السكان.

أما في حالة الدول النامية فإنها في حاجة إلى توجيه قدر كبير من مواردها لأغراض الاستثمار وتحقيق معدل نمو في الدخل القومي يفوق معدل نمو السكان، كما أنها تحتاج أكثر إلى بناء قاعدة إنتاجية حديثة بعيدا عن القطاعات التقليدية كالزراعة والصيد واستخراج المعادن وتصديرها، بحيث تركز هذه القاعدة على قطاعات إنتاجية ديناميكية مثل الصناعات التحويلية، وغيرها من القطاعات الخدمية الإنتاجية.<sup>1</sup>

### المبحث الثاني: استراتيجيات النمو الاقتصادي وتكاليفه

ان استراتيجيات النمو الاقتصادي

المطلب الأول: نظريات النمو الاقتصادي

اولا: نظرية النمو المتوازن

1. إفتراضات نظرية النمو المتوازن:<sup>2</sup>

- يرى أنصار نظرية النمو المتوازن أو ما يسمى بفكرة الدفعة القوية أن عملية التنمية الناجحة تتطلب القيام ببرنامج استثماري ضخم يغطي نطاقا واسعا ويشتمل على العديد من الأنشطة والقطاعات في الاقتصاد حتى يمكن تحقيق التنمية الذاتية الفعالة والانتقال بالاقتصاد المتخلف إلى التقدم ومن أهم الاقتصاديين الذين تناولوا نظرية النمو المتوازن هم روز نشتين – رودان، نيركسه، أرثر لوييس.

ويعتبر روز نشتين رودان أول من تناول فكرة الدفعة القوية دون أن يستخدم لفظ النمو المتوازن حيث اعتمد في برنامجه الاستثماري الضخم الذي اقترحه للدول النامية على فكرة الناتج الحدي للاستثمارات التي تنمو معا و غالبا ما يكون أعلى من الناتج الحدي الخاص الناتج عن الاستثمار المنفرد بسبب عديد من الوفورات التي تتحقق لأي صناعة نتيجة لنمو الصناعات الأخرى، و يرى أن التكامل بين الصناعات هو الذي يترتب عليه استثمارات أكثر ربحية من وجهة نظر المجتمع ككل، و من أهم الحجج والمبررات التي يستند إليها الأسلوب الشامل في التنمية أو ما يسمى أسلوب الدفعة القوية ما يلي:

- **وفورات الحجم الكبير:** تتمثل في أن هناك عديد من الصناعات التحويلية خاصة التي يكون بها نصيب رأس المال الثابت كبير وكذلك مشروعات رأس المال الاجتماعي يترتب على زيادة إنتاجها بصورة كبيرة انخفاض تكلفة الوحدة وتحقيق أدنى تكاليف ممكنة للإنتاج في المجتمع.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 107.

<sup>2</sup> محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمن يسري أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية، مصر، 1999، ص 111.

- **الوفورات الخارجية:** و تتمثل خاصة في وفورات جانب الطلب و ذلك بسبب علاقات التشابك و التداخل فيما بين قطاعات الاقتصاد القومي، حيث أنه في حالة إقامة عديد من الصناعات معا في نفس الوقت فإن كل صناعة تولد طلبا على إنتاج الصناعات الأخرى نتيجة للزيادة في الدخل وتنوع الحاجات البشرية، ويسهم هذا في القضاء على عقبة ضيق نطاق السوق الذي يواجه إقامة صناعة فردية وهذا بدوره يحفز على مزيد من الاستثمارات الخاصة بها.

- **ارتفاع معدلات النمو السكاني:** نظرا لارتفاع معدلات النمو السكاني بالدول النامية فإن هذا يتطلب من حكوماتها مضاعفة جهود التنمية بها من خلال زيادة معدلات الاستثمار في كافة المجالات بهدف الارتفاع بمستوى معيشة الأعداد المتزايدة من السكان.

أما الأستاذ نيركس فقد صاغ جوهر فكرة الدفعة القوية في صيغة حديثة متكاملة أخذت تسمية نظرية النمو المتوازن، حيث يرى أن الدول النامية تواجه العديد من الحلقات المفرغة تلتقي فيها الأسباب مع النتائج وتعوق عمليات التنمية في هذه الدول وتعاني الدول النامية من حلقتين إحداها على جانب الطلب والأخرى على جانب العرض.

و تتمثل الحلقة المفرغة على جانب الطلب في أن انخفاض مستويات الدخل لدى الأفراد يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية وبالتالي انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات ومن ثم ضيق نطاق السوق مما يؤدي إلى انخفاض الحافز على الاستثمار وبدوره إلى انخفاض حجم رأس المال والتراكم الرأسمالي بالمجتمع وبالتالي انخفاض إنتاجية عنصر العمل وهذا يؤدي في نهاية الأمر إلى انخفاض مستويات الدخل لدى الأفراد حتى تكتمل الحلقة.

أما الحلقة المفرغة في جانب العرض فتتمثل في أن انخفاض مستويات الدخل لدى الأفراد يؤدي إلى انخفاض القدرة على الادخار وبالتالي انخفاض الاستثمار، ويؤدي هذا بدوره إلى انخفاض حجم رأس المال ( في صورة معدات وتجهيزات إنتاجية ) مما يؤدي بدوره إلى انخفاض إنتاجية عنصر العمل وهذا يؤدي في نهاية الأمر إلى انخفاض مستويات الدخل لدى الأفراد حتى تكتمل الحلقة.

ويرى نيركس أنه لا يمكن كسر هذه الحلقات المفرغة التي تعوق التنمية في الدول النامية إلا من خلال برنامج استثماري ضخم يضم كافة قطاعات وأنشطة الاقتصاد القومي وينطوي هذا البرنامج الاستثماري الضخم على ما يلي:

- **مجموعة من الصناعات المتكاملة والمغذية لبعضها البعض:** يركز نيركس على الحلقة المفرغة التي يخلقها ضيق حجم السوق الذي لا يتحقق إلا بإنشاء جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية يتحقق بينها التوازن وبالتالي فإن كل صناعة توفر السوق الكافي للصناعات الأخرى نتيجة لتكامل دالة الطلب وعدم قابليتها للتجزئة وتستمد فكرة النمو المتوازن للصناعات من فكرة قانون "ساي" للأسواق أي كل زيادة في الإنتاج سوف تخلق الطلب الخاص بها.

- **ضرورة تحقيق التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي:** وذلك لأن الزراعة والصناعة قطاعان متكاملان وبالتالي فإن أي زيادة في الإنتاج الصناعي تتطلب توسعا في القطاع الزراعي لمقابلة الزيادة في الطلب على السلع الغذائية من ناحية، ومقابلة الزيادة في الطلب على المواد الخام اللازمة للصناعة من ناحية أخرى وهذا يتطلب ضرورة تحقيق قدر من التوازن بين النمو في القطاع الصناعي والنمو في القطاع الزراعي، حتى لا يمثل تخلف القطاع الزراعي عقبة أمام نمو القطاع الصناعي.

- التركيز على الصناعات الاستهلاكية خاصة في المراحل الأولى للتنمية: وتستهدف نظرية النمو المتوازن التركيز على إنتاج السلع الاستهلاكية اللازمة لإشباع حاجات السوق المحلي وليس لغرض التصدير على الأقل في المراحل الأولى وذلك لعدم قدرة السلع المنتجة محليا على منافسة نظائرها من منتجات الصناعات المثيلة لها بالدول المتقدمة. هذا فضلا عن القيود التي تواجهها صادرات الدول النامية في الأسواق الخارجية.

- الاعتماد على الموارد المحلية كمصدر أساسي للتمويل: يدعو نيركس إلى الاعتماد على الموارد المحلية في المقام الأول، وذلك لعدم ثقته في الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية والتجارة الخارجية التي تتحول شروط التبادل فيها لغير صالح الدول النامية التي تصدر الموارد الأولية. ويرى أن توفير الموارد المحلية ينبغي أن يأتي من موارد القطاع الزراعي، فهو يرى أنه يجب تعبئة الإذخارات العينية المتمثلة في البطالة المقنعة في هذا القطاع، وذلك بتوجيه فائض العمالة وتوظيفها في بناء مرافق الاستثمار الإجتماعي، وهذا سوف يرفع من إنتاجية القطاع الزراعي نتيجة تخفيض اكتظاظه بالعاملين، وهنا يرى فرض ضرائب زراعية وتحويل شروط التبادل بين ما يبيعه الفلاح وما يشتريه لغير صالحه أي شراء منتجاته بأسعار أقل من أسعار المنتجات الصناعية التي يشتريها.

- لا بد من تدخل الحكومة بالتخطيط وإتباع السياسات الملائمة: نظرا لعدم فاعلية آليات السوق في الدول المتخلفة، فإنه يلقي على الحكومة القيام بدور فعال في مجال التخطيط والتنفيذ لهذا القدر الضخم من الاستثمارات لتحقيق أهداف التنمية بهذه الدول.

أما أفكار أرثر لويس فهي تتفق مع نفس أفكار نيركس في أن برنامج التنمية في الدول المتخلفة يجب أن تنمو آتيا بمعنى الاحتفاظ بتوازن مناسب للنمو بين قطاعي الزراعة والصناعة وبين الإنتاج المحلي والاستهلاك المحلي، وكذلك في قطاع التجارة الخارجية بين الصادرات والواردات.

## 2. الإنتقادات الموجهة لنظرية النمو المتوازن:

تعرضت نظرية النمو المتوازن لعدة انتقادات تتمثل فيما يلي:<sup>1</sup>

- عدم واقعية افتراضاتها الخاصة بجانب العرض حيث تفترض هذه النظرية مرونة كبيرة لعرض عنصر العمل الذي يتم توفيره من خلال القطاع الزراعي، حيث يكون في صورة بطالة مقنعة وبالتالي فإن سحب هؤلاء العمال من الزراعة وإعادة توظيفهم بالصناعة لا يترتب عليه زيادة الأجور أو نقص في الإنتاج الزراعي، غير أن هذه الظاهرة غير موجودة في هذه الصورة في هذا القطاع الزراعي لأن البطالة وفي القطاع الزراعي هي بطالة موسمية أكثر منها بطالة مقنعة ومن ثم لا توجد طوال العام.

- تفترض هذه النظرية مرونة كبيرة في عرض رأس المال اللازم في هذا البرنامج الاستثماري الضخم الذي يمكن توفيره بصورة أساسية من المصادر المحلية دون التأثير على سعر الفائدة والاستثمارات القائمة وهذا الأمر يتناقض مع وضع معظم الدول المتخلفة الفقيرة.

- تعاني معظم هذه الدول من نقص كبير في فئة المنظمين والإداريين والفنيين وكذلك العمالة الماهرة على اختلاف أنواعها.

يرى ألبرت هيرشمان مقدم نظرية النمو غير المتوازن أن تنفيذ نظرية النمو المتوازن ستنتهي إلى فرض اقتصاد صناعي متكامل حديث على قمة اقتصاد تقليدي راكد لا يرتبط أحدها بالآخر إلا بأوهن

<sup>1</sup> صبحي تادرس قريصة، مذكرات في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، صص 86-88.

الصلات، وتكون النتيجة إحياء ظاهرة الثنائية الاقتصادية التي أورها الاستعمار الأجنبي في الماضي للبلاد المتخلفة وما ترتب عليه من آثار وخيمة على اقتصاديات هذه البلاد، ولكن يرد مؤيدوا نظرية النمو المتوازن على نيركس ومن قبله رودان أدركوا أهمية تنمية القطاع الزراعي بصورة متوازنة مع القطاع الصناعي.

- عدم واقعيتها لظروف الدول النامية حيث تتطلب ضرورة توافر موارد ضخمة لازمة لتنفيذ برامجها الاستثمارية، كما أنه في ظل تخلف القطاع الزراعي في الدول النامية لا بد وأن تحدث تنمية زراعية ضخمة بجانب تنمية القطاع الصناعي حتى لا يقف القطاع الزراعي كبيرة أمام تنمية القطاع الصناعي وأن إحداث هذه التنمية الزراعية الضخمة يعني القيام بدفعة قوية للقطاع الزراعي إلى جانب الدفع القوية المقترحة في القطاع الصناعي وهذا يقتضي توفير موارد استثمارية ضخمة دون طاقة البلاد المتخلفة، كما أنها تتطلب الكثير من المهارات والخبرات التي تتوفر في الدول النامية فضلا عن أن هذه الدول تأتي من عدم التناسب بين عوامل الإنتاج مما يعوق النمو المتوازن بها.

- انتقد البعض نظرية النمو المتوازن في أنها سوق تؤدي إلى عزل الدول النامية عن الاقتصاد الدولي ويكون ذلك نتيجة لتركيزها على التنمية من أجل السوق المحلي وليس التوجه إلى الخارج، ولكن هذا الانتقاد ضئيل الأهمية لأن نيركس يحرس على المحافظة على النظام الدولي وعلى تقسيمه للعمل ولأنه كارودان من قبله ينصح في نظريته تركيز البلاد المتخلفة على إقامة الصناعات الخفيفة دون الصناعات الثقيلة والصناعات سلع الإنتاج التي تتفوق فيها الدول الصناعية واعتماد البلاد المتخلفة على استيراد السلع الإنتاجية من البلاد المتقدمة.

- انتقد البعض نظرية النمو المتوازن في أنها لا تسهم في عمليات الإنماء طويلة الأجل وذلك بسبب تأجيل إنماء صناعات السلع الإنتاجية لحساب دفعة قوية في إنشاء الصناعات الاستهلاكية الخفيفة ويقول الناقدان أن بعض الدراسات الاقتصادية تشير إلى أن هذا ليس بالأسلوب الأمثل في الأجل الطويل لأن هذا الأسلوب سوف يؤدي في الأجل الطويل إلى زيادة الاستهلاك على حساب الادخار وصحيح أن التوسع في تنمية الصناعات الاستهلاكية سوف يسرع بمعدل نمو الدخل القومي في المراحل الأولى للتنمية ولكنه سوف يتسبب في إبطاء عملية التنمية بالمقارنة بما كان يحدث لو أن الموارد الاستثمارية وجهت منذ البداية نحو صناعات السلع الإنتاجية.

- يرى البعض أن تطبيق هذه النظرية يشجع على التضخم لأنها تتطلب موارد أكثر مما هو متاح لأكثرية الدول النامية وهو انتقد له وزنه وقد أثبتته تجارب التنمية وخاصة في دول أمريكا اللاتينية التي اتبعت سياسة إحلال الواردات التي يمكن اعتبارها تنطبق للكثير من جوانب الدفعة القوية ونظرية النمو المتوازن ولكن لم يكن نيركس يتوقع أن حكومات هذه الدول سوف تنزلق في الاعتماد على التمويل التضخمي أكثر من قيامها بمجهودات جادة في تعبئة مواردها الحقيقية.

### 3. مدى ملائمة نظرية النمو المتوازن للدول النامية:

يتضح من الانتقادات السابقة أن نظرية النمو المتوازن تتطلب قدرا كبيرا من الموارد سواء التمويلية أو غير التمويلية وكما يقول سنجر فإن أي دولة تمتلك هذا القدر الهائل من الموارد والإمكانات والمهارات والخبرات الكافية لتنفيذ مثل هذا البرنامج الاستثماري لما كانت من الدول المتخلفة، ومن ثم فإن هذه النظرية لا تلائم ظروف وواقع معظم الدول النامية، وأنها أكثر قابلية للتطبيق في الدول المتقدمة وعدد محدود من الدول النامية الغنية نتيجة لتوافد الموارد الطبيعية بها مثل الدول النفطية ولذا يكون من

الخطأ تطبيق نظرية أو إستراتيجية ملائمة لاقتصاد متقدم على اقتصاد متخلف عنه في سماته وخصائصه وظروفه.

ثانياً: نظرية النمو غير المتوازن:

### 1. افتراضات نظرية النمو غير المتوازن:

ارتبطت نظرية النمو غير المتوازن بالاقتصادي هيرشمان وقد سبقه في ذلك بيرو حيث تعني هذه النظرية إقامة المشروعات الاستثمارية التي تزداد درجة تأثيرها في توفير الحافز على تطوير المشروعات الأخرى في الاقتصاد، وهذه المشروعات هي التي يطلق عليها المشروعات القائدة أي التي تقود عملية النمو.

ترتكز فكرة النمو غير المتوازن على<sup>1</sup>:

- مبدأ الوفورات الخارجية المتضمن أن إقامة مشروعات معينة و ليكن المشروع ( أ ) يؤدي إلى وجود وفورات خارجية يحققها المشروع ( أ ) ويستفيد منها المشروع ( ب ) وهذا يؤدي إلى تحقيق وفورات خارجية يستفيد منها المشروع ( ج ) وهكذا أي أنها تركز إلى فكرة الترابط بين المشروعات الاستثمارية من خلال آثار الدفع إلى الأمام و آثار الدفع إلى الخلف وتتمثل آثار الدفع إلى الأمام في أن المشروع المعين يؤدي إلى توفير مستلزمات الإنتاج لمشاريع أخرى، بحيث يساعدها على التطور والنمو من خلال ذلك، في الوقت الذي تتمثل فيه آثار الدفع إلى الخلف بأن إقامة مشروع استثماري معين يؤدي إلى توفير طلب على مستلزمات الإنتاج التي يستخدمها المشروع في إنتاجه و التي تنتجها مشروعات أخرى، بحيث أن إقامة المشروع المعين يؤدي إلى تحفيز المشاريع الأخرى على التوسع في إنتاجها نتيجة طلبه على منتجاتها لاستخدامها في إنتاجه.

ويرى هيرشمان بأن البلدان النامية تتصف بضعف قدرتها على اتخاذ قرارات الاستثمار وبالتالي فإن الاقتصاد يولد ضغوطاً ودافعا إلى معالجة عدم التناسب والاختلالات هذه بحيث أن معالجة ذلك يتضمن القيام باختلال جيد يدفع إلى استثمار جديد لمعالجته و من ثم اختلال آخر و هكذا و بالتالي فإن سياسة الاستثمار هي السياسة التي تركز على أهم المشروعات التي تتميز بتفوقها على غيرها في تحفيز النمو لمشروعات استثمارية أخرى.

وعلى أساس ما سبق يرى هيرشمان بأن هناك عملية مفاضلة واختيار بين إحداث فائض أو عجز في رأس المال الاجتماعي، وهنا يرى من الضروري حصول عجز في رأس المال الاجتماعي لأن وجود الفائض لا يؤدي إلى الانتفاع الأفضل منه، في حين أن وجود العجز يؤدي إلى انتفاع أكبر من رأس المال الاجتماعي سبب الضغط على استخدامه وتكثيف هذا الاستخدام نتيجة الشحة الموجودة فيه وفي اختيار المشروعات الاستثمارية فإنه يتم استناد إلى ما يتولد لديها من آثار دفع إلى الخلف و آثار دفع إلى الأمام، ويرى أن فاعلية الصناعة في تحفيز الاستثمار يتوقف بشكل كبير على آثار الدفع إلى الخلف من آثار الدفع إلى الأمام، لأن توفير مستلزمات الإنتاج لا يحفز بالضرورة على القيام بمشروعات استثمارية تستخدم هذه المستلزمات في حين أن توفير الطلب على منتجات مشروعات أخرى لاستخدامها كمستلزمات إنتاج في المشروعات الاستثمارية التي يتقرر القيام بها، يؤدي إلى التحفيز على النمو والتوسع.

### 2. الانتقادات الموجهة لنظرية النمو غير المتوازن:

<sup>1</sup> فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث، عمان، 2006، صص 250-252.

تعرضت هذه النظرية لعدة انتقادات أهمها:<sup>1</sup>

- انتقدت نظرية النمو غير المتوازن في أنها تتم بصفة أساسية عن طريق المبادلة الفردية ويتضح هذا من كونها تتخذ من اختلال التوازن محركاً للنمو عن طريق ما يترتب على الاختلال في التوازن من حث المنظمين الأفراد على اتخاذ قرارات الاستثمار، وهناك اتفاق على أهمية التخطيط الشامل للتنمية الاقتصادية في ظل محدودية الموارد الاقتصادية التي يتعين تعبئة أكبر قدر منها وتوجيهها إلى أفضل الاستخدامات من وجهة نظر الاقتصاد القومي ككل، وهذا لا ينفى الصعوبات التي تواجه عمليات التخطيط وتنفيذ أهدافه، كما لا يعني بالضرورة إهمال الاستثمارات التي تقوم على أساس المبادأة الفردية وبدافع تحقيق الربح الخاص طالما تكون في نطاق أولويات الخطة الاقتصادية الشاملة.

- انتقدت نظرية النمو غير المتوازن في أنها تؤدي إلى زيادة الضغوط التضخيمية وذلك لأن القيام بعملية التنمية والاستثمارات في اقتصاد يعاني من التضخم يؤدي إلى زيادة الدخل، ومن ثم زيادة الطلب الكلي وخاصة على السلع الاستهلاكية وفي ظل انخفاض مرونة الجهاز الإنتاجي التي تتسم به الاقتصاديات المتخلفة في مواجهة الزيادة في طلب الكلي فإن ذلك يترتب عليه زيادة الضغوط التضخيمية بالاقتصاد وخاصة في ظل عدم كفاءة السياسات المالية والنقدية في السيطرة عليه بهذه الدول.

- انتقدت نظرية النمو غير المتوازن في أنه يصعب تحديد الأنشطة التي تتمتع بدرجة عالية من الترابطات الخفية والأمامية وذلك بسبب تشوه الأسعار وعدم توافر البيانات الكافية التي يتم على أساسها حساب جداول المدخلات والمخرجات إن وجت أصلاً.

- انتقدت نظرية النمو غير المتوازن بتركيزها على القرارات الاستثمارية ولكن الدول النامية في أشد الحاجة إلى إجراء تغييرات سياسية وإدارية وتنظيمية ربما تفوق احتياجاتها الاستثمارية وهذه الأمور تعد أهم معوقات التنمية بالدول النامية.

- انتقدت نظرية النمو غير المتوازن في أنها تفوق قدرات الدول النامية وهذا يتفق مع النقد الموجه لنظرية النمو المتوازن، حيث تتطلب موارد وإمكانيات فوق طاقة وقدرة الدول النامية من ناحية ونقص التسهيلات الأساسية اللازمة لعملية التنمية مثل صعوبة الحصول على الكفاءات الفنية والتنظيمية والإدارية وكذلك المواد الخام ووسائل الطاقة والمواصلات والسوق من ناحية أخرى، وإن كانت هذه الصعوبات أقل حدة في هذه النظرية مقارنة بنظرية النمو المتوازن.

### 3. مدى ملائمة نظرية النمو غير المتوازن للدول النامية:

رغم الانتقادات الموجهة لنظرية النمو غير المتوازن إلا أنها أكثر ملائمة لظروف وواقع الدول النامية حيث أنه يمكن الاستفادة من الاستثمارات المتاحة في الدول النامية وتركيزها على الأنشطة والصناعات الرائدة بما يضمن استغلالها بكفاءة عالية وفي حدود الإمكانيات المتاحة وفي نفس الوقت لا يمكن تجاهل مسألة التوازن ولكن تكون عند حد أولي لها حيث لا يمكن تجاهل العلاقات الفنية بين المخرجات والمدخلات لأي منتج ولا يمكن تجاهل هيكل الطلب لدى المستهلكين وما يرتبط به من أي زيادة في الطلب على الإنتاج الزراعي أو الإنتاج الصناعي وكذلك الواردات نتيجة للزيادة التي تحدث في الدخل كما أن هذا الأسلوب يأخذ في اعتباره دور الدولة والتخطيط، ولكنه لا يفضل التخطيط المركزي، وكذلك لا يترك كل شيء على عاتق المشروع والقطاع الخاص لأن الاستثمار في مشروعات المال الاجتماعي يجب أن

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، مرجع سابق، ص 179.

تقوم به الدولة خلال عملية التنمية، حيث يشجع هذا على زيادة الاستثمارات الإنتاجية الخاصة وبالتالي فإنه ينطوي على تواجد الدولة والمشروع الخاص جنباً إلى جنب في تحقيق التنمية.

يتضح من ذلك أن نظرية النمو غير المتوازن تركز على عدد قليل من الأنشطة الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة مع تحقيق حد أدنى من التوازن في مختلف المجالات وبالتالي فإنه إذا كانت الخطوات الضخمة في كافة المجالات مسألة مستحيلة فإن الخطوات الضخمة في عدد قليل من المجالات تكون مسألة ممكنة ومن ثم تكون هذه النظرية أكثر ملائمة لظروف الدول النامية.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: استراتيجيات النمو الاقتصادي

إن أحد العوامل الأساسية لإحداث عملية التنمية تتمثل في اختيار الإستراتيجية الملائمة للتنمية الاقتصادية والتي تعمل على كسر حواجز التخلف والانتقال باقتصاديات تلك الدولة إلى مرحلة النمو الاقتصادي الذاتي حيث تضم هذه الإستراتيجيات عدة قطاعات في الاقتصاد سواء كانت استراتيجيات معتمدة على التنمية الصناعية أو استراتيجيات معتمدة على التنمية الزراعية أو استراتيجيات متعلقة بالتجارة.

### اولاً : الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الصناعية:

#### 1. الصناعات الثقيلة والصناعات الخفيفة:

- يتضمن النمط الثقيل صناعات السلع الإنتاجية و السلع الإستهلاك الدائم بينما يتضمن النمط الخفيف صناعات السلع الإستهلاكية الأساسية.

- إن الفروع الرئيسية للنمط الأول هي الورق و منتجاته، الكيماويات والمنتجات البترولية، المنتجات التعدينية غير المعدنية، والمعادن الأساسية للمنتجات المعدنية أما النمط الخفيف فإنه يتضمن ثلاث فروع أساسية الغذائية والمشروبات والتبوغ، النسيجية والجلود والمطاط الطبيعي والأثاث.

- كانت الصناعات الخفيفة وبصورة رئيسية النسيجية منها مفتاح التصنيع في الإقتصاديات المتقدمة وخاصة في بريطانيا والولايات المتحدة ومع تعاظم تكوين رأس المال وتوسع الطلب على التجهيزات الإنتاجية والموارد الكيماوية فإن الصناعات الثقيلة حققت تطوراً ملموساً في هذه الإقتصاديات.

- إن هذه الطريقة في التصنيع تعكس الإتجاهات الكلاسيكية (نظرية التكاليف المقارنة) والنيوكلاسيكية (الإنتاجية الحدية)، وقد حددت هذه الإتجاهات ضمن أفكار ستاتيكية تتعلق بتخصيص الموارد وتحديد الأسعار وتقرير مستويات التخصيص وتقسيم العمل أما الدول النامية فإنها منذ الخمسينيات زادت من تأكيدها على الصناعات الثقيلة و فعلاً إرتفعت فيها نسبة مساهمة هذه الصناعات في القيمة الكلية لإنتاج الصناعات التحويلية من 32.7% عام 1955 إلى 37.5% عام 1960 و إلى 47.2% عام 1970 ثم إلى 51.1% عام 1975.

- يعتبر التوسع في الطلب المحلي عاملاً رئيسياً في هذا الدور المتعاظم للصناعات الثقيلة ومع ذلك لايعني هذا التوسع أن الدول النامية قد حققت تحولاً جذرياً في هيكلها الصناعية أو أنها قد حولت دورها التقليدي في تجهيز الأسواق الدولية بالمواد الأولية لتصبح منتجة رئيسية للسلع التحويلية.

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز عجيمة ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها ،مرجع سابق، ص183 .

- إن مساهمة الدول النامية في مجموع الإنتاج العالمي للصناعات الثقيلة ضئيلة جدا ففي عام 1976 بلغت هذه الحصة 6.2% وهي أقل بكثير عما حققته إقتصاديات السوق المتقدمة 56.9% وعن تلك التي وصلتها الإقتصاديات الإشتراكية السابقة 36.9% ويبدو أن ضيق السوق المحلية ونقص التكنولوجيا وضعف التشابك الصناعي من أهم الأسباب في هذه الحصة (النسبية) المخصصة للدول النامية وبالنسبة للصناعات الخفيفة فإن الدول موضوع البحث لازالت دون المستلزمات الحقيقية الكاملة لتنميتها وفق الفرص الإستثمارية الممكنة ففي عام 1975 بلغت مساهمتها في هذا الإنتاج 12.4% فقط.<sup>1</sup>

## 2. دور الصناعة في النمو الإقتصادي:

إن التصنيع يمثل عملية تحويل المواد الأولية إلى سلع مصنعة إستهلاكية وإنتاجية ومن واقع تجارب البلدان المتقدمة فإن التصنيع هو شرط ضرورة للتنمية وفي نفس الوقت هو مرافق لعملية التنمية الإقتصادية لذلك ليس هناك تنمية إقتصادية دون تحقيق التصنيع كما أن التصنيع الحقيقي هو الذي يساهم في تحقيق التنمية باعتبار أن القطاع الصناعي قطاع ديناميكي يحرص على تطوير العديد من القطاعات ويحقق العديد من المنافع.

ومن بين الآثار الإيجابية التي يتركها التصنيع للقطاعات الأخرى من الإقتصاد ما يأتي:<sup>1</sup>

- تصنيع المواد الأولية الزراعية.
- توفير مستلزمات الإنتاج للقطاع الزراعي.
- تعزيز الروابط مع الزراعة ومع بقية القطاعات.
- توفير الطاقة الكهربائية للقطاع الزراعي ولبقية القطاعات.
- يساهم في تعزيز الصادرات وتنميتها.
- يساهم في توفير فرص العمل و اكتساب المهارات.
- تحقيق الإستقرار الإقتصادي.
- يساهم في تحقيق التغيير الهيكلي للإقتصاد الوطني.
- يساهم في عملية التحديث و التحولات.

## 3. السلبيات المرافقة لإستراتيجية التصنيع:

في معرض تقييم تجارب التصنيع في البلدان النامية المختلفة فإنه يمكن القول بأنه رغم الإيجابيات العديدة التي تستند إلى الصناعة والتصنيع، فقد لوحظ أن هناك العديد من السلبيات التي رافقت عملية التصنيع في العديد من البلدان النامية والتي انعكست على الأداء وعلى مستوى التنمية المتحقق، ومن جملة هذه السلبيات ما يلي:<sup>2</sup>

إن سياسة التصنيع التي اتبعت في العديد من البلدان النامية لم تحقق الزيادات في الدخول التي كانت متوقعة وبالتالي لم تحقق المنافع المرجوة من عملية التصنيع.

<sup>1</sup> هوشيار معروف ، دراسات في التنمية الإقتصادية، دار صفاء، عمان، 2005، ص ص21،20.

<sup>1</sup> مدحت القريشي، التنمية الإقتصادية، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص167.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص169.

- إن عملية التصنيع التي اتبعت في العديد من البلدان النامية لم تفلح في تقليل التفاوت في الدخل والثروات فيما بين الأفراد أو المناطق الجغرافية داخل البلدان.
- إن تجربة العديد من البلدان التي طبقت التصنيع لم تنجح في القضاء على البطالة المتنامية فيها وحتى أنها لم تخفف منها.
- أدى التصنيع في بعض الحالات إلى إهمال الزراعة و التركيز على التصنيع لوحده الأمر الذي ساهم في تحقيق الركود في القطاع الزراعي والذي إنعكس في نهاية الأمر على فشل التصنيع في تحقيق أهدافه التنموية. وبطبيعة الحال يعود ذلك إلى القصور والإخفاء في تطبيق السياسات الصناعية وليس إلى طبيعة التصنيع ذاتها.
- في بعض تجارب التصنيع في العديد من البلدان النامية لم ترافق عملية التصنيع نظام تعليمي متطور و استثمارات في رأس المال البشري الأمر الذي انعكس سلباً إلى أداء الصناعة و لم يخلق نظاماً تعليمياً يتلائم مع حاجات التنمية.
- القصور في تطبيق السياسات والإجراءات الصناعية وذلك بسبب البيروقراطية الحكومية وانتشار الفساد الإداري والمحسوبية في تطبيق السياسات والمحفزات الصناعية، الأمر الذي انعكس على الإنجاز الصناعي وعلى فشل التصنيع في تحقيق أهدافه المرجوة.

### ثانياً: الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الزراعية واستراتيجية الربط بينها وبين التنمية الصناعية

#### 1. دور الزراعة في التنمية الاقتصادية:

- أثبتت تجارب العديد من البلدان بأن للزراعة دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية الصناعية بشكل خاص، وخاصة في المراحل الأولى من التنمية وذلك استناداً إلى ما يوفره هذا القطاع من موارد مالية ومادية وبشرية... الخ.
- وتكمن مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية في العوامل الآتية:<sup>1</sup>
- توفير كميات أكبر من المواد الغذائية للسكان الذي ينمو بمعدلات مرتفعة، وللعاملين في الصناعة بشكل خاص.
- زيادة الطلب على السلع الصناعية مما يؤدي إلى توسيع قطاع الصناعة و الخدمات .
- توفير الصرف الأجنبي لاستيراد السلع الرأسمالية التي تحتاجها عملية التنمية وذلك من خلال الصادرات الزراعية.
- إن الزيادة في الدخول الزراعية تسهل من عملية انتقال جزء من هذه الدخول إلى الحكومة عن طريق الضرائب.
- يوفر القطاع الزراعي مصدراً للعمالة للقطاع الصناعي.
- الزراعة تلعب دوراً أساسياً في تمويل التنمية الصناعية.
- يقوم القطاع الزراعي بتجهيز القطاع الصناعي بالمواد الأولية الزراعية.

<sup>1</sup> فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديثة، الأردن، 2006، ص 225.

## 2. إستراتيجية الربط بين التنمية الصناعية والتنمية الزراعية

تبين مما سبق أن القطاع الصناعي يلبي حاجات القطاع الزراعي من مستزمات الإنتاج المختلفة و كذلك يمثل سوقا لاستيعاب منتجات الزراعة كما أن القطاع الزراعي يوفر الغذاء و مستلزمات الإنتاج للصناعة و بذلك فإن كل واحد منهما يخدم الآخر لذلك فإن أي تطور في القطاع الزراعي لابد أن يصحبه تطور مماثل في القطاع الصناعي و العكس صحيح فالتنمية الاقتصادية تحتاج إذن إلى تطوير الإثنين معا ذلك لأن تطوير الصناعة دون تطوير الزراعة سوف يؤدي بالصناعة إلى أن تصطدم بعقبات كما أن تطوير الزراعة دون تطوير الصناعة لا يخدم عملية التطور في الزراعة لهذا فإن العلاقات المتشابكة و الوثيقة فيما بين القطاعين تستدعي اتباع إستراتيجية الربط فيما بين الصناعة و الزراعة لتأمين نجاح الإثنين معا و تحقيق التنمية الاقتصادية بالتالي لا يوجد أي مبرر للتركيز على أحد القطاعين و إهمال الآخر.

ولهذا فإن القطاعين مكملين لبعضهما. وإن توسيع الصناعة يعتمد إلى حد كبير على التحسينات في الإنتاجية الزراعية، و بالمثل فإن التحسينات في الإنتاجية الزراعية تعتمد على التجهيزات اللازمة من مستلزمات الإنتاج من الصناعة، بما فيها توفير سلع الإستهلاك المصنعة التي تمثل حوافز المزارعين لزيادة الإنتاج.

ويشير البعض إلى أن التأكيد على الربط بين الإثنين هو موقف حديث نسبيا وهو يمثل تحولا من التأكيد الكبير على التصنيع فقط، الذي تمارسه العديد من البلدان النامية، و في نفس الوقت فإن ذلك يمثل ردة فعل ضد الفكرة التقليدية الخاصة بالتكلفة النسبية و التي إذا ما اتبعت فإنها تفرض على البلدان المذكورة التخصص في إنتاج السلع الأولية، و بالتالي تواجه نمطا من التجارة في غير صالحها.<sup>1</sup>

**ثالثا: الإستراتيجية المعتمدة على التنمية التجارية و إستراتيجية تلبية الحاجات الأساسية**

**اولا: الإستراتيجية المعتمدة على التنمية التجارية**

وتتكون من إستراتيجية إحلال الواردات و إستراتيجية إحلال الصادرات.

### 1. إحلال الواردات:<sup>2</sup>

يعتبر إحلال الواردات طريقا قديما معروفا للوصول إلى مرحلة التصنيع و تعتبر دول أمريكا اللاتينية الأولى من بين الدول النامية التي تبنت إستراتيجية إحلال الواردات عندما أصاب الخلل العظيم سوق صادراتها نتيجة للكساد الكبير أولا و من ثم انقطاع خطوط الشحن التجاري خلال الحرب العالمية الثانية، و ظهرت صناعات فاشلة في دول مثل الأرجنتين و البرازيل و كولومبيا و المكسيك و بدأت هذه الدول في بناء أسوار من الحماية الجمركية لتقوية هذه الصناعات ضد الواردات المنافسة من الولايات المتحدة و ساعدت نظرة التصدير التشاركية التي أشاعها بريش و سنجر فكرة الحماية و طورت أمريكا اللاتينية أنظمة إحلال الواردات بالعديد من وسائل الحماية التي قامت الدول النامية الأخرى بتقليدها بعد ذلك و بدأت قليل من الدول الآسيوية بالتصنيع قبل الحرب العالمية الثانية مثل الهند و تركيا و لكن وفي معظم الدول الآسيوية و الإفريقية كان الإستقرار هو الحافز الذي دفع هذه الدول للسير على طريق إحلال الواردات و أصبحت هذه الإستراتيجية هي المسيطرة من بين إستراتيجيات التنمية الاقتصادية في الستينيات و يعتمد مبدأ إحلال الواردات على مفهوم بسيط:

<sup>1</sup> فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص 226.

<sup>2</sup> محمد ابراهيم منصور، اقتصاديات التنمية، دار المريخ، السعودية، 1995، ص 281.

- تحديد الأسواق المحلية الكبيرة المتميزة بحجم واردات كبيرة عبر سنوات
  - التأكد من إمكانية استيعاب الصناعيين المحليين لتكنولوجيا الإنتاج أو ضمان توفير المستثمرين الأجانب للتكنولوجيا والإدارة ولرأس المال للدولة النامية.
  - بناء عوائق للحماية إما عن طريق الجمارك أو تقييد الواردات (الحصص الواردات) للتغلب على تكاليف الإنتاج البدائية التي من المحتمل أن تكون عالية وذلك لجعلها مربحة للمستثمرين المحتملين في القطاع الصناعي المعين.
- ويعني هذا المدخل إجمالاً أن صناعات السلع الإستهلاكية خاصة تحويل الغذاء، المشروبات النسيج و الملابس ستصبح الأهداف الأولى للإستثمار، وتمتاز هذه المنتجات بأن عملية تصنيعها تعتمد على تكنولوجيا نمطية متوفرة بسهولة للدول النامية وأن بإمكان المستهلكين المحليين دفع تكاليف الصناعات المحلية العالية دون خلق أي اضطراب في عملية التنمية.
- أما النوع الثاني من السلع الأساسية من الواردات الصناعية قبل بدأ التصنيع هي السلع الرأسمالية .

## 2. إحلال الصادرات:<sup>1</sup>

أطلق عليها اسم الإتجاه للخارج وتعني هذه الإستراتيجية تصدير السلع الصناعية كثيفة العمل محل الصادرات الزراعية كثيفة العمل وهذا التصدير تحصل فيه الدولة على ميزة نسبية أي تصدير السلع التي يمكن أن تكون تكاليفها قليلة مقارنة بالمعايير الدولية.

وتعمل استراتيجية إحلال الصادرات على أي شئ تتجنبه استراتيجية إحلال الواردات.

لتشجيع نمو الصادرات الجديدة هناك شرط ضروري يجب توفيره وهو الحفاظ على سعر الصرف الذي يساعد في زيادة ربحية المنتجين المحليين إذا باعوا محاصيلهم أو صناعاتهم أو خدماتهم في الأسواق العالمية ويتوجب على دولة إحلال الصادرات تخفيض عملاتها بين الحين والآخر في البداية للوصول للتوازن أو السعر الذي يصفى السوق من الفائض أو العجز.

وقد يتطلب الأمر دعم بعض الصادرات لتشجيع الصناعيين والفلاحين على الإستثمار لزيادة إمكانية التصدير للأسواق العالمية، ويعتبر دخول أسواق الصادرات أكثر مخاطرة من الإنتاج من حيث المنتجات الأجنبية والمنافسة بتكاليف أكبر ومعيار نوعية سلع أعلى والتسويق الذي يتطلب الكثير من الجهود. وعندما يتأقلم المنتج مع هذه العوامل يمكنه التمتع بربحية عالية، وكذلك باستطاعة الإعانات على شكل إعفاء ضريبي أو الإعفاء من دفع جمارك الواردات والأنواع المختلفة من الإجراءات إعطاء الفرصة للمصدر المحتمل التغلب على صعوبات الأسواق العالمية.

إذا رغبت الحكومة في توجه المنتجين نحو السوق العالمية توجب عليها زيادة جاذبية الإنتاج للسوق العالمية وهذا ينطوي على تخفيض جمارك الحماية العالية للصناعات المفضلة وتجنب القيود الكمية على الواردات.

ونظراً لأن نجاح هذه السياسة يتطلب أن يكون المنتجون المحليون أكفاء بالمعايير الدولية فإن هذا لا ينسجم مع الإنشاء والتوسع في الصناعات المعتمدة على الحماية الجمركية أو الحصص نظراً لأن المنتجين يبتغون أكثر المشاريع ربحية يتوجب على أرباح إحلال الواردات أن تبقى نفس المستوى من

<sup>1</sup> محمد ابراهيم منصور، اقتصاديات التنمية، مرجع سابق، ص 283.

أرباح إحلال الصادرات، وهذا يتطلب أن تكون جمارك الحماية على الواردات أعلى من دعم الحكومة للصادرات، ويتوجب أيضا لتخفيف الميل لتفضيل الحماية الفعالة إن لم يكن بالإمكان الخلاص منها كليا.

### ثانيا: استراتيجية تلبية الحاجات الأساسية

تهدف استراتيجية الحاجات الأساسية إلى توفير الحاجات للسكان من غذاء وتعليم وخدمات صحية ... الخ. وقد ظهرت في السبعينيات وأيدها البنك الدولي، وحجة أصحاب هذه الإستراتيجية هي أن توفير مثل هذه السلع والخدمات من شأنه أن يخفف من الفقر المطلق بسرعة أكبر مما تحققه الإستراتيجيات الأخرى التي تحاول تعجيل النمو ورفع الدخل والإنتاجية للفقراء.

#### 1. أهداف الاستراتيجية

وقد استهدفت هذه الإستراتيجية تحقيق ثلاثة أهداف<sup>1</sup>:

- رفع إنتاجية ودخل السكان في الريف وفي المدن (خاصة الفقراء منهم)، وذلك من خلال توسيع الإنتاج كثيف العمل.

- التأكيد على محاربة الفقر من خلال تقديم خدمات مثل التعليم والخدمات الصحية والماء الصحي.

- تمويل مثل هذه الخدمات من قبل البنك ونجد أن هناك شكوك لدى البلدان النامية بأن المساعي الدولية لتحقيق هذه الفكرة هي كإنقاص من سيادتهم، وسوف يغير من طبيعة المساعدات الدولية لتجعل مسألة تحول اقتصاداتهم باتجاه التنمية الصناعية أكثر صعوبة. فهناك نوع من المقايضة بين النمو وبين الحاجات الأساسية. ويشار إلى أن توفير الحاجات الأساسية هو بمثابة تحول نحو الإستهلاك وبعيدا عن الإستثمار وأن مثل ذلك يؤثر سلبا على النمو، وأن هذه الإستراتيجية قد لا تكون مستدامة في المدى الطويل، إلا أنه من جهة أخرى فإن توفير الحاجات الأساسية هو شكل من أشكال الإستثمار في رأس المال البشري والذي قد يكون منتجا كالأسعار في الصناعة.

#### 2. إنتقادات نظرية الحاجات الأساسية:

واجهت إستراتيجية الحاجات الأساسية انتقادات من قبل كتاب العالم الثالث حيث اعتبروا بأن التنمية الناتجة عن هذه الإستراتيجية هي بمثابة تنمية من الدرجة الثانية لأن الإهتمام بهذه الإستراتيجية والتركيز عليها يحرم البلدان النامية من محاولة اللحاق بركب البلدان الصناعية المتقدمة.

كما أنها انتقدت من قبل بعض الأوساط في البلدان المتقدمة على أنها تمثل بمثابة وصفة تتضمن القيام بتعداد الفقراء و تقدير تكاليف الخدمات العامة و تسليمها إلى الفقراء. وعليه فقد اعتبرت هذه الإستراتيجية بأنها عمل حكومي يتجه من القمة إلى القاعدة. كما أنها انتقدت أيضا لأنها لم توفر للفقراء أصول إنتاجية ورأسمالية<sup>1</sup>.

#### المطلب الثالث: تكاليف النمو الاقتصادي

لا يحدث النمو الاقتصادي في اي بلد من دون ثمن، وتحقيق الاضافات المتواصلة في الناتج القومي الاجمالي كمكسب مادي، ضروري واولي لما هو ابعد، انما تصحبها تضحيات بيئية واجتماعية واقتصادية ايضا تسمى تكاليف النمو.

<sup>1</sup> مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 239.

<sup>1</sup> مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 241.

### اولا: تكلفة الفرصة الضائعة

عندما يختار مجتمع ما ان ينمو اقتصاديا، فانه يختار قبل ذلك ان يضحى باستهلاكه الحاضر، بكل مزاياه المادية والمعنوية، فالمعدل المرغوب للنمو الاقتصادي ينطوي على ضياع فرصة التمتع بنفس المستوى من الاستهلاك الجاري نحو تحقيق المزيد من تراكم راس المال والتقدم التقني، يتمكن الاقتصاد من بناء استثمارات مادية وبشرية وتقنية، لا تعطي عائد مباشرا في صورة سلع وخدمات يجري استهلاكها حاضرا انما يتحقق بها نمو الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني في المستقبل.

### ثانيا: التكلفة البيئية للنمو

يعد تدهور البيئة وتلوثها وسوء استغلال مواردها من اهم المشاكل الناتجة عن الزيادات المكثفة والمتواصلة في معدلات النمو العالمي، القائم على استخدام المزيد من عوامل الانتاج كالعامل وراس المال والارض، مصحوبة بتجديدات تكنولوجية جد متطورة، تسعى باستمرار للتفوق على مسائل نقص الموارد وارتفاع التكاليف والتي تقف كحجر عثرة امام تحقيق اقصى ما يمكن من نمو اقتصادي سريع ومتواصل وفي سبيل ذلك تدفع البيئة ثمن هذه الزيادات الكمية سواء بتلوثها او تدهورها وخسارة مواردها.

مع هذا كله، الا انه لا يمكن حصر كل المشاكل البيئية الناتجة عن النمو الاقتصادي المتسارع بل ان مجموعة اخرى من الاثار البيئية قد لا تظهر الا في المدى البعيد فتراكم غازات الدفيئة مثلا في الغلاف الجوي من شأنه ان يرفع من درجة حرارة سطح الارض، وما يترتب عليه من عواقب اقتصادية واجتماعية مدمرة للمورد البشري، وتكون غازات الدفيئة نتيجة لبعض الانشطة مثل المصايح الكهربائية، صناعة الاسمنت، التبريد ... ، كما تتعرض طبقة الازون للتدمير المستمر بسبب سلسلة معقدة من التفاعلات بين عدة مواد كغازات الهالون واول اكسيد الكلور، وما ينتج عنه من اثار واضرار عامة تمس الحياة ككل<sup>1</sup>.

### ثالثا: التكاليف الاجتماعية

يقدم النمو للانسان الكثير من السلع والخدمات والفرص المادية الاخرى كالمياه النقية والصرف الصحي والتعليم والصحة والكهرباء ... وغيرها، الا ان هذه الانجازات المادية المتنوعة لا تحقق دائما لكل المجتمعات، ولا تتوزع بنفس الدرجة داخل المجتمع نفسه، فغالبا ما تؤدي معدلات النمو المتزايدة الى تدهور المؤشرات الاجتماعية المختلفة (متوسط العمر المرتقب، معرفة القراءة والكتابة، طريقة توزيع الدخل، درجة تفشي الفقر...) ذلك لان الدخل كمؤشر للنمو انما هو مجرد قياس واحد وكمي للرفاهية، فمن المفترض ان يؤدي النمو الاقتصادي الى عدالة اكثر في توزيع دخول الافراد وتحسين متواصل لمستوى معيشتهم، الا ان ذلك مرهون الى حد كبير بالسياسات والمؤسسات المحلية المسؤولة عن تصميم وتدعيم شبكات الامان الاجتماعي ومعالجة المشاكل المتعلقة بالصحة<sup>2</sup>. واما تلوث البيئة فيعني كل اضافة تؤثر سلبا على اداء وظائفها الطبيعية وتشمل تلوث التربة، المياه والهواء.

كما ان هناك مظاهر اجتماعية اخرى تخلفها تراكمات النمو المتواصل، مثل تغيير تركيبة المجتمع وسلوك الافراد داخله، حيث تنفشي الجرائم اكثر، ويتضاعف التفكك الاجتماعي وتنتشر الامراض المزمنة

<sup>1</sup> محمد حامد عبد الله، التحليل الاقتصادي لبعض المشاكل المرتبطة بالتنمية الاقتصادية للدول النامية، دون مكان النشر، 1994، ص21.

<sup>2</sup> بوزيد صليحة، استرداد رؤوس الاموال والنمو الاقتصادي في الدول النامية، مرجع سابق، ص33.

والمعدية خاصة الناتجة عن التلوث البيئي، ويزداد استغلال الاطفال دون سن العمل، وهو احد ابرز النمو السريع وحتى في المجتمعات التي تنجح في تحقيق الفرص لصحة افضل واعمار اطول وتعليم ارفع، تتحمل تكاليف اخرى للنمو تتعلق اساسا بزيادة ازحام المدن وتكدس البيانات فيها، حيث تتدفق تيارات المرور بلا انقطاع مع زيادة اوقات الفراغ وانخفاض عدد ساعات العمل نتيجة للتطورات التكنولوجية.<sup>1</sup>

### المبحث الثالث: النمو الاقتصادي والنظريات المفسرة له

لقد اختلفت وتعددت الدراسات التي تناولت موضوع " النمو الاقتصادي " من حيث رؤيتها لهذه الظاهرة الاقتصادية وذلك في إطار الأفكار والمدارس والنظريات الاقتصادية، التي تباينت تحليلات روادها ومفكرها بخصوص هذه الظاهرة الاقتصادية.

#### المطلب الاول: النموذج الكلاسيكي وتحليله للنمو الاقتصادي

يرتكز التحليل الكلاسيكي على المبادئ والأسس التي تدعم الأفكار المفسرة لعمل النظام الرأسمالي الحر، والتي يمكن توضيحها بإيجاز كما يلي:

- الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة.
- الملكية الخاصة.
- مبدأ المنافسة الحرة.
- المرونة الكاملة لكل من الأجور والأسعار.
- عدم خضوع العمال للخداع النقدي. قانون ساي (Say) " للمنافذ " الذي يقضي بأن العرض يخلق دوما طلبا مساويا له.

- مبدأ حيادية النقود كونها مجرد ستار يخفي وراءه حقيقة المبادلات، فالنقود هنا ليست سوى عربة لنقل القيم.<sup>2</sup>

وفقا للتحليل الاقتصادي التقليدي، يرى أصحاب هذا الفكر أو هذه المدرسة أن أساس قيام التحليل الكلاسيكي يرتكز على الافتراضات التالية:

- ثبات حجم الإنتاج أو المعاملات، فقانون ساي للأسواق الذي يعتبر أن العرض يخلق طلبا مساويا له، فالإنتاج يخلق معه قوته الشرائية بمعنى أن كل إنتاج يخلق معه إنفاقا مساويا له، وأن حدوث أي خلل في التوازن ما بين العرض والطلب سرعان ما يزول بفعل آلية السوق أو جهاز الأسعار.
- ثبات سرعة دوران النقود على الأقل في المدى القصير، لأنها تتحدد بعوامل بطيئة التغير\* ومستقلة عن كمية النقود.

- ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود، وفق علاقة طردية تناسبية.

لقد اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أن النمو الاقتصادي يتم تلقائيا دون الحاجة إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وقد اعتمدوا في ذلك على فروض معينة دفعتهم إلى عدم تصور إمكانية حدوث بطالة على

<sup>1</sup> برينيه سيمون، اصول الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الامير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، دون مكان وتاريخ نشر، ص469.

<sup>2</sup> بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2008، ص10.  
\* هذه العوامل نذكر منها: عادات المجتمع المتعلقة بالمدفوعات، درجة كثافة السكان وتوزيعهم، انتشار المؤسسات المالية ودرجة التكامل الرأسمالي بين المؤسسات الإنتاجية.

مستوى الاقتصاد القومي ككل والى القول بأن التوازن الاقتصادي يتحقق دائما عند مستوى التشغيل الكامل وقد قادهم ذلك للاعتقاد في حياد النقود بحيث يقتصر أثر التغيرات التي تحدث في كمية النقود على إحداث تغيرات مقابلة في قيمتها دون المساس بالنشاط الاقتصادي.

ويتطلب دراسة حياد النقود في النظرية الكلاسيكية تحليل النموذج الكلاسيكي في التوازن الاقتصادي الكلي بدءا بدراسة التوازن في القطاع الحقيقي والذي يضم دراسة دالة الإنتاج، توازن سوق العمل، ثم التوازن في سوق السلع والخدمات (السوق الحقيقي) ، ونعمد بعد ذلك إلى دراسة التوازن في القطاع النقدي، ثم نتوصل إلى تحليل ودراسة مدى استقلال الجانب العيني للنشاط الاقتصادي عن الجانب النقدي له وهو ما يفيد تأكيد حيادية النقود.

1. **دالة الإنتاج:** مع افتراض الكلاسيك ثبات عنصر رأس المال ومستوى المعرفة الفنية أصبح حجم الإنتاج يعتمد على متغير واحد ألا وهو عنصر العمل وذلك في الأجل القصير، أي يعتمد على درجة توظيف القوة العاملة ومن ثم تأخذ دالة الإنتاج الكلي الشكل التالي :

$$Y = f (L, K, T) \dots (1)$$

حيث **Y** : يمثل الإنتاج الكلي (الدخل الوطني).

**L** : يمثل مستوى العمالة أو التوظيف وهو مقدار متغير.

**K** : يمثل عنصر رأس المال وهو مقدار ثابت في المدى القصير.

**T** : درجة التقدم التقني والإبداع.

ومنه يصبح تركيب دالة الإنتاج من الشكل :  $Y = f (L)$

ودالة الإنتاج هذه تعد بمثابة دالة متزايدة بالنسبة لعنصر العمل، بمعنى أن زيادة العمالة يترتب عليها زيادة الإنتاج، غير أن هذه الزيادة في الناتج تكون بمعدل متناقص نظرا لسيادة ظاهرة " تناقص الغلة "، ومعنى ذلك أن الإنتاجية الحدية للعمل تعد موجبة ولكنها تتناقص بصفة مستمرة<sup>1</sup>.

2. **توازن سوق العمل:** نلاحظ أن حجم تشغيل القوة العاملة بالنسبة للمشروع الفردي أو على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، يعتمد على سلوك الطلب والعرض الخاص بالعمل.

3. **الطلب على العمل :** يعتبر الطلب على العمل وفق النموذج الكلاسيكي دالة متناقصة لمعدل الأجور الحقيقية، ويمكن التعبير عن ذلك على النحو التالي :

$$L_d = L (W/P) \dots (2)$$

حيث **Ld** : يمثل مستوى الطلب على العمل الصادر من المنتجين.

**W/P** : مستوى الأجور الحقيقية.

**W** : مستوى الأجور النقدية (الاسمية).

**P** : المستوى العام للأسعار.

4. **عرض العمل:** ويقصد به كمية العمل التي يقبل الأفراد تقديمها للمشروعات مقابل الأجور المختلفة (الأجور الحقيقية) السائدة في السوق. والعلاقة بين عرض العمل ومعدل الأجور الحقيقية هي علاقة

<sup>1</sup> سهير محمود معنوق، "النظريات والسياسات النقدية"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1989، ص42.

طردية، أي أن عرض العمل  $L_s$  دالة متزايدة لمعدل الأجور الحقيقية  $W/P$ . ويمكن التعبير عن ذلك كما يلي:

$$L_s = L (W/P)$$

حيث  $L_s$  : يمثل مستوى عرض العمل الصادر عن العمال.

يتحدد التوازن في سوق العمل بتقاطع كل من منحني الطلب على العمل ومنحني عرض العمل. ووفقا للتحليل الكلاسيكي يعد المستوى التوازني للتشغيل بمثابة المستوى الذي يتحقق عنده التشغيل الكامل للقوة العاملة.

5. توازن سوق السلع والخدمات : يرى الكلاسيك أن قانون المنافذ لساي الذي يقوم على أن العرض يخلق طلبا مساويا له، لا ينطبق فقط على الاقتصاد العيني، وإنما افترض الكلاسيك أنه ينطبق أيضا على الاقتصاد النقدي.

ويرى رواد هذه المدرسة أن الادخار لا يمثل سوى صورة أخرى من صور الإنفاق وهو الإنفاق على شراء سلع الاستثمار، بمعنى أن كل ادخار سوف يتحول بالضرورة إلى استثمار وذلك بفضل معدل الفائدة الذي يحتل مكانة هامة في النظرية الكمية التقليدية حيث يمثل الوسيلة التي يفضلها يظل قانون ساي قائما وينطبق في ظل اقتصاد نقدي.

ومن ثم يمكن التعبير عن دالتي الادخار والاستثمار في الفترة القصيرة عند التقليديين على النحو التالي:

$$S = f(i^+) \quad , \quad I = f(i^-)$$

حيث  $I$  : يمثل الاستثمار (دالة تابعة سلبا لمعدل الفائدة).

$S$  : يمثل الادخار (دالة تابعة ايجابيا لمعدل الفائدة).

6. توازن السوق النقدي: من خلال تحليل المرتكزات التي تقوم عليها نظرية كمية النقود، نجد أن الكلاسيك في معادلة التبادل اهتموا فقط بجانب العرض النقدي على أن النقود هي وسيلة للتبادل فقط، في حين أن فكرة النيوكلاسيك في معادلة الأرصدة النقدية (معادلة كمبردج) أعطت للنقود دورا جديدا كونها مقياس للمدفوعات الآجلة ومخزن للقيمة، بمعنى أنهم اهتموا أكثر بجانب الطلب على النقود، والمصعب المشترك بينهما في أن هنالك علاقة طردية تناسبية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة سواء كانت متغيرات نقدية أو حقيقية.

وقد افترض التقليديون في نظريتهم السابقة أن العرض النقدي هو متغير مستقل تتحكم فيه سلطة مستقلة تماما عن الدولة، وذلك في ظل غياب تدخل الدولة كأولى المبادئ التي نادوا بها. ووفقا لضماني انطباق قانون المنافذ لساي على الجانب النقدي للنشاط الاقتصادي فإن التوازن في السوق النقدي في ظل الفكر التقليدي يتحقق عندما يتساوى العرض النقدي مع الطلب على النقود.

7. استقلال الجانب العيني عن الجانب النقدي للنشاط الاقتصادي (الثانية): يرى التقليديون أن النشاط الاقتصادي له وجهان أو جانبان: الجانب العيني (الحقيقي) لهذا النشاط والذي يتحدد فيه حجم السلع والخدمات التي يتم إنتاجها ويتم توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة على مختلف أوجه الاستخدامات تحت تأثير قوى العرض والطلب، التي تتولى تحديد الأسعار النسبية لمختلف السلع والخدمات. ويحدث التوازن في هذا القطاع دائما عند مستوى التشغيل الكامل لجميع الموارد الاقتصادية المتوافرة للمجتمع،

بحيث أي انحراف عن هذا المستوى يعد بمثابة ظاهرة مؤقتة ويتم تصحيحها تلقائياً. أما الجانب النقدي للنشاط الاقتصادي فهو الذي يتم فيه تحديد المستوى العام للأسعار، ويرى أصحاب هذه النظرية أن هذا الجانب لا يؤثر على الجانب العيني (الحقيقي)، فالنقود ليست سوى عربة لنقل قيم المنتجات من فريق لآخر أو وشاح يخفي تحته الجوانب الحقيقية للنشاط الاقتصادي دون أن يكون لها أدنى تأثير عليه.<sup>1</sup>

من هنا يرى التقليديون أن زيادة كمية النقود الموجودة في المجتمع بنسبة ما لن يترتب عليها سوى حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار بنفس النسبة دون أن يحدث أي تأثير يذكر في الجانب العيني للنشاط الاقتصادي، مما يدل على حياد النقود.

من خلال تحليل طبيعة العوامل والمتغيرات التي أدت إلى استقلال الجانب النقدي عن نظيره الحقيقي وفق التحليل الكلاسيكي نجد أن تأثير الزيادة في عرض النقود يظهر على القيم النقدية الممثلة في المستوى العام للأسعار، الأجر النقدي والدخل النقدي. بينما تتحدد قيم المتغيرات الحقيقية في الجانب العيني منه بصورة مستقلة عن المتغيرات النقدية، وبذلك لا توجد قنوات تأثير نقدية بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي في النموذج الكلاسيكي. ويكون هدف السياسة النقدية وفقاً لهذا التحليل هو تحقيق الاستقرار النقدي مع استبعاد أي تأثير للسياسة النقدية على الجانب الحقيقي للنشاط الاقتصادي.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: الماركسية والنمو الاقتصادي (1818-1883)

ركز كارل ماركس في كتابه راس المال على نقد النظام الرأسمالي والراسمالية من وجهة نظره في حركيتها الشديدة، ويتفق مع هذا المنظور انه قام بتطوير نموذج النمو الاقتصادي، وفي التحليل الأخير فان ماركس اراد ان يوضح استحالة الحركة المستمرة للنظام الرأسمالي ولهذا فان نموذجه كان ينبغي ان يكون نموذجاً للنمو غير المتوازن، ولكن ماركس لم يحاول تطوير نظرية صريحة للنمو غير المتوازن، تؤدي في النهاية الى الركود او الانهيار، ولكن ما وضعه الذي يمكن نشره، وشكلت اطارا استخدمه انجلز لكي يستنتج الجزء الثاني من "راس المال" وفي هذا الجزء نستخلص الاطارات البسيطة للنموذج الذي كان في ذهن ماركس ويمكن تصوير هذه الاطارات في مراحل ثلاثة:<sup>3</sup>

- المرحلة الاولى: بافتراض ان لدينا اقتصادا ساكنا ذا قطاع واحد، فانه بدالة الحسابات الماركسية، فان الناتج الاجتماعي الاجمالي لا يمكن كتابته كمجموع استهلاك راس المال  $Ac$ ، وراس المال العامل  $V$  وفائض القيمة  $M$ .

$$W = Ac + V + M$$

حيث  $A$  اهتلاك راس المال  $C$ ، ويفترض ماركس للتبسيط ان معدل الاهتلاك  $A=1$  ونسبة راس المال الثابت الى راس المال الثابت الى راس المال الكلي وهي:

$$Y = C/C+V = C/K$$

وتقيس  $Y$  " التركيب العضوي لراس المال "، او في الصيغات الحديث للكثافة الرأسمالية للانتاج، ونسبة فائض القيمة الى راس المال (او نسبة الربح للاجور):

<sup>1</sup> سهير محمود معنوق، "النظريات والسياسات النقدية"، مرجع سابق، ص53.

<sup>2</sup> دحمان بن عبد الفتاح، "محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكيف مع صندوق النقد الدولي- حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997، ص10.

<sup>3</sup> جون نايفتر، النظرية الاقتصادية، ترجمة صفر المكتبة الاكاديمية، القاهرة، 1997، ص229.

$$u = c / V$$

ويطبق عليها معدل فائض القيمة " او درجة الاستغلال "

- **المرحلة ثانية:** يتم توسيع هذا النموذج الى قطاعين ، ولكن ايضا بافتراض حالة السكون ، وهذه الحالة الخاصة باعادة الانتاج البسيط ، فالقطاع الاول ينتج السلع الراسمالية، والقطاع الثاني ينج السلع الاستهلاكية ، ويمكننا كتابة معادلة مشابهة للمعادلة 3 لكل قطاع على حدى ، كالتالي (حيث  $A=1$ ):

$$W1=C1+V1+M1$$

ينتج السلع الراسمالية ، والقطاع الثاني ينتج السلع الاستهلاكية ، ويمكننا كتابة معادلة مشابهة للمعادلة 3 لكل قطاع على حدى ، كالتالي (حيث  $A=1$ ):

$$W1=C1+v1+M1$$

$$W2=C2+V2+M2$$

ويعني افتراض تعادل معادلات فائض القيمة ان:

$$U = m1/V1 = M2/V2$$

وعلى اي حال فان التركيب العضوي لراس المال يختلف بين القطاعات بحيث:

$$C1 = y_1 K_1 , c_2 = y_2 K_2$$

ولما كان الاقتصاد الساكن لا يقوم بالادخار، فان التوازن بين القطاعين يتطلب ان يكون انتاج السلع الاستهلاكية مساويا لمجموع كل من الدخول الحقيقية الناتجة عن الاجور والارباح :

$$W_2 = V_1 + V_2 + M_1 + M_2$$

فاذا ما تحقق هذا الشرط ، فان السلع الاستهلاكية التي يشتريها القطاع الاول من القطاع الثاني ستساوي بشكل الي مع قيمة السلع الراسمالية التي يشتريها القطاع الثاني من القطاع الاول اي:

$$W_2 = V_1 + M_1$$

اضافة الى ذلك فان انتاج السلع الراسمالية في القطاع الاول يتطابق مع اهتلاك راس المال لكلا القطاعين: وهكذا فان التبادل بين القطاعين يمكن ان يستمر فترة بعد اخرى بالشكل نفسه.

- **المرحلة الثالثة** "باعادة الانتاج الموسع" او النمو الاقتصادي المتوازن الذي يتطلب وجود نسبة محددة من الدخل تذهب للادخار، ويفترض ماركس ان كل المدخرات تاتي من الارباح، بينما تخصص كل الاجور للاستهلاك، وقد يختلف الميلان المتوسطان لادخار فيما بين القطاعين وفي حالة النمو المتوازن فان اجمالي المدخرات لفترة يتعادل مع اجمالي الزيادة في كل من راس المال الثابت وراس المال العامل.

ويعني ذلك في الادبيات الاقتصادية الحديثة تعادل الادخار مع الاستثمار، واطافة الى ذلك ، فان انتاج السلع الاستهلاكية لا بد وان يتعادل مع اجمالي الطلب الاستهلاكي، وهذا الشرط يمكن كتابته كالتالي:

$$W_2 = V_1 + V_2 + (1-S_2)M_2 + (1-S_2)M_2 + V_1 + V$$

ويشير التعبير الأخير إلى الزيادات المطلوبة في رأس المال العامل (مجمع الأجور) في الاقتصاد، وفي النمو المتوازن، كما هو معلوم فإن مكونات رأس المال العامل (معدل النمو):

$$c_1/C_1 = c_2/C_2 = v_1/V_1 = v_2/V_2 = G$$

وتحديد المعادلات السابقة هيكلية لرأس المال، باختلاف معدلات النمو يوتبط بهياكل مختلفة للاقتصاد.

ويمكن أن نحصل على تبسيط لما مر إذا افترضنا، حسب ماركس أن كل قطاع يمل استثمارات من مدخراته الذاتية وبالتالي تتلاشى الحاجة إلى تدفقات رأس المال فيها بين القطاعات أي:

$$V_1 + c_1 = s_1 M_1$$

$$V_2 + c_2 = s_2 M_2$$

$$v_1/V_1 + c_1/C_1 = s_1 m_1/V_1 = s_1 M$$

وكنيجة لذلك:

أي أن النمو المتوازن في كلا القطاعين على أخذ شرط التطابق بعين الاعتبار، يمكن إعادة كتابته كالتالي:

$$g = us_1 (1-Y_1)$$

$$g = us_2 (1-Y_2)$$

ولكي تنتج هذه الحالة الخاصة، فإن المعلومات لا بد أن تفي بالشرط التالي:

$$s_1 = (1-Y_1) + s_2(1-Y_2)$$

ويفترض ماركس أن  $s_2$  يتم تعديلها طبقاً لذلك.

وفي هذه الحالة الخاصة فإن معدل النمو الاقتصادي يرتبط إيجابياً بمعدل الربح والمعدلات الحقيقية نموذج هارود للنمو الاقتصادي المتوازن للاقتصاد ثنائي القطاعات دون أن تتحل مشكلات استقرار التوازن وهذا النموذج كان سابقاً للاتجاه السائد بأكثر من نصف قرن.

### المطلب الثالث: النمو الاقتصادي في ظل التحليل الكينزي

تعتبر النظرية الكينزية أول نظرية شاملة ومتكاملة للاقتصاد الكلي تبحث في كيفية تحديد مستوى الدخل والإنتاج والاستخدام في اقتصاد نقدي<sup>1</sup>. لذا يلزم علينا الإلمام بأوجه التشابه والاختلاف بين النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية، من خلال تسليط الضوء أكثر على دور النقود في النشاط الاقتصادي وكيف يؤثر تغير مستوى هذه الأخيرة على مستوى الإنتاج والدخل والاستخدام والأسعار.

<sup>1</sup> عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى، "النقود والمصارف والأسواق المالية"، دار الحامد للنشر، عمان، 2004، ص 284.

وفيما يلي تظهر أهم المنطلقات والفرضيات التي استندت إليها النظرية الكينزية في رسم معالم الطرح الفكري الجديد:

- تميّز تحليل كينز بأنه تحليل نقدي بحيث يصعب الفصل في تحليله بين الاقتصاد العيني والاقتصاد النقدي كما كان الحال في النظرية الكمية التقليدية.<sup>1</sup>
- لقد رفض النموذج الكينزي قانون المنافذ والقائل بأن العرض يخلق معه الطلب عليه، وما ينجم عنه من رفض سيادة التوازن الدائم والمستمر عند مستوى العمالة الكاملة.
- وفقا للتحليل الكينزي لا يتحدد الادخار والاستهلاك وفقا لمعدل الفائدة، وإنما نجد أنهما متغيرين تابعين لمستوى الدخل، وأما سعر الفائدة فلا يتحدد بتقاطع الادخار مع الاستثمار كما أكد عليه الكلاسيك، ولكنه يتحدد عن طريق توزيع تلك المدخرات بين حيازة الأرصدة النقدية من جانب وحيازة الأرصدة القابلة للإقراض من جانب آخر، أي بلغة فنية يتحدد سعر الفائدة في ظل مستوى معين للعرض النقدي بتفضيل السيولة.<sup>2</sup>
- إن الطلب على النقود لا يقتصر على أغراض التبادل وتغطية المصروفات المتوقعة وغير المتوقعة، وإنما يتضمن أغراضا أخرى بحكم وظيفتها كمستودع للقيمة والتي تتمثل في الطلب على النقود لأغراض المضاربة في الأسواق المالية.<sup>3</sup>
- يؤكد كينز في تحليله على أن معدل الفائدة هو متغير نقدي حيث يمثل سعر الفائدة تكلفة اقتراض الأموال لأغراض الاستثمار، لذا فإن انخفاضه يشجع المستثمرين على زيادة إنفاقهم الاستثماري وارتفاعه يجعل تكلفة الاستثمار ترتفع فتقلل من الإنفاق الاستثماري الخاص.

#### أولاً: النقود وفق التحليل الكينزي:

1. **الطلب على النقود عند كينز:** وقد وضّح كينز في نظريته العامة أن رغبة العناصر الاقتصادية في حيازة أرصدة نقدية يرجع إلى أن النقود تعد بمثابة "الأصل الأكثر سيولة" نظرا لأنها تمثل الأصل الوحيد الذي يمكن تحويله، دون مرور فترة زمنية إلى أصل آخر. أو هي الأصل الوحيد الذي لا يحتاج إسالة.<sup>4</sup> وقد أوضح أن الأفراد يطلبون النقود لأنهم يحتاجون إلى أرصدة نقدية لإجراء معاملاتهم اليومية أو لمقابلة ما قد يواجههم من ظروف غير متوقعة وأخيرا لأنهم يفضلون الاحتفاظ بالأرصدة النقدية كأصل ذو أفضلية على الصور الأخرى لتبادل الثروة، ومن ثم يمكن إجمال هذه العمليات في الدوافع التالية:
  2. **عرض النقود:** نقصد بعرض النقود تلك الكمية من النقود المتوافرة في فترة زمنية معينة، والتي تتحدد عادة من قبل السلطات النقدية، أو هي الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها. ويتحدد هذا الأخير وفقا لعوامل عدة أهمها أثر كمية النقد على مستوى الأسعار بمعنى معدل التضخم، مرحلة الدورة الاقتصادية أي حالة النشاط الاقتصادي، معدل النمو الاقتصادي. ويعتبر عرض النقود متغير

<sup>1</sup> سهير محمود معنوق- "النظريات والسياسات النقدية"، مرجع سابق، ص63.

<sup>2</sup> أحمد أبو الفتوح علي الناقه، "نظرية النقود والأسواق المالية- مدخل حديث"، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص360.

<sup>3</sup> عبد المنعم السيد علي ونزار الدين العيسى "النقود والمصارف والأسواق المالية"، مرجع سابق، ص286.

<sup>4</sup> سهير محمود معنوق، "النظريات والسياسات النقدية"، مرجع سابق، ص79.

خارجي مستقل تتحدد قيمته من خارج النموذج،<sup>1</sup> ويأتي هذا وفقاً لإيمان كينز بمبدأ تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

**ثانياً: الطلب الكلي الفعال:** يتمثل الطلب الكلي الفعال في مجموع ما يقرر الأفراد إنفاقه على السلع والخدمات، هذه الأخيرة التي تشتمل على سلع وخدمات الاستهلاك وخدمات الاستثمار. فالمنظور الكينزي أكد أن هذا الطلب لا يقف عند حد الرغبة في الشراء، بل لا بد وأن يفترن بالمقدرة على هذا الشراء، كما أنه يشمل إنفاق الوحدات الاقتصادية في مجموعها لكونه طلب كلي يختلف عن الطلب الفردي للوحدة الاقتصادية.<sup>2</sup> وهو المتغير المستقل الذي يحدد مستويات الاستخدام والنتاج والدخل القومي.

**ثالثاً: سعر الفائدة:** اعتبر التقليديون أن الفائدة ثمن للادخار، أما كينز فاعتبرها ثمناً للنقود أو ثمن التخلي أو التنازل عن السيولة.<sup>3</sup> فالنقود هي أصل كامل السيولة إذا ما قورنت بغيرها من الأصول الرأسمالية الأخرى، ولكي تغري الذي يحتفظ بالنقود بالتنازل عنها يجب أن يتقاضى مكافأة لقاء تخليه عن السيولة، وهذه المكافأة هي عبارة عن معدل الفائدة.

لقد اهتم كينز في نظريته بالطلب الفعال كونه العنصر الذي يحدد الدخل الوطني ومستوى التشغيل، هذا الطلب الذي يتكون من الطلب على الاستهلاك وعلى الاستثمار. وقد أوضح كينز أن معدل الفائدة يعتبر ظاهرة نقدية يتحدد من خلال التقاطع أو التعادل بين عرض النقود والطلب عليها بما يعرف بالتفضيل النقدي، حيث أن عرض النقود هو متغير خارجي يتحدد من جانب السلطات النقدية، أما الطلب على النقود فقد عرف منعرج كبير من خلال اهتمام كينز بدور النقود كونها تطلب لذاتها وأنها مخزن للقيمة من شأنها التأثير في النشاط الاقتصادي والحفاظ على استقراره عند المستويات الطبيعية أو المعقولة نوعاً ما. بحيث أن النقود تعد عنصر غير محايد في التحليل الكينزي بحيث أي تغيير فيها سواء كان بالزيادة أو النقصان من شأنه التأثير في مستويات الناتج الوطني والتوظيف.

ومنه نستنتج أن النقود في التحليل الكينزي تعتبر عنصر غير محايد، بحيث تغيرها يؤثر على مستويات الإنتاج والدخل والعمالة، وبالتالي فهو لا يفصل التحليل النقدي عن التحليل الاقتصادي العيني.

### المطلب الرابع: النمو الاقتصادي في إطار المدرسة النقدية (Monetaristes)

لقد اعتبر فريدمان نظريته هي بمثابة إعادة صياغة للنظرية النقدية الكمية التقليدية بصيغة فيشر (I.Fisher:  $MV=PT$ )، حيث أوضح فريدمان بأن نظرية كمية النقود بالصيغة التي قدمها فيشر هي ليست نظرية للإنتاج ولا للدخل والأسعار، وإنما هي في الأساس نظرية للطلب على النقود.

وفيما يلي تظهر مرتكزات الطرح الكمي المعاصر:

- يرى أصحاب مدرسة شيكاغو أن التضخم ظاهرة نقدية أساساً ويجد مصدره في نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج. كما اعتقدوا أن النقود هي المتغير الاستراتيجي في تقلبات النشاط الاقتصادي وأن التقلبات الدورية في الإنتاج هي نتيجة لتحركات كمية النقود.

<sup>1</sup> عبد المنعم مبارك و أحمد علي الناقه، "النقود والصيرفة والنظرية النقدية"، الدار الجامعية للنشر، بيروت، طبعة 1998، ص198.  
<sup>2</sup> بقيق ليلي اسمهان، "ميكانيزم انتقال أثر السياسة النقدية في الاقتصاديات السائرة في طريق النمو والانتقالية نحو اقتصاد السوق- حالة الاقتصاد الجزائري" مذكرة ماجستير، تلمسان، 2003، ص63.  
<sup>3</sup> بسام الحجار، "الاقتصاد النقدي والمصرفي"، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006، ص267.

- ينظر النقديون إلى السياسة النقدية على أساس أنها الأداة القوية والفعالة إلى أبعد الحدود في مجال تحقيق الاستقرار الاقتصادي.<sup>1</sup>

- تمارس النقود أثراً مباشراً وهاماً على الإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل في المدة القصيرة. إن جوهر النظرية المعاصرة لكمية النقود كما صاغها ميلتون فريدمان يتمثل في كونها نظرية للطلب على النقود حيث تهتم بالعلاقة بين التغيير في كمية النقود وبين التغيير في مستوى الأسعار، وذلك من خلال ما يطرأ على الطلب على النقود من تغييرات.

1 . الدخل الدائم: يمثل ذلك الرصيد المتوقع والمتراكم لعدة فترات معينة. وينبثق مفهوم الدخل الدائم من كون الأفراد يحددون المبلغ الذي يقررون حيازته بدلالة وضعية دخلهم في المدى الطويل، وليس بدلالة دخولهم المؤقتة، حيث أن الأجل الطويل يمكن الأفراد من تعديل استهلاكهم. وقد لاحظ فريدمان من خلال دراسته الإحصائية أن سرعة الدخل تتغير بنفس الاتجاه مع نمو الدخل الوطني فتتزايد في فترة الانتعاش وتتناقص في فترة الركود.<sup>2</sup>

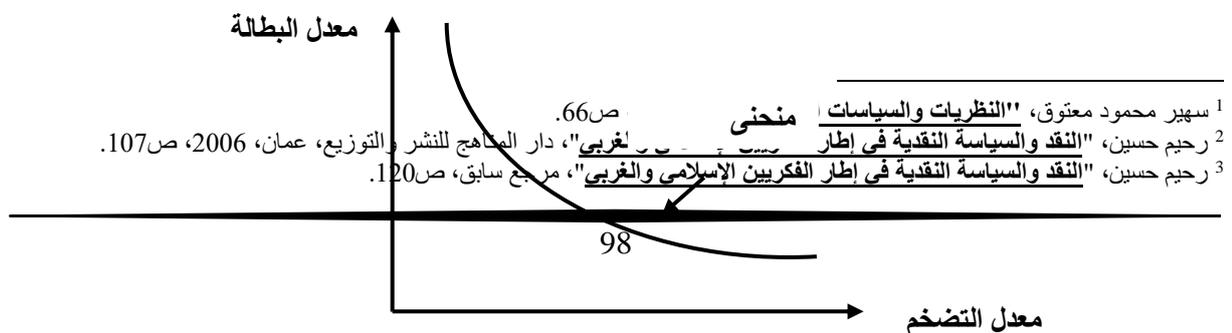
2 . التضخم ظاهرة نقدية: أي أن التضخم هو دوماً وفي كل مكان ظاهرة نقدية، وباعتبار أن التضخم ضريبة على رصيد السيولة فإنه قد يكون أقل سوءاً في بعض الظروف، ولكنه في كل الأحوال تكون له انعكاسات سيئة جداً.

3 . يركز التحليل النقدي على حقيقة أساسية مفادها أن الطلب على النقد مستقر، غير أن زيادة العرض النقدي يكون له أثر بالغ - في حالة وضع التشغيل التام- على الإنفاق الكلي (الاستثماري والاستهلاكي) حيث يؤدي إلى توليد دخول جديدة، وهو ما ينتج عنه طلب إضافي على النقد وهكذا حتى يتحقق التوازن بين عرض النقد والطلب عليه. وكل ذلك إنما يتم في الفترة القصيرة - حسب النقديين- حيث أنه في الفترة الطويلة لا أثر يذكر للنقد سوى إحداث معدلات مرتفعة من التضخم.

4. التحكم الصعب بين البطالة والتضخم: إن هذه المعادلة الصعبة معروفة في الاقتصاد بمنحنى فيليبس وهي مستوحاة من الدراسة التي نشرها سنة 1958، والمتعلقة بدراسة العلاقة بين البطالة والتغير في الأجور النقدية في بريطانيا في الفترة 1868-1957. وقد لاحظ فيليبس أنه عندما تكون معدلات البطالة منخفضة تكون معدلات التغير في الأجور النقدية تميل إلى الارتفاع. وتفسير هذه النتيجة هو أن حالة البطالة تعني ضمناً نقصاً في عرض العمل، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الأجور النقدية بمعدلات أكبر مما لو كان عرض العمل مرتفعاً. وانطلاقاً من هذه النتيجة الهامة استخلص اقتصاديون آخرون أن هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة.

ويظهر تفسير ذلك في المخطط التالي:<sup>3</sup>

الشكل رقم 03: العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم وفق النقديين.



**Source :** J.P.Gourlaouen et Y.Perraudeau- « Economie, problèmes monétaires et financières »  
- Librairie Vuibert- édition 1987- paris- page 32.

**5. الطلب الكلي على النقود:** يقرر فريدمان أن البحث عن العوامل المؤثرة في الطلب على النقود تستوجب دراسة وتحليل فكرة الثروة. فمفهوم الثروة بحسب هذه النظرية يمثل القيمة الرأسمالية لجميع مصادر الدخل إذ أن النقود هي جزء من الثروة أما الأجزاء أو المكونات الأخرى للثروة فإنها تتمثل في الأصول المالية والنقدية (الأسهم والسندات) والأصول العينية والطبيعية (السلع المادية الإنتاجية) فضلا عن الاستثمار البشري.<sup>1</sup> ويخضع الطلب على النقود وفقا لفريدمان للمتغيرات التالية:

$$M^d = f [ P, r, re, (1/p)*(dp/dt), W, Y, u ] \dots (4)$$

**P** : مستوى الأسعار. **r** : معدل العائد عن الأسهم.

**re** : معدل الفائدة على السندات. **W** : الثروة البشرية.

**Y** : الدخل الدائم. **u** : الأذواق وترتيب الأفضيات اتجاه النقود.

**(1/p)\*(dp/dt)** : العائد المتوقع من الأصول العينية.

وقد اعتبر فريدمان دالة الطلب على النقود دالة متجانسة من الدرجة الأولى في المتغيرين  $P, Y_p$  ومنه نجد المعادلة رقم (2):

$$\lambda M^d = f [ \lambda Y_p, \lambda P, r, re, (\Delta P / \Delta t) \times (1/p), W, u ]$$

وبوضع  $\lambda = 1/p$  تصبح المعادلة رقم (2) من الشكل:

$$M^d/p = f [ Y_p/p, r, re, (\Delta P / \Delta t) \times (1/p), W, u ]$$

وتوضح المعادلة الأخيرة رقم (3) ارتباط الطلب على النقود بمفهوم الرصيد الحقيقي بمتغيرات حقيقية من خلال ضرب طرفي المعادلة رقم (2) في مقلوب المستوى العام للأسعار.

وبوضع  $\lambda = 1/y$  (علما أن  $y = Y/p$ ) تصبح العلاقة رقم (2) من الشكل:

$$M^d/y = f [ r, re, (\Delta P / \Delta t) \times (1/p), W, u ] \dots (4)$$

وبما أن  $M/y = (1/V)$  نجد أن الصيغة السابقة تأخذ المنحى التالي:

$$M^d/y = 1/V. [ r, re, (\Delta P / \Delta t) \times (1/p), W, u ] \dots (5)$$

$1/V$  : تمثل سرعة دوران الدخل.

<sup>1</sup> ناظم محمد نوري الشمري، "النقود والمصارف والنظرية النقدية"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص225.

ومن المعادلة رقم (5) نصل إلى استخلاص الصيغة النهائية لنظرية كمية النقود المعاصرة التي قدمها فريدمان:

$$y = V.[r, re, (\Delta P / \Delta t) \times (1/p), W, u].M$$

لقد أطلق عليهم تسمية النقديين نظرا لاعتبارهم معيدي الأهمية للسياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي. و في هذا الصدد تتمثل مساهمة فريدمان في موضوع عرض النقود باعتبار أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي (النقدي) يتطلب زيادة عرض النقود بنسبة ثابتة ومستقرة تتفق مع معدل النمو الاقتصادي ومن هنا فدور السلطات النقدية يحصره فريدمان في مهمة رقابة كمية النقود والعمل على نموها بمعدل مستقر متفق مع معدل نمو الاقتصاد، إذ أن فريدمان يرى بأن الأهمية يجب أن تولى لعرض النقود وليس للطلب عليها كما يرى كينز.<sup>1</sup> وعليه يهتم هذا التحليل بعرض النقود باعتباره متغير استراتيجي بإمكانه إحداث تغييرات على النشاط الاقتصادي.

ويقول فريدمان أن الاستقرار في المستوى العام للأسعار في المدى الطويل لا يمكن أن يتحقق إلا إذا نجحت السلطات النقدية في تحديد الحجم الأمثل لكمية النقود والذي من شأنه المحافظة على مستوى الأسعار السائدة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، أي بعبارة أخرى نجد أن الزيادة في عرض الكتلة النقدية يجب أن يحقق استقرار الناتج الوطني الإجمالي حيث أن:

معامل الاستقرار النقدي = معدل التغير السنوي في حجم وسائل الدفع / معدل التغير السنوي في الدخل المحلي الإجمالي.

لقد أكد أصحاب مدرسة شيكاغو أنه في المدة الطويلة يمارس عرض النقود أثره بصفة خاصة على مستوى الأسعار، غير أنه في المدة القصيرة تمارس النقود أثرا مباشرا وهاما على الإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل الوطني.

و خلاصة القول أن فريدمان يرى أن ضبط معدل التغير في عرض النقود بما يتناسب مع معدل التغير الاتجاهي في الدخل الوطني الحقيقي، مع الأخذ بعين الاعتبار معدل التغير الاتجاهي في سرعة دوران النقود أو الطلب على الاحتفاظ بها شرط أساسي لتحقيق الاستقرار في مستوى الدخل النقدي ومن ثم الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وهذا يعني العودة إلى الاهتمام بالسياسة النقدية وإعطائها أهمية كبيرة في مكافحة التضخم.

#### المبحث الرابع: النظريات الحديثة للنمو

##### المطلب الأول: نموذج هارود- دومار\*

يرجع هذا النموذج إلى أبحاث كل من الاقتصادي "روي هارود" والاقتصادي "افيسي دومار"، الذي يعتبر مزيجا للأفكار الكينزية، وجاء هذا النموذج بالأساس ليوجه إلى الدول النامية والدول التي تنخفض فيها معدلات النمو الاقتصادي.

<sup>1</sup> حازم البيلاوي، "دليل الرجوع العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1995، ص18.

\* هارود روي فوبر (1900-1978): اقتصادي انجليزي من مقالته "An Essay on Dynamique Theory"، والذي اعتمد في إنجازهِ على أفكار النظرية العام للعمل لـ كينز، وبعد الشهرة التي عرفها تحليل هذا الأخير تم ربط اسم هذا الأخير بالاقتصادي الأمريكي افسى دومار (1914)، ومن ثمة سميا نموذج هارود- دومار أو بنموذج كينز للنمو.

### اولاً: تحليل النموذج.

حيث يبين نموذج هارود-دومار كيفية زيادة معدل النمو، حسب هذا الأخير فإن الحصول على هذه الزيادة في معدل النمو يتم إما عن طريق تخفيض معامل (رأس المال/الدخل)، وإما بزيادة الاستثمار (نسبة الادخار إلى الدخل)، وبالتالي فإن هذا النموذج يأخذ بعين الاعتبار كل من العرض والطلب.<sup>1</sup>

ومن خصوصيات هذا النموذج أنه يهمل كل من الجانب النقدي والمالي، بالإضافة أن نموذج "هارود" والذي يقترب من نموذج "دومار"، لذلك عادة ما نتكلم عن نموذج هارود-دومار، وهذا رغم أن تحليل دومار يركز على صعوبة الحصول على التوازن في سوق السلع، ويهمل شروط التوازن في سوق العمل، أما تحليل هارود هو أكثر تكاملاً، وذلك كونه يأخذ بعين الاعتبار شروط التوازن في كلا السوقين والعقبات في الحصول على التوازن الآني فيهما، وعلى العموم فإن التحليلين يتوصلان إلى نفس النتائج تقريباً.

#### 1. تحليل هارود.

يقوم هارود بتصوير معدل النمو من خلال ثلاث نقاط:<sup>2</sup>

- **معدل النمو الفعلي:** يتمثل هذا الأخير في النمو الفعلي في كل من الناتج أو الدخل الوطني، والذي يتحدد عن طريق كل من نسبة الادخار و معامل متوسط رأس المال أي نسبة (رأس المال/الناتج)؛ بافتراض ما يلي:

$$S = s Y \quad \text{- الادخار الإجمالي } S \text{ كدالة خطية } s \text{ للدخل الوطني } Y$$

$$k = K/Y = \Delta K / \Delta Y \quad \text{- المعامل المتوسط لرأس المال } k \text{ ثابت}$$

وبالأخذ بعين الاعتبار المساواة التالية؛  $I = S$  و  $I = \Delta K$  نتحصل على:

$$I = \Delta K = k \Delta Y = s Y = S$$

$$g = \Delta Y / Y = s/k \quad \text{ومن العلاقة: } k \Delta Y = s Y \text{ لدينا}$$

إذا معدل النمو الفعلي يساوي نسبة كل من الادخار المتوسط على معامل رأس المال.

- **معدل النمو المضمون:** هو المعدل الذي يسمح للاقتصاد أن يتبع مسار نحو التوازن، وتقوم المؤسسات في هذا المسار بتخصيص مبلغ معين من الاستثمارات بصفة مستمرة والذي يتناسب مع نسبة الدخل التي ادخرته؛ ومن أجل تحديد هذا المعدل؛ نستعين بنظرية المضاعف و مبدأ المعجل، s نسبة الادخار في حالة التشغيل الكامل والتي تدخل في المضاعف، و c المعامل الحدي لرأس المال اللازم للمقاول والذي يدخل في المعجل.

مع الأخذ بعين الاعتبار المساواة او التوازن بين الاستثمار و الادخار نتحصل على:

$$s Y_0 = c(Y_1 - Y_0) \dots \dots \dots (1)$$

حيث:  $c(Y_1 - Y_0)$ ، يمثل الاستثمار المرغوب فيه والذي يعتبر نسبة ثابتة.

<sup>1</sup> حسين عمر، الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2000، ص ص 71، 73.  
<sup>2</sup> حسين عمر، الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2000، ص ص 71، 72.

$Y_0$ : الادخار المحقق.

ومن العلاقة السابقة (1) نتحصل على:

$$g_w = (Y_1 - Y_0)/Y_0 = s/c$$

ومن هذه المعادلة فإنه يمكن تفسير معدل نمو المضمون، بمعدل النمو المرغوب فيه والمستخدم لكامل مخزون رأس المال، والذي يحقق توفير الاستثمارات اللازمة لضمان معدل النمو المستهدف أو المرغوب فيه؛ حيث المعامل  $s$  يمثل السلوك الاستهلاكي، و  $c$  يمثل سلوك المقاولين في البحث عن أعظم ربح.

- **معدل النمو الطبيعي:** يتمثل هذا المعدل في الجمع بين معدل نمو القوة العاملة  $n$  و معدل نمو الإنتاجية العاملة  $a$ ، ويرمز له بـ  $g_n$ ؛ وهو عبارة عن أقصى معدل للنمو تسمح به كل من التطورات الفنية، حجم السكان، التراكم الرأسمالي، ودرجة التفضيل بين العمل و وقت الفراغ.

يتطلب استمرار التشغيل الكامل، أن ينمو الإنتاج بمعدل طبيعي  $g_n$ ، مما يتطلب على معدل النمو  $g$  للاقتصاد أن يساوي كل من معدل النمو المضمون  $g_w = s/c$  و معدل النمو الطبيعي؛ مادام أن المعاملات الثلاث  $n$ ،  $a$ ،  $c$  خارجية و مستقلة، فإن المساواة بين  $g_n$  و  $g_w$  هي مفاجئة، هذا ما يؤدي إلى استحالة الحصول على تشغيل كامل بصفة مستمرة.

في حالة ما إذا كان معدل النمو الطبيعي أقل من معدل النمو المضمون، يظهر انكماش متتالي، وعليه سيكون معدل النمو المضمون أكبر من معدل النمو الفعلي  $g < g_n$ ، ومن أجل تفادي ظهور فائض، فيجب على الاقتصاد أن ينمو بنفس مقدار معدل النمو المضمون، وهذا ما لا يمكن أن يقع بسبب حاجز التشغيل الكامل، المفروض من طرف معدل النمو الطبيعي؛ والذي يؤدي إلى اقتراب معدل النمو الفعلي من المعدل الطبيعي، ومنه الاتجاه المستمر نحو الكساد بصفة مستمرة مادام  $g$  أقل من  $g_w$  حيث التوازن بين معدل النمو المضمون و الطبيعي، يمكن احترامه بتخفيض معدل الادخار نظرا للكساد، وبالتالي قيمته تقل عن قيمة التشغيل الكامل  $s$ ؛ ويعود التوازن عن طريق النقص في التشغيل الناتج عن العجز في الطلب؛ عكس ذلك إذا كان  $g_n$  أكبر من  $g_w$  فإن قوى السوق تؤدي بدفع  $g$  إلى أخذ قيم أكبر من  $g_w$ ، مؤدية إلى حالة نقص في رأس المال؛ بالرغم من اقتراب معدل النمو الفعلي من المعدل الطبيعي، عن طريق التضخم؛ هذا ما يؤدي إلى وقوع الاقتصاد في حالة البطالة الهيكلية المتزايدة.

### ثانيا: تقييم النموذج.

من الانتقادات الموجهة لنموذج هارود- دومار الفرضيات التي بني عليها التحليل المتمثلة في افتراض ثبات ميل الادخار، والذي قد يكون صحيح على المدى القصير ولكنه غير صحيح على المدى المتوسط والطويل، نفس الشيء بالنسبة لافتراض ثبات العلاقة بين رأس المال والناتج، والذي قد يكون صحيح على المدى القصير، ولكنه غير صحيح على المدى المتوسط والطويل؛ أما افتراض ثبات أسعار الفائدة فهو افتراض غير واقعي، وهذا ما ينطبق كذلك على افتراض عدم تدخل الدولة و ثبات مستوى الأسعار.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص 132، 142.

بالإضافة إلى ذلك فإن نماذج هارود-دومار تربط بين النمو بالادخار، والذي يعتبر هذا الأخير نسبة من الدخل القومي؛ مع العلم أن العديد من اقتصاديات الدول النامية لا يتوقف ادخارها (استثمارها) على الدخل وحده ولكن على حجم الصادرات أيضاً؛ وهذا يعني أنه كلما ارتفعت نسبة الصادرات في هذه الدول، كلما تمكنت هذه الأخيرة من رفع الاستثمار ومن معدل النمو الاقتصادي.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: نموذج سولو.

إن الفكر الجديد أو الحالي لتفسير النمو الاقتصادي عادة ما يرتبط بنموذج سولو و النماذج التي أتت بعده والتي يمكن ربط أغلبها بهذا الأخير. من أجل تحديد وتفسير وتعريف مفهوم النمو الاقتصادي.

#### أولاً: عرض النموذج.

دالة الإنتاج: تتمثل المتغيرات الداخلية في النموذج في كل من الإنتاج (Y)، رأس المال (K)، العمل (L)، و مرد ودية العمل (A)؛ حيث بحوزة الاقتصاد في كل لحظة حجم معين من العوامل الثلاثة المذكورة، وتدخل هذه العوامل في دالة الإنتاج على الشكل التالي:

$$Y(t)=F((K( t),A( t)L( t))$$

حيث: t تمثل الزمن.

ومن خصوصيات هذه الدالة؛ الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة، وأن الإنتاج يتغير في الزمن بتغير عوامل الإنتاج المحصل عليها عن طريق كميات معطاة من رأس المال و العمل والتي تزداد في الزمن عن طريق التقدم التقني، والذي يتم بزيادة حجم المعرفة؛ أما الجداء التالي AL يسمى بالعمل الفعلي، و يقال على التقدم التقني A الذي يرفع من العمل الفعلي بأنه حيادي؛ حيث أن الطريقة التي يؤثر بها A على دالة الإنتاج يستلزم أن نسبة الإنتاج K/Y ثابتة، وهذه النتيجة مؤكدة في المدى الطويل عن طريق المعطيات التجريبية.

#### ثانياً: فرضيات النموذج:

من الفرضيات الأساسية في نموذج سولو هو أن كل من عوامل الإنتاج؛ رأس المال و العمل الفعلي لديهم وفورات حجم ثابتة، هذا يعني أنه إذا ضاعفنا كميات رأس المال و العمل الفعلي نتحصل على إنتاج مضاعف بنفس الكمية؛ بالإضافة إلى ذلك فإنه يفترض على الاقتصاد أن يكون متطور بالقدر الكافي، بحيث كل الأرباح الناتجة عن التخصص تكون مستغلة بصفة كاملة، وهذا قد لا يحدث في حالة اقتصاد غير متطور بصفة معينة، أين مضاعفة كميات رأس المال و العمل تؤدي إلى زيادة في الإنتاج بأكثر من الضعف.<sup>2</sup>

وكذلك من خصوصيات دالة الإنتاج، أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لانهاية لما كل من رأس المال و العمل يؤولان إلى الصفر، و تؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لانهاية كالآتي:

1 عادل أحمد حشيش، وآخرون، (إبائيات الاقتصاد الكولي، جون ناشر، الإسكندرية، مصر، 1998)، ص 43.

2 حمزة مرادلسي، دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي - حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد تطبيقي وتسيير المنظمات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010، ص 54.

- يفترض نموذج سولو أن الاستثمار الصافي يساوي الادخار، بحيث إذا رمزنا بـ  $s$  لنسبة الادخار، فإن الزيادة في رأس المال تكتب بـ

$$dK(t)/dt=sY(t)-$$

- أن عدد السكان ينمو بمعدل خارجي قيمته  $n$ ، بالإضافة إلى أن سوق العمل هو في التوازن في المدى الطويل، وعليه فإن المتغيرة  $L$  تمثل كل من العرض والطلب ويمكن كتابتها  $dl(t)/dt=nL(t)$ ،

- وإذا قمنا بالتعبير عن الزيادة في  $A(t)$  بزيادة آنية  $e^{\lambda t}$ ،

فإن الزيادة في رأس المال للفرد تكتب كالآتي:

$$DK(t)/dt=SF [k(t)]- (n+\lambda) k(t)..... (a)$$

وبالتالي فإن نمط النمو النظامي يعرف بقيمة  $k^*$  من  $k$  بحيث:

$$SF[k^*]=(n+\lambda) k^*$$

حيث تتمثل الحالة النظامية في كون عدة متغيرات تنمو بمعدل ثابت، أي أن  $dK(t)/dt=0$ .

القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال:

تتمثل القاعدة الذهبية في إيجاد معدل الادخار الذي يعظم الكمية المستهلكة لكل فرد في كل الفترات؛ بحيث بالنسبة لكل دالة إنتاج ذات قيم  $n$  و  $\lambda$  معطاة، يوجد قيمة واحدة  $K^* > 0$  توافق الحالة النظامية، مرتبطة بكل معدل ادخار  $S$ ؛ وإذا رمز لها بـ  $K^*(s)$ ، مع  $dK^*(s)/DS > 0$ ؛ وعليه فإن مستوى الحالة النظامية للاستهلاك الفردي هو  $f[k^*(s)]$ .  $c^*=(1-s)$ . مما سبق يمكن استخراج معدل ادخار القاعدة الذهبية و معدل الاستهلاك للفرد المرافق لها معطى بـ:

$$c_{or}=f(k_{or})- (n+\lambda) \cdot k_{or}$$

حيث:  $k_{or}$  تمثل قيمة  $k^*$  التي ترافق القيمة العظمى لـ  $c^*$ .

إذا قمنا بتوفير نفس القيمة المستهلكة لكل فرد من الأجيال الحالية والمستقبلية، فإن القيمة العظمى المستهلكة هي  $C_{or}$ .

ثالثاً: نتائج نموذج سولو:

تتمثل النتائج المستخلصة من هذا النموذج على مستوى التوازن الطويل المدى في كون:<sup>1</sup>

- نسبة رأس المال على العمل، الإنتاج والاستهلاك للفرد تنمو بمعدل  $\lambda$ .

- المتغيرات على مستوى ( رأس المال، الإنتاج و الاستهلاك) تنمو بمعدل  $n+\lambda$ .

- معدل الأجر  $e^{\lambda t}[f(k^*)- k^*f'(k^*)]$  ينمو بمعدل  $\lambda$ .

- معدل المردودية لرأس المال يساوي  $f'(k^*)$  وهو ثابت.

بالإضافة إلى أن معدل النمو الطويل المدى محدد عن طريق عناصر خارجية، فله علاقة بديناميكية الانتقالية (Dynamique de transition)، أي كيفية اقتراب الدخل الفردي للاقتصاد ما من

<sup>1</sup> حمزة مرادلسي، دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي- حالة الجزائر، مرجع سابق، ص55.

حالته النظامية أو عند اللزوم إلى الدخل الحقيقي لاقتصاد آخر؛ حيث بقسمة المعادلة (a) على  $k$  نتحصل على معدل نمو رأس المال  $g_k$ :

$$g_k \equiv (dk(t)/dt)/k = (s \cdot (f[k(t)]/k) - (n+\lambda)) \dots \dots \dots (b)$$

ومنه فإنه لما تكون  $k$  نسبيا منخفضة، فإن الإنتاجية المتوسطة لرأس المال  $f(k)/k$  هي نسبيا مرتفعة، وأن الاستثمار الخام لوحدة رأس المال  $s \cdot f[k(t)]/k$  هي نسبيا مرتفعة، غير أن رأس المال لكل عامل  $k$  ينخفض بمعدل الفعلي قيمته ثابتة  $n+\lambda$ ، وبالتالي فإن معدل النمو  $g_k$  هو نسبيا مرتفع، ويؤول إلى حالته النظامية، بنفس الطريقة يمكن تحديد بأن الاقتصاد الذي يبدأ برأس مال ابتدائي يفوق الحالة النظامية أي  $K(0) > k^*$ ، فإن معدل النمو ينخفض في الزمن.

من نتائج نموذج سولو لدينا التقارب المطلق و التقارب الشرطي، حيث يتمثل التقارب المطلق في أن الدول ذات الاقتصاديات الفقيرة لها نمو فردي يفوق الدول الغنية بدون أن يكون مرتبط بخصوصيات اقتصادها، وهذا عادة ما يحدث في مجموعة من الدول ذات نفس المعاملات  $s, n, \lambda$ ، ونفس قيم  $Y^*$  و  $K^*$  في الحالة النظامية، ولكن هذه الدول الفقيرة لها قيم  $K$  و  $Y$  في الفترة الابتدائية أقل من الدول المتقدمة، وبالتالي فإن معدل نموها  $K$  و  $Y$  يفوق الدول المتقدمة، وما يجب معرفته أنه رغم وجود التقارب المطلق بين مجموعة من الدول هذا لا يعني بضرورة أن التشتت ما بين دخول هذه الدول يتقلص في الزمن؛ أما التقارب الشرطي يتمثل في كون أن الحالة النظامية تختلف من بلد إلى آخر وبالتالي فإن نمو اقتصاد ما يزداد كل كان بعيد عن وضعيته النظامية؛ فإذا كان معدل الادخار في الاقتصاد الغني يفوق معدل ادخار الاقتصاد الفقير، هذا ما يؤدي بالاقتصاد الغني أن يكون نسبيا بعيد عن وضعيته النظامية، وبالتالي فإن التقارب المطلق يكون غير محقق.

### المطلب الثالث: نظرية مراحل النمو (روستو):

روستو " نظرية المراحل " في كتابه " مراحل الاقتصاد " الذي ظهر عام 1960، ولقد رأينا أن النظرية الماركسية قد حلت التنمية الاقتصادية عن طريق المادية التاريخية، وهنا نرى روستو يستخدم المنهج التاريخي هو كذلك في تحليله لنظرية النمو، فكما كان الحال عند ماركس فإن روستو هو الآخر يرى أن المجتمعات تتطور من مرحلة إلى أخرى إذا كان التناقض بين علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج هو سبب الانتقال من مجتمع إلى آخر عند ماركس فإن روستو لم يبين تناسب الانتقال من مرحلة إلى أخرى. لكنهما يختلفان في النتيجة، يرى ماركس أن المجتمع الأخير هو المجتمع الاشتراكي وأن زوال الرأسمالية شيء حتمي، إلا أن روستو يرى بأن آخر مرحلة من مراحل النمو نجاح الرأسمالية تبين ذلك انتمائه إلى المجتمع الرأسمالي.

يرى روستو أن المجتمع يتطور عبر مراحل خمسة وهي:<sup>1</sup>

**أولاً: مرحلة المجتمع التقليدي:** يرى روستو أن المرحلة الأولى من مراحل النمو يكون فيها المجتمع تقليدياً ويتميز هذا المجتمع بميزات أساسية:

- مجتمع تقليدي يعيق استخدام التكنولوجيا، وبالتالي لا يساعد على تطور الإنتاجية كما أن 81% من أفراد المجتمع يعملون في القطاع الفلاحي أو في إنتاج المواد الغذائية.
- الدخل القومي يصرف معظمه في أشياء غير إنتاجية.

<sup>1</sup> إسماعيل شعباني، "مقدمة في اقتصاد التنمية"، دار هومه للطباعة والنشر، الجزائر، 1992، ص70.

- لسلطة السياسية تكون في يد ملاك الأرض ومركزية يدعمها الجيش.
- إن أهم ميزة للمجتمع التقليدي هي ضعف مردود الأرض للهكتار الواحد، لأن المجتمع التقليدي لا يملك من الإمكانيات التي تسمح له برفع الإنتاجية للفرد الواحد، فهو لا يقدر على استخدام العلم والتكنولوجيا الحديثة.

#### ثانياً: مرحلة التهيؤ للانطلاق: تتميز بالميزات التالية:

- مرحلة انتقالية للانطلاق، حيث يحدث فيها تغيرات جذرية في القطاعات غير الصناعية
  - ارتفاع الاستيراد الذي يمول من صادرات المواد الأولية.
  - تطور النقل بسبب ارتفاع مستوى التجارة.
  - تطور المجتمع الذي يقبل إدخال التكنولوجيا الجديدة.
  - تغلغل التقدم الاقتصادي من الخارج عن طريق نقل التكنولوجيا.
  - إن هذه المميزات ظهرت بأوروبا بين نهاية القرن 17 وبداية القرن 18، ومن بين أول الدول التي ظهرت فيها هذه المميزات بريطانيا نظراً لما كانت تتميز به في حسن الموقع الجغرافي وامتلاكها للمواد الأولية.
  - إن أهم ما يمكن ملاحظته في هذه المرحلة هو بداية استخدام التقدم التقني بصورة سريعة وفي كل المجالات، وهذا يعمل على زيادة الاستثمارات خاصة في النقل والمواد الأولية.
  - بالإضافة إلى ظهور البنوك وبعض المؤسسات الخاصة بالادخار، كما تبدأ بعض الصناعات في الظهور ومع ذلك فإن نمو كل هذه المؤسسات شيء بطيء.
- ثالثاً: مرحلة الانطلاق:** تتميز هذه المرحلة بقصرها نسبياً بالمقارنة مع المراحل الأخرى:

- يرتفع فيها الإنتاج الحقيقي للفرد.
- يحدث تغيرات كبيرة في التقنيات المستخدمة، والتي تعتبر من أهم خصائص هذه المرحلة.
- يمكن أن تعتبر هذه المرحلة بمرحلة الثورة الصناعية تنتصر فيها القطاعات الصناعية.
- تنتصر في المرحلة الطبقة المستخدمة للثقافة الجديدة والصناعة المتطورة على حساب الطبقة التقليدية المحافظة على أنظمة إنتاجية قديمة، يرى روستو أنه في هذه المرحلة ينتقل معدل الاستثمار من 5% إلى 10% من الدخل الوطني، وكان هذا موجوداً في كندا قبل 1980 والأرجنتين قبل 1914 حيث كان الاستثمار يفوق 5% من الدخل القومي.

#### رابعاً: مرحلة الاندفاع نحو الاكتمال:

- تعتبر هذه المرحلة أطول نسبياً، وحجم الاستثمارات يقدر ما بين 10% و 20% من الدخل الوطني، بحيث تفوق كمية الإنتاج الزيادة السكانية.
- يزداد تطبيق التكنولوجيا الحديثة وتنتشر رقعة القطاعات القيادية في الاقتصاد ويصبح مستوى الاقتصاد ذا مستوى عالمي.
- تتطور التجارة الخارجية، فتزداد المواد المصدرة، كما تتطور المشتريات ويصبح البلد في غنى عن المواد التي كان يستوردها.
- تتغير بنية العمال، تتدخل طبقة العمال الماهرين.
- يرتفع الاستهلاك.

- زيادة المعرفة والتنظيم لدى الطبقة الصناعية، فتصبح الأعمال الصناعية أمرا سهلا.

**خامسا: مرحلة الاستهلاك الواسع:** يمكن الوصول إلى هذه المرحلة بمجتمع تم اكتماله من التطور التقني واستخدام التكنولوجيا، وهنا يشير روستو إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية بلغت هذه المرحلة في القرن 20، حيث أصبح الاستهلاك جماعيا لكن أوروبا واليابان هما في طريق الوصول إلى هذه المرحلة، أما روسيا وغيرها فهم بعيدون عن هذه المرحلة، في هذه المرحلة يرتفع الدخل الحقيقي للفرد، بحيث يصبح عدد كبير من أفراد المجتمع يتمتعون بكثير من الحاجات الضرورية، فيتغلب عدد السكان المتمدنين على عدد السكان الريفيين، ويتغلب كذلك عدد العمال الإداريين على العمال الآخرين، ويصبح التقدم التقني ليس هدفا، لأنه يصبح أمرا سهلا والوصول إليه أمر بسيط.<sup>1</sup>

#### المطلب الرابع: النماذج الجديدة للنمو

ان النماذج النيوكلاسيكية تركز على نوع واحد من النمو هو تراكم راس المال المادي، اما في نماذج النمو في راس المال التكنولوجي، وتنقسم هذه النماذج الى ثلاثة فئات:

#### اولا: نماذج النمو من الداخل ذات الوفرات الخارجية

يعتمد على مجموعة من الفروض يمكن جمعها في:

- ✓ ان التقدم التكنولوجي يتحدد بعوامل من داخل النظام الاقتصادي اي ان المعدل الكلي للاكتشافات والاختراعات متغير داخل، يتحدد بالاشياء والتصرفات التي يقوم بها الافراد.
  - ✓ امكانية مضاعفة الانتاج خلال مضاعفة جميع المدخلات المستخدمة سواء كانت راس المال المادي وراس المال البشري او المعرفة ويعني ذلك ان دالة الانتاج دالة متجانسة من الدرجة الاولى.
  - ✓ ان المنشآت تعمل في ظل المنافسة الكاملة وانها متلقية للسعر وعليه فان كل عامل من عوامل الانتاج يحصل على اجر معادل لانتاجه الحدي.
- ومن أمثلة هذه النماذج :

#### 1. رومر وراس المال المادي(1986):

حاول بول روم ران يقدم نموذجا بديلا للنموذج النيوكلاسيكي للنمو الطويل الاجل القائم على افتراض تناقص عائد على راس المال لكل فرد المستخدم في تحقيق الانتاج المتوسط،...الخ.

يوجد في نموذج رومر مخزونين مترابطين مخزون راس المال المادي ومخزون المعرفة المتولد عنه، فاذا كانت إيرادات المخزونين ثابتة امكن للاقتصاد ان يتطور في معدل نمو ذاتي طويل الاجل وثابت وهو يعتمد على العوامل التي تحكم الميل للادخار، فزيادة مدخرات اطراف النشاط الاقتصادي تحقق المزيد من التراكم الذي يحقق معدل نمو اكثر ارتفاعا.

يتميز نموذج رومر بمجموعة من الخصائص اهمها فيما يلي:

<sup>1</sup> إسماعيل شعباني، "مقدمة في اقتصاد التنمية"، مرجع سابق، ص 72، 73.

✓ الوفرات الخارجية المتولدة عن المعرفة الفنية والتي تتحقق عبر اليتين تتمثل الاولى فيما يؤدي اليه الاستثمار في الشركات من زيادة انتاج الشركة المعنية وكذى الشركات الاخرى وتعلق الثانية براس المال ذاته وليس المعرفة التي تتولد عنه.

✓ الفصل بين مفهومي النمو المتوازن والنمو الامثل وهو مايشكل وجه الاختلاف الاساسي بين نموذجي "رومر وسولو".

✓ التأثير مستمر للازمات في مسار النمو بسبب تاثر مخزون راس المال والذي يكون انعكاسه طويل الاجل حتى مع اعادة التوازن المستقر.

✓ وجود ثلاث حالات رئيسية للنمو هي:

✓ حالة مرونة انتاج المعرفة الكلية تعادل واحد صحيح.

✓ حالة مرونة انتاج المعرفة الكلية اكبر من واحد صحيح. كما قام نموذج "رومر" على مجموعة افتراضات اهمها:

• افتراض وجود اقتصاد يوجد به عدد متساوي من المنشآت المتماثلة ومن المستهلكين المتماثلين...

• للمستوى الكلي للمعرفة في الاقتصاد اثر خارجي موجب على انتاج كل منشأة رغم ان اختيار A خارجي بالنسبة لكل منشأة ، حيث A: تمثل الرصيد الكلي للمعرفة.

• دالة الانتاج F هي دالة متجانسة من الدرجة الاولى في كل من  $R_i$  و X وهي كذلك متزايدة في الرصيد الكلي للمعرفة A.

• كما تتمتع دالة الانتاج F بتزايد الانتاجية الحدية للمعرفة من وجهة نظر اجتماعية بمعنى انه بالنسبة لعوامل الانتاج X الثابتة فان دالة الانتاج لكل منشأة هي دالة محدبة في A.

✓ كما يرى "رومر" انه يمكن ثبات وتمائل تفضيلات الافراد والفرن الانتاجي، وثبات حجم السكان، مع استبعاد فرض النموذج النيوكلاسيكي للنمو المتعلق بتناقص الناتج الحدي لراس المال.

مجمل القول ان نموذج النمو "رومر" هو نموذج نمو توازني يعتمد على التغيير في الفن الانتاجي الذي يحدث من داخل النموذج ، حيث يتحقق النمو طويل الاجل بسبب تراكم المعرفة الذي تقوم به الوحدات الاقتصادية ذات النظرة المستقبلية والساعية الى تعظيم الربح.

## 2. نموذج لوكاس وراس المال البشري:

داخل مختلف القطاعات الاقتصادية (1988) ينصرف مفهوم راس المال البشري الى مخزون المعارف المكتسبة من الاعداد والتاهيل، المقومة اقتصاديا والمندمجة في الاشخاص والتي تزيد من فاعليتهم الانتاجية من هذا المنطلق ركز روبرت لوكاس على المكانة الخاصة لراس المال البشري كمحرك للنمو وبنى عليه نماذجه، وحرس مثل رومر على اثبات عدم كفاية النماذج النيوكلاسيكية في النمو من خلال ابراز مواطن الضعف في نتائج نموذجها الاصلي -نموذج سولو- في المجال الدولي فمن جهة لم يعمل سولو حسابا لتنوع اوضاع الاقتصاديات الدولية ومن جهة اخرى راي سولو -بالتبعية- ان التجارة الدولية (من خلال لعبة التوازن التنافسي) لا بد من ان تتسبب في تعادل سريع لكل من:

نسب راس المال / العمل والاسعار النسبية لعوامل الانتاج.

قام لوكاس بتخصيص جزء من وقت العمال لتحسين قدراتهم واعدادهم ، وفي هذه الحالة تتميز دالة الانتاج بوجود نوعين من المدخلات : مخزون راس المال المادي وتراكم العمال الفعال، اي عرض العمل المادي تعد اعادة تقويمه باستخدام مؤشر الفاعلية، الذي يعبر عن تاثير الوفرات الايجابية للاعداد أو التكوين على انجازات العمال مطروحا منه الوقت المخصص لهذا التكوين.

وقد استخلص لوكاس من نمودجه هذا نتيجتين مهمتين:

✓ **اولهما:** فصل النمو المتوازن عن النمو الامثل، الناتج عن وفرات خارجية ايجابية، فالمعدل الامثل عن واقع وجود وفرات خارجية ايجابية، فالمعدل الامثل لنمو راس المال البشري يعد اكثر ارتفاعا عن معدله المتوازن الناجم عن فائض الوفرات الجماعية.

✓ **ثانيتهما:** ان الاقتصاد الذي يجري تخصيص اولي لراس المال المادي والبشري افضل من غيره سيظل على الدوام في وضع نمو افضل من غيره، مما يعني ان النموذج ياخذ في عين الاعتبار استمرار التباعد في مستويات الدخل بين الدول ناتج عن تباين الشروط الاولية.

نستخلص انه حتى يتولد نمو ذاتي يركز على راس المال البشري ثابتة، اما اذا كانت متناقصة فانه لا يوجد نمو ثابت طويل الاجل، بينما اذا كانت متزايدة فانه يوجد نمو عميق.

**ثانيا: نماذج النمو من الداخل الخطية**

تفترض ثبات عائد النطاق ومعدلات النمو وهي في هذا تتشابه مع نموذج النمو النيوكلاسيكي وتكتب دالة الانتاج فيها على النحو التالي:

$$: Y = F (R^{\alpha}, K^{\beta}, h^{1-\alpha-\beta}) \text{ مع } 0 < \alpha < \beta < 1$$

حيث: R: تمثل الابحاث ، K: راس المال المادي، H: راس المال البشري، Y: حجم الانتاج.

وترتكز دالة الانتاج على الفرضيات التالية:

- انها دالة متجانسة من الدرجة الاولى.

- جميع مدخلاتها : R,K,H هي مدخلات عادية.

عند تجميع المدخلات الثلاثة السابقة فيها في متغير واحد لراس المال بشكل عام فان دالة الانتاج ستاخذ الشكل التالي:  $Y=F(X)=Ax$  وبالتالي يمكن الحصول على دالة خطية ومن هنا جاءت تسمية هذه الفئة بنماذج النمو من الداخل الخطية.

### 1. نموذج روبلو(1991):

حيث اعتبر ان دالة الانتاج الكلي تتغير وفقا لمتغيري راس المال المادي وراس المال البشري اللذين يتعرضان للاهلاك بنفس المعدل.

إن "سيرجيور روبلو" شابه تعريفه لماهية راس المال البشري مع "لوكاس" في نموذجه الذي عرضناه سابقا، الا انه استبعد منه فرض الوفرات الخارجية واستخدام راس المال المادي في انتاج راس

المال البشري وان وقت الفرد مقسم الى ثلاث استخدامات هي: العمل المنتج (لاكتساب الدخل)، كرامة راس المال البشري ووقت الفراغ لذلك فانه اذا كان يخصص لانتاج السلع النهائية نسبة معينة في رصيد المال فان النسبة المتبقية من رصيد راس المال المادي تخصص لانتاج راس المال البشري، وتكتب دالة انتاج كل من سلع الاستهلاك و الاستثمار والتي افترض "روبلو" انها منتجان معا في نفس القطاع على الشكل:  $Y_t = A_t Z_t$  حيث:  $Z_t$ : تمثل سلعة مركبة تضم كلا من راس المال المادي وراس المال البشري ويعني هذا ان الانتاج دالة خطية في راس المال بنوعية في الدالة على النحو التالي:

$$Y_t = A_t(k_t)1-r(N_tH_t)r$$

وافترض "روبلو" ان دالة الانتاج الكلي لا بد ان تكون متجانسة من الدرجة الاولى اي انها تظهر ثبات عائد النطاق بالنسبة للمدخلين التراكميين المستخدمين وذلك يمكن من الوصول الى حالة النمو الثابت الداخلي حيث ينمو كل من الاستهلاك، راس المال المادي وراس المال البشري و الدخل الفردي لمعدل النمو المشترك وبحل النموذج توصل "روبلو" الى معدل النمو المشترك. ومن اهم استنتاجاته بالنسبة لهذا المعدل المشترك انه يتزايد مع تزايد عدد ساعات العمل في كل من قطاع الانتاج وفي مجال تراكم راس المال البشري ولهذا فلقد توقع "روبلو" ان الاقتصاديات التي تتميز بالعمالة الماهرة يمكنها ان تنمو اسرع.

### 2. نموذج جونز ومانولي(1990):

وهو نموذج للنمو الداخلي الخطي نشر سنة 1990 يتميز بانه محدب في الجانب التكنولوجي ويتجدد النمو فيه بناء على جملة من المتغيرات الاقتصادية مثل: معلمات دالة المنفعة والتكنولوجيا والمتغيرات والسياسة الحكومية وغيرها، كما استنتجا انه نظرا لاستحالة امكانية تفسير الفروق في معدلات النمو بين دولة – التي كانت المطالبة الاساسية والتي تسعى اليها نماذج النمو من الداخل بصفة عامة- بالتغيرات الحاصلة في معلمات المنفعة والتفضيلات فيما بين الدولة ولاختلاف معدلات النمو بالنسبة للدولة الواحدة من فترة زمنية الى اخرى فانه يمكن التركيز على السياسات الحكومية باعتبارها المفسر الاول لذلك كما اوضح ان وجود دالة انتاج تتميز بتزايد عائد النطاق لا يعتبر شرطا ضروريا او كافيا لتحقيق حالة النمو المستمر.

### 3. نموذج بيكر وميرفي:

نشر هذا النموذج في ورقة بحثية للاقتصاديين "جراي بيكر" و"ميرفي" تحمل عنوان :

Fertility and economic growth human capital. يهدفان الى اثبات ان هناك ارتباط قوي بين الاستثمار في راس المال البشري والنمو عكس النظرية النيوكلاسيكية، لذلك استند الى مجموعة من الفروض يمكن جمعها في النقاط التالية :

- ان معدلات العائد على الاستثمارات في راس المال البشري ترتفع بدلا من ان تنخفض مع زيادة رصيد راس المال البشري .
- ان معدل النمو السكاني من العوامل التي تتعدد بمتغيرات من داخل النظام الاقتصادي .
- ان انتاج وتربية الاطفال كثيف الاستخدام للوقف ويعني هذا ان ارتفاع معدلات الاجور يمكن ان تكون له تاثير احلال من انتاج الاطفال الى انتاج السلع المادية بسبب ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة لانتاج الاطفال.

- ان انتاج راس المال البشري كثيف الاستخدام لراس المال البشري ويستخدم راس مالا بشريا لكل وحدة منتجة اكبر نسبيا من قطاعات الاستهلاك، تربية الاطفال وراس المال المادي .

بناءا على هذه الفرضيات وضع " بيكر وميرفي " دالة بسيطة لانتاج راس المال البشري يمكن كتابته على النحو التالي:

$$H_{t+1}=AH_t(bH^0+H_t)$$

حيث  $h$ : تمثل رصيد المهارات الانتاجية التي يتمتع بها كل طفل،  $A$  : تمثل مدى انتاجية الاستثمارات في راس المال البشري.

$H_t$  : تمثل راس المال البشري لآباء ومدرسي كل طفل والوقت المتفق للتدريس.

$b$  : تمثل عدد وحدات رصيد المهارات الانتاجية التي يملكها كل طفل.

وتأخذ دالة انتاج قطاع الاستهلاك ايضا شكل دالة كوب-هوجلان ويمكن كتابتها على النحو التالي:

$$C_t+IM_t=DL(dh^0+H_t)$$

حيث:  $C_t$  : تمثل الاستهلاك المتوسط للفرد الناضج ،  $L$  : تمثل الوقت الذي ينفق كل فرد ناضج في انتاج السلع الاستهلاكية،  $D$  : تمثل معدل التبادل بين كل من:  $H_t$  و  $H^0$  ،  $D$  : تمثل انتاجية قطاع الاستهلاك.

وكما سبق الاشارة اليه فانه تبين لهما هناك علاقة بين رصيد راس المال البشري و الاستثمارات في راس المال البشري من خلال استبعاد زمن تناقص معدلات العائد على راس المال البشري باستمرار مع زيادة رصيد هذا الاخير، فمعدلات العائد تكون منخفضة عندما يكون رصيد راس المال البشري قليلا ثم تنمو على الاقل لفترة مع تزايد راس المال البشري ويمكن ان يتناقص معدل العائد على الاستثمار فيه في النهاية عندما يصبح من الصعب على الفرد استيعاب مزيد من المعركة الجديدة . مما لاشك فيه ان تنمية الموارد البشرية اليوم تعتبر ركنا اساسيا في اية استراتيجية تنموية صحيحة، حيث يجب ان ينظر الى الموارد البشرية وتنميتها على اساس انها تمثل مساهمة اساسية في عملية التنمية من ناحية وعلى اساس انها عملية خلق او تكوين الانسان الجديد.

تتميز هذه النماذج مثلما اسمها بانها نماذج نمو داخلية مع افتراض سيادة المنافسة غير الكاملة مما يسمح بتضمين امكانية تحقيق الافراد والمنشآت لارباح الاحتكار مقابل الاختراعات والاكتشافات والتجديدات التي يقومون عليها، والمنافسة الغير التامة في اطار النمو بدا رومر اذ دمج نظريات التجديد والتطوير (1990) و يتضمن مساهمات مهمة من جانب اجيون وهويت(1992) وجروسمان و هيلب مان (1991) ويقدم بارو وسالا(1992) توضيحات وتوسيعات لهذه النماذج.

### خلاصة:

يعتبر الجزء من التفكير الاقتصادي الذي يعنى بتحليل كيف يتحدد المعدل الذي على أساسه ينمو النشاط الاقتصادي من عام إلى آخر من أهم أجزاء هذا الفكر وأكثرها اهتماما في مختلف الدول، ونعني بنمو النشاط الاقتصادي نمو المؤشرات المختلفة التي لها دلالة على النمو مثل الدخل القومي والاستهلاك القومي والتوظيف الكلي والاستثمار الكلي، وغيرها من المؤشرات الكلية، ومن خلال ذلك نعني بمفهوم النمو تزايد المؤشرات الكلية والمؤشرات الخاصة بالفرد في المتوسط، حيث قد يزيد سكان الدولة بمعدل يمتص كل زيادة في هذه المؤشرات ويبقى المجتمع تبعا لذلك مجتمعا لم يتخطى بعد مرحلة محاولة الانطلاق للانضمام للدولة الصناعية المتطورة او الدولة الغنية بشكل عام، كما أن نظريات النمو بالرغم من أنها زودتنا ببعض الفهم لحركة النشاط الاقتصادي إلا أنها تستمد أهميتها من محتواها الرياضي أكثر من محتواها الاقتصادي التطبيقي، وعلى كل يبقى هدف تحقيق النمو الاقتصادي هو الأول في الخطط الاقتصادية لكل الدول.

## دراسة قياسية لأثر النمو الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر (1990-2012)

### تمهيد:

لقد عرف الاقتصاد الجزائري مرحلة انتقالية من الاقتصاد الاشتراكي الموجه نحو اقتصاد ليبرالي يقوم على أسس ومبادئ اقتصاد السوق، وذلك بعد أزمة سنة 1986م التي بيّنت بوضوح هشاشة الهيكل الاقتصادي في الجزائر، الأمر الذي تطلب في بداية الأمر القيام بإصلاحات ذاتية، ولكن هذا الاعتماد الذاتي قد نتج عنه تفاقم الأوضاع النقدية والاقتصادية وحتى الاجتماعية، وتجلّى ذلك في ارتفاع معدلات التضخم ومستويات البطالة، ارتفاع حجم المديونية الخارجية وثقل خدمة الدين بالمقابل، ارتفاع عجز الميزانية العامة للدولة، انخفاض قيمة العملة الوطنية، انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

ومن أجل الخروج من تلك الحلقة ومحاولة تصحيح الاختلالات الهيكلية، وذلك من أجل ضمان نوع من الاستقرار الاقتصادي والمحافظة على التوازنات النقدية الداخلية والخارجية، سعت السلطات العامة في الجزائر إلى إعادة تقييم شامل لدور السياسات الاقتصادية المعتمدة في بناء ورسم مستقبل للاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق تفعيل وسائل تلك السياسة الاقتصادية العامة وتحديد أهدافها النهائية بدقة وبأولوية مسبقة التحديد، بعيدا عن أي خلفيات أو مصالح، وفتح المجال الواسع أمام السلطات النقدية لاتخاذ القرارات المثلى وفي الفترات المناسبة لذلك.

### المبحث الأول: تطور السياسة النقدية في الجزائر 1990-2012

إن المرحلة الانتقالية التي عرفها الاقتصاد الجزائري من خلال تبني نظام اقتصاد السوق كان لها أثر كبير على تطور الأوضاع والمؤشرات النقدية الداخلية، من خلال فرض صندوق النقد الدولي عدة إجراءات صارمة، ضف إلى ذلك تحول تطبيق البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية من شكلها المباشر إلى استخدام الأدوات غير المباشرة في إدارة الائتمان وتوجيهه، وكلها إجراءات وتدابير تدفعنا للتساؤل عن مدى تغير طبيعة تطبيق السياسة النقدية شكلا ومضمونا بعد تغير التوجه الاقتصادي.

#### المطلب الأول: خصائص السياسة النقدية قبل سنة 1990

قبل صدور قانون النقد والقرض 10/90 كان القطاع المالي الجزائري صغيرا ومجزئا، إذ عمل في واقع الأمر كأداة مالية لاستثمارات القطاع العام بينما لم تكن الأسواق المالية موجودة على الإطلاق، ولم تكن البنوك التجارية تمارس أي نشاط تجاري، بل كانت تجمع مدخرات قطاع العائلات وقطاع المؤسسات من خلال شبكة واسعة من الفروع، وتوجه هذه الموارد نحو تمويل الواردات وعمليات المؤسسات العامة. وقد لعبت الخزينة حينها الدور الرئيسي في القطاع المالي إذ احتكرت معظم

## دراسة قياسية لأثر النمو الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر (1990-2012)

المدخرات الوطنية من خلال حسابات التوفير البريدية وإصدار السندات الاستثمارية، وقد استخدمت هذه الموارد أساساً لتمويل المشاريع الجديدة في المؤسسات العمومية، التي كانت تعاني على العموم من قصور الرسالة معتمدة على الاقتراض من البنوك لتمويل استثماراتها.<sup>1</sup>

وقد لعب البنك المركزي الجزائري دوراً ثانوياً، وحددت معدلات الفائدة بقرارات إدارية عند مستويات نتجت عنها أسعار فائدة حقيقية سالبة، مما دفع المديرين نحو الاستثمارات ذات التركيز الرأسمالي العالي. وفي هذه الحالة لم يمارس البنك المركزي أي نشاط ملموس في مجال الرقابة المصرفية ولم تكن وظيفته في إعادة الخصم سوى أداة لتزويد البنوك بالسيولة اللازمة.

هذا ما عجل بظهور مرحلة جديدة بعد الإصلاح المالي والنقدي لسنة 1970-1971 حيث لم تعد النقود كـرأس مال فقط وإنما أضحت كوسيلة لتداول الدخل المحصل عليها من ريع البترول ( ظاهرة عديدة لحساب الكميات الرأسمالية المحصل عليها من جراء التغيير النقدي للبترول). لذلك تفتنت السلطات العامة في نهاية الثمانينات إلى هذا الدور الحيادي والسلبى للنقود وإعطائها مفهوم جديد يتمثل في اعتبار النقود وسيلة لتداول رأس المال والعمل على الرجوع إلى نظام تعبئة الموارد النقدية الوطنية، وكان ذلك محتوى ترتيبات قانون 1986 وإنشاء المجلس الوطني للقرض والنقد، فأصبحت النقود كأداة للقرض والتنمية بين أيدي السلطات العامة النقدية والمالية، وبالتالي ظهر دورها الإيجابي وتأثيرها المباشر على الإنتاج والتوزيع والاستهلاك. أي أنها أصبحت أداة إستراتيجية مهمة لدى المخطط والسلطات العامة.<sup>2</sup>

إن السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1962 إلى غاية عام 1990 كانت حيادية بسبب الدور السلبى للنقود في الاقتصاد الوطني، إذ لم تتمكن تلك السياسة من تحقيق الأهداف والمهام المرتبطة بها والسبب في عدم فعاليتها خلال تلك الفترة يرجع أيضاً إلى كون تلك الأخيرة لم تكن تعدوا كونها مفهوم نظري منصوص عليه في القوانين التشريعية بعيداً عن الواقع التطبيقي، صفت إلى ذلك اعتماد البنك المركزي على الأدوات المباشرة في الرقابة والتحكم في الائتمان على مستوى جهاز مصرفي هش بعيد كل البعد عن الدور المنوط به من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر. وقد اعتبر البنك المركزي مجرد ملجأ لتمويل عجز الميزانية العامة، إذ كانت الخزينة العمومية هي المكلفة بمهمة إصدار النقد والتحكم في حجم تداوله

### المطلب الثاني: توجهات السياسة النقدية ( 1990 – 2000 )

إن التطورات النقدية التي حصلت منذ سنة 1990 تعكس مباشرة توجهات السياسة النقدية في ظل اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي<sup>3</sup> والتي كان لها الأثر الواضح

<sup>1</sup> كريم النشاشي وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق، واشنطن، 1998، ص53.

<sup>2</sup> طيبة عبد العزيز، بلعزوز بن علي، " السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2006"، جامعة الشلف

<sup>3</sup> يوفر الصندوق النقدي الدولي الموارد للدول الأعضاء أربع أنواع من التسهيلات هي:

- ترتيبات الاستعداد الائتماني Stand-by الذي تم العمل به منذ سنة، 1952- 1662

- التسهيل الممدد للصندوق والذي بدأ العمل به سنة 1974

- تسهيل التصحيح الهيكلي F.A.S، والذي انطلق العمل به سنة 1982

- التسهيلات المعززة للتصحيح الهيكلي F.A.S.R، والذي استخدمه الصندوق سنة 1988 وتم تمديده، وتوسيعه في فبراير 1994

- وهناك آليات أخرى يستعملها الصندوق مثل: آليات التمويل الطارئ، المساعدات المستعجلة، التسهيلات النفطية، التسهيل التمويلي لتحويل الأنظمة الاقتصادية، 1993.

## دراسة قياسية لأثر النمو الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر (1990-2012)

والكبير على تطور الوضعية النقدية في الاقتصاد الوطني، ويمكن التفريق بين توجهين مختلفة للسياسة النقدية تظهر كالآتي:

### أولاً: اتجاه السياسة النقدية خلال الفترة (1990-1993)

اضطرت الجزائر إلى توقيع اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، الأولى في 31 ماي 1989 والثانية في 03 جوان 1991، الهدف منهما الحصول على قروض ومساعدات مالية ضمن شروط معينة:<sup>1</sup>

#### 1. برنامج الاستعداد الانتمائي الأول ماي 1989

يعتبر أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي في 31 ماي 1989 حيث جرى هذا الاتفاق في سرية تامة مدته 12 شهر، تحصلت الجزائر على 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، ما يعادل 200 مليون دولار أمريكي، ليستخدم المبلغ كلياً كشرية واحدة في 30 ماي 1990، كما استفادت من تسهيل تمويلي تعويضي للمفاجآت مقدرة بـ: 315.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، أي ما يعادل 360 مليون دولاراً أمريكياً نظراً لانخفاض أسعار البترول سنة 1989.

وكان الاتفاق يهدف إلى تحقيق شروط لا سيما منها ما تعلق بالسياسة النقدية نذكرها في:

- مراقبة توسع الكتلة النقدية وتقليص حجم الموازنة العامة.
- تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة.
- الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار.
- تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
- إلغاء عجز الميزانية، وإصلاح النظام الضريبي الجمركي.

ما يمكن قوله في هذه المرحلة هي بداية الدخول في اقتصاد السوق، فقد تميزت باختلالات كبيرة ومتعددة منها ما يتعلق بالجانب الاقتصادي "إضرابات متتالية"، والأخرى المتعلقة بالجانب السياسي، تعدد الأحزاب دون ضوابط قانونية، والجانب الاجتماعي المتعلق بالسخط الشعبي والتذمر من الوضع الذي آلت إليه البلاد، مما حال دون الوصول إلى تنمية مطلوبة تخرج البلاد من هذه الأزمة.

وأمام تفاقم الأحداث في سنة 1991، استقالت الحكومة التي قامت بإبرام هذا الاتفاق وجاءت الحكومة الموالية لتخلفها في المفاوضات مع صندوق النقد الدولي ولكن في ظروف أسوأ من سابقتها.

#### 2. برنامج الاستعداد الانتمائي الثاني جوان 1991:

تم تحرير رسالة النية التي تخص اتفاق الاستعداد الانتمائي الثاني للجزائر مع صندوق النقد الدولي بتاريخ 27 ابريل 1991 لينفذ بتاريخ 03 جوان 1991 وإلى غاية مارس 1992 بمبلغ 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وهي ما تعادل 400 مليون دولار أمريكي مقسمة على أربعة شرائح، إذ لم يتم سحب الشريحة الرابعة في مارس 1992 نتيجة عدم احترام الحكومة الجزائرية لمحتوى الاتفاقية المبرمة بسبب الأزمة السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية آنذاك.

ورغم الانتقاد الموجه لهذا العقد إلا أن الجزائر لم يكن أمامها سوى القبول بهذا الحل وهو ما جعل رئيس الصندوق الدولي يصرح بقوله " لا أعتقد أن هناك بنوكاً في العالم تقبل الموافقة بإجماع قرض الجزائر في 3 جوان 1991".

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، السياسة النقدية واستهداف التضخم، بحوث اقتصادية عربية، العدد 31 شتاء 2008.

## دراسة قياسية لأثر النمو الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر (1990-2012)

وكان يهدف هذا البرنامج لا سيما في جانبه النقدي والمالي إلى تحقيق ما يلي:<sup>1</sup>

- تحرير التجارة الخارجية و الداخلية من أجل الوصول إلى قابلية تحويل الدينار.
- التحرير التدريجي لسعر الفائدة لإعطاء النقود تكلفتها الحقيقية.
- ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات وأسعار الصرف
- وضع سقف قصوى للإقراض الموجه للمؤسسات العمومية.
- التقليل من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد وترقية النمو الاقتصادي عن طريق تفعيل أداء المؤسسات الاقتصادية العمومية الخاصة.
- وقد وضعت الحكومة مجموعة من الإجراءات لا سيما الإجراءات التي تتعلق بالسياسة النقدية
- العمل على الحد من الكتلة النقدية وذلك بجعلها في حدود 41 مليار دج.
- تخفيض قيمة الدينار قصد التقليل من الفرق الموجود بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف في السوق الموازي، على ألا يتجاوز هذا الفرق 25%.
- تعديل المعدلات المطبقة في إعادة التمويل، إذ تم رفع معدل الخصم في أكتوبر 1991 إلى 11.5% بدلا من 10.5% بالإضافة إلى رفع المعدل المطبق على المكشوف من طرف البنوك إلى 20% بدلا من 15% وتحديد سعر تدخل بنك الجزائر على مستوى السوق النقدي بـ: 17%.
- تأطير تدفقات القروض للمؤسسات المختلفة غير المستقلة.
- القيام بإجراءات اجتماعية للتخفيف من آثار ارتفاع الأسعار.
- التطهير المالي للمؤسسات.

وهكذا يمكن أن نخلص إلى أن أداء السياسة النقدية في هذه المرحلة بشكل عام كان غير فعال وقد يعود سبب ذلك إلى الكثير من العوامل الاقتصادية والسياسية، حيث ظهرت مشكلة الموائمة الصعبة بين مقتضيات الوضع الاجتماعي التطبيق الصارم لإجراءات الاتفاق، مما جعل موقف الحكومة في غاية الصعوبة في التوفيق بين شروط صندوق النقد الدولي من جهة والظرف الاجتماعي والسياسي من جهة أخرى، فهي كانت مطالبة بتنفيذ بنود الاتفاق وإلا تتوقف عليها الإمدادات، فأقدمت الحكومة على التقليل من دور السلطة النقدية إذ جمدت وأرجعت إلى الخلف الكثير من التدابير التي بدأتها الحكومة السابقة لينتج عن ذلك بعض المؤشرات السلبية كارتفاع معدل التضخم مقاسا بمؤشر أسعار المستهلك سنة 1992 إلى 31.2% و عليه رأى خبراء صندوق النقد الدولي مراجع للإجراءات التي اتخذتها الحكومة حيث وصل الأمر في سبتمبر، إلا أنه تم تدارك الموقف بإعداد خطاب نوايا جديد في أكتوبر 1991 إلى شبه توقف للاتفاق، إلا أنه تم تدارك الموقف بإعداد خطاب نوايا جديد في أكتوبر 1998، ومن ثم طالب باتخاذ إجراءات أكثر تشددا يمكن حصرها فيما يلي:

- تخفيض قيمة الدينار لينتقل سعر الدولار الواحد من 18.5 دج إلى 22.5 دج
- الضغط على النفقات و إعادة تقييم الإيرادات للوصول إلى رصيد موازني في حدود 4.9% من الناتج الداخلي الإجمالي.
- القيام بإجراءات اجتماعية للتخفيف من آثار ارتفاع الأسعار، منها رفع الأجر الأدنى إلى 7000 دج، وإنشاء الشبكة الاجتماعية التي تهدف إلى تخفيف الغضب الاجتماعي وبالتالي زيادة أعباء جديدة على خزينة الدولة أدى تجميد القسط الرابع من الاتفاق.

<sup>1</sup> الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996، ص196.

## دراسة قياسية لأثر النمو الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر (1990-2012)

- أدت سياسة التوسع و الدعم الحكومي إلى زيادة الإصدار النقدي لتغطية العجز في الميزانية العامة، حيث أدى التوسع النقدي السريع إلى بروز ضغوط تضخمية ساهمت في ارتفاع قيمة الدينار، فخلال سنتي 1992-1993 كانت السياسة النقدية توسعية، إذ زاد حجم النقد بمفهومه الواسع بنسبة 22% على مدى الفترة المذكورة (1992-1993) بسبب تمويل العجزات التضخمية للميزانية العامة واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة، وقد تضاعف رصيد إجمالي الائتمان الموجه للحكومة بثلاث مرات تقريبا بسبب إنشاء صندوق إعادة التقييم الذي أنشئ لتمويل إعادة هيكلة المؤسسات العامة.

### ثانيا: اتجاه السياسة النقدية للفترة (1994-2000).

نتيجة الأوضاع الاقتصادية والأمنية الصعبة التي شهدتها الجزائر في أوائل التسعينات، وكذا الأوضاع السياسية المتمثلة في رحيل هذه الحكومة التي وجدت نفسها أمام صعوبات حملتها جملة من الممارسات السياسية، فخلفتها حكومة جديدة لتعيد الجزائر التعاقد مع صندوق النقد الدولي للمساعدة في التخلص من هذه الاختلالات لا سيما منها ارتفاع المديونية وارتفاع العجز الداخلي، وتنقسم هذه الفترة إلى:

#### 1. البرنامج الاستعداد الائتماني الثالث: ابريل 1994.

تعتبر المرة الثالثة التي تلجأ فيها الجزائر إلى طلب مساعدات من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وذلك تحت ضغط الأزمة الاقتصادية والأمنية<sup>1</sup>، يتمثل هذا البرنامج في برنامج التثبيت الهيكلي الذي يمتد من 22 ماي 1994 إلى 21 ماي 1995، وعلى إثر هذا الاتفاق تحصل الجزائر على قروض ومساعدات مشروطة.

يهدف هذا الاتفاق إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي تمهيدا لعقد اتفاق موسع في المستقبل، وقد استهدفت السياسة النقدية خلال هذا البرنامج دعم سعر صرف الدينار وذلك بالحد من الضغط التضخمي ليقارب مستواه المستويات السائدة في البلدان الشريكة اقتصاديا وهذا بتقليص معدل توسع الكتلة النقدية  $M_2$  إلى 14% لفترة البرنامج مقارنة بـ: 21% في 1993.

كما يهدف هذا الاتفاق إلى:

- تحقيق نمو مستقر و مقبول بنسبة 3% في 1994 و 6% في 1995 مع إحداث مناصب شغل.
- رفع معدل إعادة الخصم إلى 15%.
- جعل معدل تدخل البنك المركزي في السوق النقدي عند مستوى 20%.
- معدل السحب على المكشوف للبنوك على بنك الجزائر يعادل 24%.
- التخلي عن استعمال وسائل المراقبة المباشرة لقروض الاقتصاد في 1994، تحضيراً للاستعمال التدريجي لوسائل الرقابة غير المباشرة.
- تعديل معدل الصرف ليصبح 36 دج للدولار الأمريكي، أي تخفيض الدينار بمعدل 40.17% قصد تقليص الفرق بين أسعار الصرف الرسمية و أسعار الصرف في السوق الموازية.
- تخفيض عجز الخزينة إلى 3.3% من الناتج الداخلي الإجمالي.
- تحرير المعدلات المدينة للبنوك.

<sup>1</sup> كانت وضعية الجزائر قبل عقد هذا الاتفاق منهارة نتيجة انخفاض أسعار البترول من جهة وارتفاع المديونية الخارجية وخدمات الدين من جهة أخرى وانسداد تام للأسواق المالية والنقدية الدولية أمام السلطات الجزائرية، وتدهور خطير في الوضع الأمني، نتج عنها خسائر للممتلكات الخاصة والعامة، بطالة في مختلف أوساط الشعب نتيجة حرق المؤسسات و غلق وإفلاس وتصفية المؤسسات العمومية، وانخفاض مستوى الاستثمار المنتج، وفشل سياسة استقطاب رؤوس الأموال.

## دراسة قياسية لأثر النمو الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر (1990-2012)

- رفع المعدلات الدائنة المطبقة على الادخار المالي لتحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة لتشجيع الادخار للمساهمة في تمويل الاستثمار
- توفير الشروط اللازمة لتحرير التجارة الخارجية تمهيدا للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- تحقيق استقرار مالي بتخفيض معدل التضخم إلى أقل من 10%.

في هذه المرحلة يمكن القول أن السلطات النقدية الجزائرية بدأت تعتمد لأول مرة آليات السوق وذلك بتفعيل الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية من خلال ارتفاع معدلات الفائدة و إلغاء السقوف على الفوائد المدينة وفرض نسبة 25 % احتياطي إلزامي، إضافة لتطبيقها سياسة سعر الصرف المرن كما أوضحنا سابقا، إضافة إلى تخفيض معدل الزيادة في السيولة المحلية وتخفيض معدل إعادة الخصم ضمن إعادة التمويل المقدم من طرف البنك المركزي للبنوك التجارية، وكذا إدخال أسلوب البيع بالمزاد العلني في السوق النقدي و هذا في شكل مزايدات القروض، وتحديد مستوى السحب المكشوف

### 2. اتفاق التمويل الموسع (1995-1998)

بعد انقضاء برنامج الاستقرار قامت السلطات الجزائرية بإبرام اتفاق موسع في ماي 1995 يمتد لثلاث سنوات من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998، وقد حدد مبلغ الاتفاق بمبلغ 1169.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وبمجرد الموافقة على هذا الاتفاق قامت الجزائر بسحب القسط الأول وقدره 325.28 مليون وحدة سحب خاصة، على أن يتم سحب واستخدام المبلغ المتبقي 844.08 مليون علي أقساط يتم استنفادها قبل تاريخ 21 ماي 1998، ويهدف هذا الاتفاق إلى:<sup>1</sup>

- إعادة الاستقرار النقدي من أجل تخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف.
- السعي لإرساء نظام الصرف واستقراره وكذا إنشاء سوق ما بين البنوك للعمليات الصعبة، مع إنشاء مكاتب للصرف ابتداء من جانفي وكذا العمل على تحويل الدينار الجزائري لأجل المعاملات الجارية الخارجية.
- دعم تحرير التجارة الخارجية وذلك بالتخفيف من الإجراءات إذ ركز الخطاب على إعادة هيكلة الضريبة الجمركية حيث سيتم تخفيضها إلى نسبة 50 % كحد أقصى.
- التركيز على التخفيض التدريجي لعجز الميزان الخارجي عند مستوى 6.09% من الناتج الداخلي الإجمالي 1995/1994 وبعده إلى 2.2% خلال 1998/1997.
- العمل على إرساء نظام الصرف واستقراره وذلك بإنشاء سوق ما بين البنوك وإحداث مكاتب للصرف ابتداء من 01/01/1996.

لقد عملت الحكومة الجزائرية خلال هذا الاتفاق على انتهاج سياسة ميزانية صارمة عن طريق تقليص كتلة الأجور وهذا بالحد من الزيادة في التوظيف في التوظيف العمومي، وإقرار توسيع نطاق الضريبة على القيمة المضافة وتقليص مجال الإعفاءات الضريبية، ولتحقيق ذلك قررت الحكومة في برنامجها زيادة الإيرادات بنسبة 10.5% نقطة بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي وتدنيه النفقات العامة بـ: 1.80% من الناتج المحلي الخام خلال الاتفاق الموسع 1998/1995.

<sup>1</sup> حاكمي بوحفص، الإصلاحات الاقتصادية، نتائج وانعكاسات - دراسة حالة الجزائر، ورقة مقدمة لملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، جامعة سطيف، 29 - 30 أكتوبر 2001.

## دراسة قياسية لأثر النمو الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر (1990-2012)

إن تطبيق الحكومة لسياسة ميزانية صارمة خلال هذه المرحلة تبعته سياسة نقدية صارمة في نهاية 1995 بمعدلات فائدة حقيقية موجبة دائنة مما حث الأعران الاقتصاديين على زيادة مدخراتهم، وتطبيق الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية كأداة الاحتياطي الإجباري.

- التحول نحو الرقابة غير المباشرة للسياسة النقدية التي كانت نقطة استهداف منذ ماي 1995 كما تم إدخال عمليات البيع بالمزاد العلني في السوق النقدية و هذا في شكل مزايدات القروض.
- إعادة هيكلة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط و تكامله مع الجهاز المصرفي، وقد تم تنفيذ ذلك خلال السداسي الثاني من سنة 1997 بهدف إنعاش الادخار وتأمين سياسة صارمة لتغطية التأجير من طرف هيئات التسيير العقاري (OPGI) لتمويل السكن الاجتماعي.

ان برنامج التعديل الهيكلي، وهو يعبر عن رغبة السلطات الجزائرية في المعالجة الجذرية لكافة المشاكل التي يعانها الاقتصاد الوطني في كل المجالات، فبدأت باتخاذ التدابير والإجراءات المالية والنقدية التي تسمح بتحقيق نمو اقتصادي مستمر وتخفيض عجز الميزانية، وكانت النتائج في مجملها من الناحية الاقتصادية حسنة، حيث بلغ نمو الناتج المحلي الخام 4.2 % بعد أن كان سالبا لمدة طويلة، وسبب هذا النمو هو القطاع الزراعي أما القطاع الصناعي فقد تراجع قيمته المضافة، أما في الجانب المالي والنقدي فقد كانت النتائج جد مشجعة، حيث انخفض عجز الميزانية إلى 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1997 بعد أن 9% في سنة 1993 و تم تقليص معدل التضخم إلى اقل من 4% في سنة 1999 بعد أن كان 39% في سنة 1994.

أما التحدي الكبير للسلطات العمومية هو مشكلة البطالة، و كان هذا المشكل موجودا حتى قبل الإصلاحات الهيكلية ولكنه تفاقم مع تطبيقها وهذا يعود إلى حل الكثير من المؤسسات وتسريح العمال بسبب نقص الاستثمارات وبدون أن تظهر مؤسسات جديدة تمتص العمالة الفائضة.

### المطلب الثالث: اتجاه السياسة النقدية للفترة (2001 – 2012)

في هذه المرحلة حقق الاقتصاد الجزائري عودة الاستقرار الاقتصادي الكلي في سنة 2000-2001 نتيجة تحسن أسعار البترول، ساهم ذلك بتوفر سيولة فائضة لدى البنوك التجارية مما سمح بإحداث برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي- في المرحلة الأولى - الذي امتد 2001 إلى 2004 وبرنامج دعم النمو الاقتصادي- في المرحلة الثانية- للفترة 2005 إلى 2009، والبرنامج الخماسي لدعم النمو للفترة 2010 إلى 2014.

### أولاً: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الوطني من خلال توفير مناصب الشغل من خلال زيادة الاستثمارات والتحكم في معدلات التضخم وتحقيق التوازن الجهوي، وهو ما سمح بإعادة بعث مسار النمو الاقتصادي الذي بلغ في سنة 2003 نسبة 7%، وقد رافق ذلك جملة من الانجازات لفائدة السكان في مجال الصحة والموارد المائية والتنمية الريفية وفي عدة قطاعات أخرى.

### ثانياً: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009).

تهدف السلطات النقدية في هذه المرحلة إلى تثبيت الانجازات المحققة في الفترة السابقة، كما سجلت هذه المرحلة عودة الحيوية للنشاطات الاقتصادية المختلفة وانعكست بالإيجاب على الحالة الاجتماعية حيث سجل تراجع في البطالة وارتفعت نسبة النمو خارج المحروقات، وعرفت كل المؤشرات النقدية الكلية تحسنا كبيرا.

## دراسة قياسية لأثر النمو الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر (1990-2012)

ثالثا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2010-2014).

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي التي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة في ذلك الوقت.

وعلاوة على حجم النشاطات التي سيفيد بها أداة الإنجاز الوطنية يخصص هذا البرنامج أكثر من 1500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال دعم التنمية الفلاحية والريفية، وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل و تسيير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليون دج لنفس الغرض.

كما ستعقب التنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء و تطوير الصناعة البتروكيمياوية وتحديث المؤسسات العمومية.

أما تشجيع إنشاء مناصب شغل فيستفيد من 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات و مراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل (عقود ما قبل التشغيل) وستضاف نتائج التسهيلات العمومية لإنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيذرها تنفيذ البرنامج الخماسي و يولدها النمو الاقتصادي. كل ذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء ثلاث ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمس المقبلة.

وعلى صعيد آخر يخصص البرنامج مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي و تعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية.

### المبحث الثالث: اثر السياسة النقدية على بعض المتغيرات الاقتصادية

تعتبر السياسة النقدية جزء من السياسة الاقتصادية، ويظهر ذلك من خلال تأثير النقود على المتغيرات الاقتصادية، فضلا عن مساهمة السياسة النقدية في تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية، خاصة منها الأهداف الطويلة الأجل، فلا بد من الاستعانة بالإجراءات النقدية التي هي من صميم أدوات السياسة النقدية.

**المطلب الأول: أثر السياسة النقدية على تطور عرض الكتلة النقدية ومقابلاتها**

**أولا: تطور عرض الكتلة النقدية في الجزائر ( 1990-2012 )**

تعتبر الكتلة النقدية أو كمية النقود في اقتصاد معين، العنصر المحدد للدخل القومي ولمستوى الأسعار، ولهذا تهتم السلطات بالكمية النقدية المتداولة في كل وقت.

## دراسة قياسية لأثر النمو الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر (1990-2012)

ورغم محاولات الإصلاحات المتكررة، وإلى حين إصدار قانون النقد القرض 1990، كانت النقود في الجزائر عبارة عن ظاهرة حسابية فقط، ولم تكن أداة إستراتيجية ولم يكن لها أي دور في اتخاذ القرار الاقتصادي.

### 1. مكونات الكتلة النقدية

تتكون الكتلة النقدية في الجزائر من ثلاثة مكونات رئيسية وهي كما يلي:

- **النقود القانونية:** تتشكل النقود الائتمانية (القانونية) من الأوراق النقدية المتداولة الصادرة عن بنك الجزائر، والنقود المساعدة الصادرة عن نفس هذه المؤسسة لفائدة الخزينة، تعتبر النقود الائتمانية الأكثر سيولة في مكونات الكتلة النقدية.

- **الودائع تحت الطلب:** هي العنصر الثاني من مكونات الكتلة النقدية من حيث درجة السيولة، فهي أقل سيولة من النقود القانونية، وتتكون الودائع تحت الطلب من:

✓ الودائع الجارية لدى البنوك التجارية.

✓ الودائع الجارية لدى مراكز البريد و صناديق الادخار.

✓ ودايع الأموال الخاصة لدى الخزينة العمومية.

- **الودائع لأجل:** هي أقل مكونات الكتلة النقدية سيولة، وهي عبارة عن ودايع مجمدة لفترة محددة وتعطي مقابل هذه الودائع فوائد وتتكون من:

✓ الودائع لأجل لدى البنوك.

✓ الودائع لدى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

ويمكن تلخيص تطور الكتلة النقدية في الجدول الآتي، حيث يوضح الجدول تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (1990 - 2012).

الجدول رقم: (03) تطور مكونات الكتلة النقدية للفترة (1990 - 2012).

السنوات	الكتلة النقدية (M <sub>2</sub> )	النقود (M <sub>1</sub> )	النقود القانونية	نسبة النقود القانونية إلى M <sub>2</sub>	الودائع تحت الطلب	نسبة الودائع تحت الطلب إلى M <sub>2</sub>	الودائع لأجل	نسبة شبه النقود إلى M <sub>2</sub>
1990	343.00	270.08	134.94	39.34	135.14	39.40	72.92	21.26
1991	416.20	325.90	157.20	37.77	168.70	40.53	90.30	21.70
1992	515.90	369.70	184.00	35.84	184.90	35.82	146.20	28.34
1993	625.20	443.20	211.30	33.79	231.90	37.09	182.00	29.12
1994	723.70	476.00	223.00	30.81	253.00	34.96	247.70	34.23
1995	799.57	519.11	249.77	31.24	269.34	33.69	280.46	35.07

## دراسة قياسية لأثر النمو الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر (1990-2012)

35.62	325.90	32.59	298.20	31.79	290.90	589.10	915.00	1996
37.80	409.90	31.12	337.40	31.08	337.00	674.40	1084.3	1997
48.10	474.20	27.37	436.00	24.51	435.90	826.30	1592.5	1998
49.41	884.20	25.99	465.20	24.58	414.48	905.20	1789.4	1999
48.17	974.00	27.87	563.70	22.17	484.95	1041.4	2022.4	2000
49.92	1235.0	26.73	661.30	23.33	577.34	1238.5	2473.5	2001
51.18	1485.2	25.90	751.60	22.90	664.85	1407.3	2901.5	2002
51.39	1724.1	25.31	849.04	23.29	781.30	1630.4	3354.9	2003
57.61	1577.5	46.97	1286.2	31.93	874.30	2160.5	3738.0	2004
41.57	1724.2	36.21	1501.7	22.20	921.00	2422.7	4146.9	2005
35.79	1766.1	42.28	2086.2	21.92	1081.6	3167.6	4933.7	2006
29.37	1761.0	49.19	2949.1	21.42	1284.5	4233.6	5994.6	2007
28.62	1991.0	49.23	3424.9	22.13	1540.0	4964.9	6955.9	2008
31.07	2228.9	43.50	3120.4	25.42	1823.8	4944.2	7173.1	2009
30.92	2524.3	43.36	3539.9	25.70	2098.6	5638.5	8162.8	2010
28.07	2787.5	35.21	3495.8	36.72	3645.9	7141.7	9929.2	2011
30.09	3329.8	30.61	3388.2	39.30	4349.6	7737.8	11067.6	2012

المصدر: الوضع النقدية، الإحصائيات المالية والنقدية، النشرة الإحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، 21 مارس 2013، ص 10. عن موقع البنك المركزي: تاريخ الاطلاع

<http://www.bank-of-algeria.dz/stats.htm>

ما يمكن ملاحظته من الجدول السابق أن نسبة شبه النقود عرفت ارتفاع محسوسا منذ 1990، إذ وصلت نسبتها من الكتلة النقدية M2 سنة 1995 إلى 35.07%، وهي أكبر من نسبة النقود القانونية 22.20% ونسبة ودائع تحت الطلب 36.21% وهذا يعود إلى تأثير الإصلاحات المصرفية في سلوك المدخرين بالإضافة إلى السياسة النقدية الصارمة التي أدت إلى امتصاص الفائض النقدي المتداول خارج الجهاز المصرفي ونلاحظ هذه الزيادة منذ 1995، حيث أصبحت شبه النقود تمثل أكبر حصة من الكتلة النقدية M2، ويفسر هذا بأن معظم عمليات التبادل بين الأفراد والمؤسسات أصبحت تتم عن طريق الجهاز المصرفي، ويعود ذلك إلى عمليات التطهير المالي والنقدي التي قامت به السلطات لامتصاص السيولة الفائضة عند التداول، كما يرجع تطور نسب أشباه النقود مقارنة بالسيولة المحلية إلى تحريرها في ظل الإصلاحات الاقتصادية والمالية، كما يعتقد المحللين الاقتصاديين أن ارتفاع نسب أشباه النقود، لا يتوقف فقط على مستوى التنمية الاقتصادية، وتوزيع الدخل الوطني ومدى استعمال الأفراد للخدمات المصرفية، بل يتوقف أيضا على مدى تفضيل المتعاملين الاقتصاديين للسيولة، ثم بدأت في الانخفاض لتصل في سنة 2010 إلى نسبة 30.92%.

ما يمكن ملاحظته من الجدول أعلاه أن الكتلة النقدية (M2) عرفت تزايدا مستمرا منذ بداية الإصلاح النقدي، والذي كان يهدف إلى التحكم في نمو كمية النقود إلا أن الواقع حال دون ذلك، حيث يلاحظ استمرار ارتفاع الكتلة النقدية (M2)،

أما عن مكونات الكتلة النقدية فتطورت كما يلي:

النقود القانونية

## دراسة قياسية لأثر النمو الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر (1990-2012)

- وقد وصلت إلى 6955.90 مليار دج سنة 2008، ولكن عرفت الكتلة النقدية تراجعاً في السداسي الأول من سنة 2009 بنسبة -1.13% اثر ظاهرة نقدية لم تسجل من قبل في الاقتصاد الوطني وهو الأمر الذي يكشف عن حجم الصدمة الخارجية في سنة 2009، والذي

- اثر سلبي على أهداف التوسع في المجاميع النقدية المحددة من طرف السلطة النقدية، حيث حدد مجلس النقد والقرض لسنة 2009 أهداف معدل التوسع في الكتلة النقدية بين 12%- 13%، مع الاحتفاظ بهدف التضخم في حدود 4%،

- أما أشباه النقود (الودائع لأجل) فقد كان تطورها مهما جداً، فقد قدرت سنة 1990 72.92 مليار دج، وفي 1995 280.46 مليار دج أي بنسبة 35.05% وهي بذلك تسجل أعلى نسبة لها في مكونات الكتلة النقدية.

ومن هنا يمكن استنتاج أن هناك تطور مستمر ومتزايد للكتلة النقدية ومكوناتها خلال الفترة الممتدة بين (1990-2012)، حيث كان هناك اقتراب بين نسبة النقود القانونية من النقود الكتابية (الودائع تحت الطلب)، كما أن أشباه النقود (الودائع لأجل) لعبت دوراً مهماً في هذه الفترة، وهذا ما يبين تحول الأعوان الاقتصاديين نحو الادخار.

نضيف إلى التحاليل السابقة، تحليل وهو ذو أهمية كبيرة، ويتمثل في معدل نمو الناتج المحلي الخام وكذلك تطور نسبة السيولة  $M_2$  إلى الناتج المحلي الخام PIB، حيث:

$$\text{نسبة السيولة} = \text{PIB} / M_2$$

والجدول الآتي يوضح تطور نسبة السيولة للفترة (1990-2012).

الجدول رقم (04): تطور معدلات نمو الناتج الداخلي ومعدلات السيولة للفترة (1990-2012)

السنوات	الكتلة النقدية (M2) (مليار دج)	معدل نمو الكتلة النقدية (%)	الناتج الداخلي الخام (PIB) (مليار دج)	معدل الناتج الداخلي الخام (%)	معدل سيولة الاقتصاد (%)

## دراسة قياسية لأثر النمو الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر (1990-2012)

61.87	0,8	554.38	13.94	343.00	1990
48.28	- 1,2	862.13	21.30	416.20	1991
48.00	1,8	1074.69	23.95	515.90	1992
52.55	- 2,1	1189.72	21.53	625.20	1993
48.65	- 0,9	1487.40	15.42	723.70	1994
39.94	3,8	2002.23	10.48	799.57	1995
35.68	4,1	2564.73	14.43	915.00	1996
39.00	1,1	2780.20	18.49	1084.30	1997
56.30	5,1	2828.59	47.21	1592.50	1998
55.10	4	3247.54	12.11	1789.40	1999
49.30	3,2	4102.43	13.17	2022.50	2000
58.10	2,6	4257.31	22.22	2473.50	2001
63.90	4	4540.68	17.39	2901.50	2002
63.70	6,8	5265.93	15.55	3354.40	2003
61.00	4,5	4488.52	11.31	2738.00	2004
55.20	4,4	7559.27	10.82	4146.90	2005
58.00	1,8	8514.80	12.70	4933.70	2006
63.70		9366.60		5994.60	2007
63.00		11077.10		6955.90	2008
70.80		10006.70		7173.10	2009
67.70		12034.50		8162.80	2010
68.57		14480.70		9929.20	2011
				11067.60	2012

### ثانيا: تطور مقابلات الكتلة النقدية

تتمثل مقابلات الكتلة النقدية في " الأصول والديون التي تقابل عملية إصدار العملة من طرف الجهاز المصرفية"، لذلك فالتغيرات التي تطرأ على مستوى الكتلة النقدية يرجع سببها إلى الأجزاء المكونة والمقابلة لها بتغيراتها انخفاضا وارتقا، وتمثل هذه المقابلات حقوقا تظهر في جانب الأصول من ميزانية البنوك، وهذه المقابلات تتكون من عناصر ثلاثة وهي: الأصول الخارجية، القروض المقدمة إلى

الاقتصاد وإلى الخزينة.

#### 1. الأصول الخارجية:

## دراسة قياسية لأثر النمو الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر (1990-2012)

تتيح الأصول الخارجية خلق حقوق على باقي العالم، أي أنها تقيس إمكانيات البلد للتكفل باحتياجاته التي يستوردها في الأجل القصير، وتشمل هذه الأصول مجموع وسائل الدفع الدولية الموجودة لدى الجهاز المصرفي ويتمثل مصدر هذه الأصول في: صادرات السلع والخدمات والمدخيل الصافية لرؤوس الأموال وتحويلات الأشخاص إلى الداخل.

الأجنبية لصالح الخزينة العامة والبنوك، وهو ما يؤدي إلى سحب مقدار من العملة الوطنية من التداول ونقصان في الكتلة النقدية، تعتبر احتياطات الصرف الرسمية أهم مقابل لمجاميع الكتلة النقدية .

### 2. القروض المقدمة إلى الدولة (الخزينة):

تتمثل القروض الممنوحة إلى الدولة الممثلة في الخزينة العمومية، في العناصر الآتية:

- تسبيقات البنك المركزي للخزينة (البنك المركزي).
- الاكتتاب في سندات الخزينة من طرف البنوك التجارية (البنوك التجارية).
- ودائع المؤسسات والأشخاص في حسابات الخزينة ومنها الحسابات البريدية (قروض أخرى).

### 3. القروض المقدمة للاقتصاد الوطني (إعادة التمويل):

هي عبارة عن القروض المقدمة من طرف البنوك إلى الأعوان الاقتصاديين غير الماليين وذلك من أجل مواجهة احتياجاتهم وتميز بين نوعين من هذه القروض:

- القروض المقدمة من طرف البنوك التجارية لصالح الأعوان الاقتصاديين بمقدار معين باستعمال الشيكات أو التحويلات.

- القروض المقدمة من طرف البنك المركزي ( بنك الجزائر) إلى البنوك التجارية لتلبية حاجاتها من السيولة النقدية، حيث يتم تقديم هذه القروض على أساس القيام بإعادة خصم للأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية لقاء تعاملها مع الأعوان الاقتصاديين غير الماليين لبنك الجزائر بصفته الملجأ الأخير.

السنوات	مجموع مقابلات الكتلة النقدية (مليار دج)	الأصول الخارجية (مليار دج)	نسبة الأصول الخارجية إلى مجموع المقابلات %	اعتمادات الدولة (مليار دج)	نسبة اعتمادات الدولة إلى مجموع المقابلات %	اعتماد للاقتصاد (مليار دج)	نسبة الاعتماد إلى مجموع المقابلات %
1990	420.54	6.53	1.55	167.04	39.72	246.97	58.73
1991	510.02	24.28	4.76	159.90	31.35	325.84	63.89
1992	658.71	22.64	3.44	300.57	45.63	335.50	50.93
1993	767.71	19.64	2.56	327.83	68.75	220.24	28.69
1994	834.67	60.30	7.22	468.58	56.13	305.86	36.65
1995	993.40	26.30	2.65	401.50	40.42	565.60	56.93
1996	1004.40	133.90	13.33	280.60	27.94	589.90	58.73
1997	1506.98	243.00	22.76	422.58	28.04	741.40	49.20
1998	1910.10	280.70	14.69	723.20	37.86	906.20	47.44
1999	2168.20	169.60	7.82	847.90	39.10	1150.70	53.07
2000	2447.10	775.90	31.70	677.50	27.68	993.70	40.60
2001	2958.90	1310.8	44.30	569.70	19.25	1078.40	36.44
2002	3601.10	1755.70	48.75	578.60	16.06	1266.80	35.17
2003	4146.20	2342.63	56.49	423.40	10.21	1380.20	23.28
2004	4633.60	3119.20	67.31	20.60-	0.44-	1535.00	33.12
2005	5018.40	4179.40	83.28	939.30-	18.71-	1778.30	35.43
2006	6116.30	5515.00	90.16	1304.1-	21.32-	1905.40	31.15
2007	7427.60	5415.50	99.83	2193.1 -	29.52-	2205.20	29.68
2008	9235.10	10246.9	110.95	3627.3-	39.27-	2615.50	28.32

## دراسة قياسية لأثر النمو الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر (1990-2012)

29.42	3086.50	33.20-	3483.3-	103.77	10886.0	10489.5	2009
27.80	3268.10	29.86-	3510.90-	153.11	11997.0	11754.2	2010
26.17	3726.50	23.92-	3406.60-	97.75	13922.4	14242.3	2011
26.95	4297.50	20.63-	3289.80-	93.68	14940.4	15948.1	2012

الجدول رقم (05): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2012)

المصدر: الوضعية النقدية، الاحصائيات المالية والنقدية، النشرة الاحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، 21 مارس 2013، ص10. عن موقع البنك المركزي:

<http://www.bank-of-algeria.dz/stats.htm>

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسب الأصول الخارجية كانت ضعيفة ابتداء من سنة 1990 وإلى غاية سنة 1993، وهذا لمحدودية عوائد المحروقات خلال تلك الفترة ثم تحسنت بعد ذلك في سنة 1994، لتعود للانخفاض سنة 1995، حيث تقلصت الأصول الخارجية بـ: 34 مليار دج بين نهاية ديسمبر 1994 ونهاية ديسمبر سنة 1995.

وخلال الفترة 1996-1999، عرفت نسب الأصول الخارجية من مجموع مقابلات الكتلة النقدية، تذبذب حيث سجلت سنة 1997 نسبة 22.76%، وفي سنة 1999 انخفضت إلى 7.82% وهذا يرجع إلى انخفاض أسعار النفط، غير أن هذا الظرف لم يستمر طويلا، حيث ارتفع في السنوات الموالية وذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط فبلغت تلك النسبة 31.70% سنة 2000 ثم 44.30% سنة 2001، وقد تم التخلي عن تقديم القروض للدولة حيث بدأت تتناقص ابتداء من سنة 2000 إلى أن أصبحت هذه المبالغ سالبة في سنة 2005 بقيمة - 939,2 مليار دج ونتيجة لتراكم هذه الأصول أنشأت السلطات في سنة 2000 صندوق لضبط موارد المحروقات (خارج الموازنة العامة) والذي يهدف إلى:

- إعادة تشكيل الاحتياطات الخارجية التي استخدمت خلال فترة 1998-1999 التي انخفضت فيها مداخيل المحروقات.

- توطيد استقرار وسلامة الإنفاق العمومي على المدى الطويل.

فأى إيرادات من المحروقات فائضة عن تلك المحددة في الموازنة العامة للدولة تودع في صندوق ضبط الموارد الذي لا يزال في الوقت الحالي غير منفصل عن حساب الخزينة العمومية لدى بنك الجزائر. وقد أدى إنشاء صندوق ضبط الموارد إلى تدفق موارد هامة إليه بلغت 1052,5 مليار دج في نهاية 2003، أي ما يعادل (14.3 مليار دولار) أو ما يعادل 25% من الناتج الداخلي الخام، وقد أدخل قانون المالية لسنة 2004 تسييفات استثنائية من البنك المركزي إلى الخزينة العامة كمصدر إضافي للتدفقات الواردة إلى صندوق ضبط الموارد، وهذا التغيير مرتبط بقانون النقد والقرض لسنة 2003 والذي رخص لبنك الجزائر -لاسيما المادة 46 منه - أن يمنح الخزينة العمومية بصفة استثنائية تسبقا بوجه حصريا لتسيير المديونية العمومية الخارجية.

واستمرت في الارتفاع لتصل سنة 2008 إلى 110.95%، ثم انخفضت سنة 2009 إلى 103.77% وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط بفعل الأزمة المالية العالمية، ثم شهدت تحسنا ملحوظا في سنة 2010 ليصل إلى 153.11%.

ونلاحظ أن نسب اعتمادات الدولة إلى مجموع مقابلات الكتلة النقدية كانت كبيرة انطلاقا من سنة 1990 حتى سنة 1995، لتتخفف سنة 1996 حيث بلغت 27.94% وذلك لانخفاض أسعار النفط في السنوات الأولى وارتفاعها الطفيف سنة 1996، لتعود هذه النسبة إلى الارتفاع حيث وصلت إلى 39.10% سنة 1999 وهذا نتيجة استعمال الخزينة العمومية لموارد إعادة الدولة من بنك الجزائر، وفي سنة 2000 انخفضت بنسبة 27.68% أي بحوالي 12% مقارنة بسنة 1999، وقد بلغت موارد الصندوق كنسبة مئوية إلى الناتج الداخلي الخام في السنوات 2000، 2001، 2002، 2003، على

## دراسة قياسية لأثر النمو الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر (1990-2012)

التوالي 5.7%، 9.5%، 6.2%، 11.1% وبلغت في نهاية 2005 قيمة 1843 مليار دج. واستمرت نسب القروض المقدمة للدولة في الانخفاض السالب الى غاية 2012، بنسبة -20.63%. كما نلاحظ أن نسب الاعتمادات الموجهة للاقتصاد قيم معتبرة في السنوات: 1990، 1991، 1992، لتعود وتنخفض سنة 1993 حيث بلغت 28.69% من مجموع مقابلات الكتلة النقدية، وذلك بسبب الإصلاحات الاقتصادية والمالية في تلك السنة والتي تهدف الى تقليص الائتمان المحلي، ثم عادت هذه النسبة للارتفاع إلى غاية سنة 1999 حيث بلغت 53.07% لتتخفف بعد ذلك ابتداء من سنة 2000 ونظرا لأن أسعار المحروقات كانت أعلى مما تتوقعه قوانين المالية وهو 19 دولار للبرميل بينما أسعار البترول أكبر من ذلك بكثير، فإن سياسة السلطات تمثلت أساسا في حصر استخدام موارد للصندوق في تمويل مدفوعات اهتلاك الدين العمومي.

### المطلب الثاني: اثر السياسة النقدية على التضخم والبطالة

#### أولا: اثر السياسة النقدية على التضخم

أدى انتهاج السياسة النقدية المتشددة إلى انخفاض نسبة السيولة من 49% سنة 1993 إلى 36% سنة 1996، مؤديا بذلك إلى إلغاء الزيادة في السيولة التي تراكمت خلال الفترة (1992\_1996)، حيث ألغيت الحدود القصوى على أسعار الإقراض في السوق النقدي والبنوك التجارية في سياق الانتقال نحو استخدام الأدوات غير المباشرة للتحكم في السيولة. ومن أجل الحد من المسببات النقدية للتضخم المتمثلة في عدم وجود مقابلات للكتلة النقدية عملت السلطات على مكافحة هذه الاختلالات، ولأجل ذلك فإن استخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة بالإضافة إلى سعر الفائدة فقد كان له أثره الكبير الذي سوف نقوم بتحليله. والجدول الموالي يوضح تطور معدل التضخم حسب مؤشر المستوى العام للأسعار في الجزائر العاصمة خلال الفترة 1990-2012

الجدول رقم (06): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2012) الوحدة: %

السنوات	معدلات التضخم	السنوات	معدلات التضخم	السنوات	معدلات التضخم
1990	17.60	1998	4.95	2006	2.31
1991	25.50	1999	2.64	2007	3.68
1992	32.00	2000	0.34	2008	4.86
1993	20.54	2001	4.23	2009	5.74
1994	29.05	2002	1.42	2010	3.91
1995	29.78	2003	2.58	2011	4.52
1996	18.69	2004	3.97	2012	8.89
1997	5.73	2005	1.38		

## دراسة قياسية لأثر النمو الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر (1990-2012)

**المصادر:** مؤشرات أسعار الاستهلاك، الأسعار، إحصائيات القطاع الحقيقي، النشرة الإحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، 21 مارس 2013، ص 29. عن موقع البنك المركزي: <http://www.bank-of-algeria.dz/stats.htm>

نلاحظ أن معدل التضخم في الجزائر كان في ارتفاع مطرد الى أن وصل إلى 32% كأقصى حد له عام 1992، ثم انخفض سنة 1996 ليبلغ نسبة 18.69%، حيث ان التضخم انتقل من تضخم مكبوت إلى تضخم جامح نتيجة إلغاء الرقابة على معظم أسعار السلع الاستهلاكية لتبلغ معدلات التضخم أرقام ثنائية وذلك إلى غاية 1996 وبعدها وصل التضخم إلى مرحلة التضخم الصريح (المكشوف) والذي انخفض فيه معدلات التضخم، وتتمثل أسباب انخفاض معدل التضخم في الجزائر إلى الإجراءات اتخذتها الحكومات المتعاقبة في إطار برنامج التعديل الهيكلي كتحرير الأسعار، وتعديل أسعار الفائدة الحقيقية ورفعها إلى مستويات قياسية سنتي 1994-1995، وتقليص الموازنة العامة إلى مستويات معقولة، والصرامة في تسيير الكتلة النقدية، والبحث في أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط، مما أدى إلى تراجع معدل التضخم في حدود معقولة بل قياسية. ولقد سجلت سنة 2000، نسبة 0.34% كأدنى حد لمعدل التضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال.

ويرجع بلوغ معدل التضخم 4.2% سنة 2001 إلى الارتفاع في نمو الكتلة النقدية بـ 24.9% بسبب برنامج الإنعاش الاقتصادي. كما أن معدل التضخم عرف انخفاضا ملحوظا سنتي 2003، 2004 وقد كان هذا الانخفاض أكثر وضوحا في عام 2005 بمعدل 1.38% نتيجة تراجع معدل نمو الكتلة النقدية إلى 10.9%.

كما عرف معدل التضخم ارتفاعا ملموسا بداية من سنة 2006 بـ 2.31%، إلى غاية 2009، وفي ظل ارتفاع معدل التضخم واصل بنك الجزائر سياسته الخاصة بامتصاص فائض السيولة لدى المصارف باستعمال تقنية استرجاع السيولة ( لسبعة أيام ولثلاثة أشهر) وتسهيله الودائع عن طريق مراجعة معدلات تدخلاته في السوق النقدي في بداية مارس 2009، أي 1.25% بالنسبة لاسترجاع السيولة لثلاثة أشهر، و 0.75% بالنسبة للاسترجاع لسبعة أيام و 0.30% لتسهيله الودائع، كما حدد معدل فائدة يقدر بـ 0.50% على الاحتياطات الاجبارية في منتصف مارس 2009. هذه السياسة ساعدت على انتقال معدل التضخم من 4.8% في ديسمبر 2008 إلى 5.74% في نهاية 2009، والسبب في ذلك ارتفاع نمو الكتلة النقدية بسبب زيادة الأجور، ثم ينخفض إلى 3.91% سنة 2010، ثم عرف معدل التضخم في السنتين الأخيرتين ارتفاع مبالغ فيه، حيث بلغ 4.52% في 2011 و 8.89% في 2012، وتعتبر هذه الأخيرة اعلي نسبة سجلت في الجزائر منذ 1997.

### ثانيا: اثر السياسة النقدية على البطالة

يرتبط هدف التشغيل بهدف تحقيق النمو الاقتصادي، لذا فان عدم تحقيق الهدف الأخير ينعكس سلبا على هدف التشغيل، مما يحمل السياسة النقدية انعكاسا آخر يظهر من خلال تزايد معدلات البطالة<sup>1</sup>. ويمكن تتبع تطور معدلات البطالة في الجزائر من خلال الجدول الموالي.

**الجدول رقم (07): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2012) الوحدة (%)**

السنوات	معدلات البطالة	السنوات	معدلات البطالة	السنوات	معدلات البطالة
---------	----------------	---------	----------------	---------	----------------

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي عبد العزيز طيبة، مرجع سبق ذكره، ص 09.

## دراسة قياسية لأثر النمو الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر (1990-2012)

12.3	2006	28.0	1998	19.2	1990
11.8	2007	29.0	1999	21	1991
11.3	2008	29.8	2000	21.3	1992
10.2	2009	27.3	2001	29.25	1993
10.0	2010	25.7	2002	24.36	1994
	2011	23.7	2003	26.99	1995
	2012	17.7	2004	27.99	1996
		15.3	2005	29.2	1997

المصادر:

لقد ظلت معدلات البطالة طيلة فترة الإصلاح الاقتصادي مرتفعة نسبيا، إذ سجلت سنة 1990 نسبة 19.2%، ثم عرفت هذه النسبة ارتفاع مستمر الى غاية 1993 بنسبة، وفي ظرف سنة انخفضت نسبة البطالة بحوالي 5 وحدات أي 24.36%، ولكن هذا المعدل عرف ارتفاع في سنة 1995، رغم محاولات السلطات النقدية تخفيض معدل اعادة الخضم من اجل زيادة عمليات اعادة الخضم والاقتراض ومن ثم الاستثمار، الا أن هذا الاجراء لم يجد نفعاً في التخفيف من حدة البطالة، نظرا لغياب استثمارات جديدة هامة من جانب المؤسسات العامة أو الخاصة، الى جانب تسريح العمال على اثر عمليات اعادة الهيكلة وحل المؤسسات، حيث تزايدت البطالة الى 29.2 % سنة 1997.

وأمام تفاقم حالة البطالة هذه والتي مست كل فئات العمر، تم إعداد مجموعة من التدابير لمكافحة البطالة، من خلال الشروع في برامج لترقية الشغل، وكذا برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، عرفت معدلات النمو انخفاض ملحوظ في السنوات الاخيرة بعد ان سجل اعلى نسبة عرفها الاقتصاد الجزائري وذلك في سنة 2000 بنسبة 29.8%، وتنخفض هذه النسبة الى ادنى المستويات وصلت الى 10% سنة 2010، في هذه المرحلة تم إنشاء أجهزة شغل مختلفة مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغر ANGEM.

والجدول الموالي يوضح مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

جدول رقم (08) : مناصب الشغل المصرح بها (2008-2009)

النسبة %	التطور	2009	2008	طبيعة المؤسسات
7.96	66986	908046	481060	أجراء
16.17	63385	455398	392013	أرباب العمل
2.18-	1151-	51635	52786	مؤسسات عمومية
34.32	87535	341885	254350	نشاطات الصناعة التقليدية
56.27	216755	17556945	1540209	المجموع

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 16، 2009، ص 10.

ومن خلال ما سبق يظهر ان السياسة النقدية دخلت حسب النظرية الكنزيرية في حل مشكلة البطالة عن طريق تنشيط الطلب الكلي الفعال، ويتطلب ذلك تنشيط الاستثمار عن طريق تخفيض معدلات الفائدة للاقتراب من العمالة الكاملة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> ماجدة صابري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 119.

**المطلب الثالث: اثر السياسة النقدية على سعر الصرف وميزان المدفوعات**

أدت الصدمة البترولية 1986، إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت باختلال مزدوج في موازنة الدولة وفي ميزان المدفوعات على الأخص، نتج عنه تباطؤ في النشاط الاقتصادي بسبب تدني الواردات التي يحتاجها القطاع الإنتاجي، الذي ظل تابعا في هذا المجال للسوق الدولية، وقد بين هذا الوضع أن المشكل ليس ظرفيا بقدر ما هو هيكلي، وذلك لعدم قدرة الاقتصاد على التعديل والتصحيح وفق الوضع الجديد، مما يعني أن النموذج المتبع خلال عقدين تقريبا بلغ حدوده، وعليه يجب إدخال إصلاحات جذرية على مختلف مجالات الاقتصاد الوطني.

**اولا: اثر السياسة النقدية على سعر الصرف:**

أدت أزمة انهيار أسعار البترول سنة 1986 صناع القرار في الاقتصاد الجزائري، فقد هوى السعر من 36 دولار للبرميل سنة 1980 الى 13 دولار للبرميل سنة 1986، ليشهد ارتفاع طفيف سنة 1987 الى 17.7 دولار للبرميل ليعاود الانخفاض الى 14.2 دولار للبرميل سنة 1988، وقد صاحب انخفاض أسعار البترول سنة 1986 تراجع سعر صرف الدولار أمام العملات الرئيسية، ولهذا كانت الأزمة مزدوجة على الاقتصاد الجزائري.<sup>1</sup> والتي تميزت بانخفاض إيرادات الصادرات، وهو ما أثر بشكل مباشر على ميزان المدفوعات، ونتيجة لذلك ما كان على السلطات الا أن تتبع سياسة نشطة لسعر الصرف تضمنت خفض قيمة الدينار الجزائري.

وقد تمت عملية تعديل سعر صرف الدينار وفق للطرق التالية:

يمكن تقديم الجدول التالي الذي يبين تطور وضعية سعر الصرف الجزائري مقابل الدولار الأمريكي

**الجدول رقم: (09) تطور وضعية سعر الصرف الجزائري مقابل الدولار ( 1990 – 2012 )  
الوحدة : (\$)**

السنة	سعر الصرف	السنة	سعر الصرف
1990	12.2	2002	79.72
1991	17.76	2003	72.61
1992	22.8	2004	72.61
1993	24	2005	73.36
1994	42.9	2006	72.64

<sup>1</sup> سمية موري "أثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية- دراسة حالة الجزائر" مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، تخصص مالية دولية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، 2009 ، ص 155.

## دراسة قياسية لأثر النمو الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر (1990-2012)

69.36	2007	52.1	1995
64.56	2008	56.1	1996
72.64	2009	58.4	1997
74.40	2010	60.4	1998
72.85	2011	66.6	1999
77.55	2012	75.26	2000
		79.1	2001

المصدر: سعر الصرف مقابل العملة الصعبة (قيم نهاية الفترة)، الإحصائيات المالية والنقدية، النشرة الإحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، 21 مارس 2013، ص 21. عن موقع البنك المركزي: <http://www.bank-of-algeria.dz/stats.htm>

لقد تمثل الهدف الأساسي للإصلاح النقدي والمالي في إعادة الاعتبار لوظيفة تخصيص الموارد على الصعيدين الداخلي والخارجي وتمت عملية تعديل سعر صرف الدينار وفقا للطرق الآتية:

- **الانزلاق التدريجي:** تمثلت هذه الطريقة في تنظيم انزلاق تدريجي ومراقب، طبق خلال فترة طويلة نسبيا امتدت من نهاية سنة 1987 إلى سبتمبر 1992، حيث انتقل معدل صرف الدينار من 4.9 دج/\$ في نهاية 1987 إلى 17.7 دج/\$ نهاية مارس 1991، حيث تم تسريع عملية الانزلاق، في فترة تطبيق الإصلاحات، وقد استقر هذا الانزلاق عند هذا المستوى طيلة ستة أشهر الموالية قبل اعتماد طريقة التخفيض الصريح.

- **التخفيض الصريح:** طبقت هذه الطريقة بعد أن اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 قرار بتخفيض الدينار بنسبة 22.5% بالنسبة للدولار، وهذا ليصل إلى 22.5 دينار للدولار الواحد، وقد تميز سعر صرف الدينار بالاستقرار حول هذه النسبة لغاية شهر مارس من سنة 1994، ولكن قبل إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي، أجرى تعديل طفيف لم يتعدى نسبة 10%، وكان هذا القرار تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذته مجلس النقد والقرض بتاريخ 10/04/1994 هذا القرار أصبح سعر صرف الدينار يساوي 36 دج/\$، وباستثناء سنة 1994 أين تم تخفيض سعر صرف الدينار بالقيمة السابقة، نلاحظ استقرار في سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار منذ 1994 إلى غاية 2002، حيث بلغ سعر الصرف حوالي 80 دج/\$.

- **طريقة التسعير:** هي نظام للتسعير بالمزاد العلني، استهدف تدعيم قابلية الدينار للتحويل، وهي تعتمد على جلسات يومية تعقد في مقر بنك الجزائر وتجمع ممثلي البنوك التجارية المقيمة برئاسة ممثل بنك الجزائر، مع العلم أنها كانت تعقد أسبوعيا في بداية انطلاقها.

وقد سمحت هذه الطريقة بتحديد سعر الصرف شبه حقيقي يخضع لقانون العرض والطلب، كما سمحت هذه الطريقة بتبيان القدرة على تلبية طلب المتعاملين على العملات الصعبة. وقد بدأت هذه الطريقة في بداية الثلاثي الأخير لسنة 1993 حتى آخر 1995، وتعتبر هذه الطريقة مرحلة تجريبية للبنوك التجارية والبنك المركزي، بالإضافة إلى تمكين الصيارفة من تعميق معارفهم وإدراك أثر المعلومات السياسية والاقتصادية والمالية على سلوك سعر الصرف. كما مكنت في التحضير لإعداد التنظيمات والإجراءات والموارد البشرية الضرورية لإنشاء سوق الصرف.

يقوم رئيس الجلسة بإعلان المبلغ المعروض من طرف بنك الجزائر على المشاركين والمعدل الذي بموجبه يمكنه التنازل عن المبلغ ويكون هذا السعر الافتتاحي مساويا للمبلغ المحدد عند الجلسة السابقة، ويمكن القول أن بنك الجزائر استطاع تسيير معدل الصرف لتحقيق أهداف توفير احتياطي الصرف ووضع سياسة نقدية تتماشى وما ينص عليه مخطط التعديل الهيكلي.

## دراسة قياسية لأثر النمو الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر (1990-2012)

- سوق الصرف ما بين البنوك: من بين أهداف برنامج التصحيح الهيكلي ( 1995\_ 1998 ) إنشاء سوق الصرف ما بين البنوك والتي أنشأت في أواخر سنة 1995 بموجب التنظيم رقم 08/95 المؤرخ في 23 ديسمبر 1995، وانطلقت في نشاطها في جانفي 1996.

وبإقرار ضمان قابلية تحويل الدينار الجزائري بالنسبة للمعاملات الجارية منذ 1997 فإن سوق الصرف الموازي قد أخذ في الانكماش.

كذلك من أجل تقادي الاختلالات، فإن المتدخلين في هذه السوق أصبحوا مطالبين بالتصريح اليومي لوضعيتهم تجاه الصرف لكل عملة أجنبية، إضافة إلى إتباع قواعد الحذر وتحضير المعطيات الإحصائية المتعلقة بالوضعية اليومية لمعاملات الصرف لكل عملة أجنبية حسب تاريخ الاستحقاق.

وفي سنة 2008، شهد سعر الصرف انخفاض كبير اثر الأزمة العالمية قدر بـ 64.56 دج/\$، مؤثرا بذلك على قيمة الصادرات في ظل الطلب المتزايد على مادة النفط. مما أدى إلى التفكير في سياسة تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، لكن هذه الأزمة لم يطل تأثيرها على الاقتصاد الجزائري حيث اقتصر أثرها على الجانب الحقيقي فقط، وهذا ما لمسناه عند عودة ارتفاع قيمة الدولار مما زاد من قيمة صرف الدينار، وذلك بداية من 2009 الى غاية 2012 أي وصل سعر صرف الدينار مقابل الدولار إلى اعلي قيمة منذ سنة 2003 قدرت بـ 77.55 دج/\$.

### ثانياً: اثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات

لقد تميز الوضع الاقتصادي مع نهاية 1988 بتراجع في النمو و ارتفاع معدلات التضخم إضافة إلى ارتفاع معدل البطالة بنسبة كبيرة واستمرار العجز في ميزان المدفوعات بشكل يهدد الاحتياطات، حيث أصبحت هذه الاحتياطات لا تغطي أكثر من شهرين حاجياتنا المستوردة، إضافة إلى خدمات الديون التي كانت تلتهم الجزء الأكبر من حصيلة الصادرات مما أدى إلى عجز في ميزان المدفوعات، والجدول الاتي يوضح رصيد المدفوعات للفترة (1989-2012)

### الجدول رقم: (10) يبين رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (1989-2012)

الوحدة: مليار دولار

السنة	رصيد ميزان المدفوعات	السنة	رصيد ميزان المدفوعات
1989	-0.74	2001	6.19
1990	0.08	2002	3.66
1991	0.50	2003	7.47
1992	0.23	2004	9.25
1993	-0.03	2005	16.94
1994	-4.37	2006	17.73
1995	-6.33	2007	29.55
1996	-2.09	2008	36.99

## دراسة قياسية لأثر النمو الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر (1990-2012)

3.86	2009	-1.17	1997
15.58	2010	-1.79	1998
20.14	2011	2.38	1999
*12.01	*2012	7.57	2000

(\*) : وضعية مؤقتة

المصدر: ميزان المدفوعات، الاحصائيات المالية والنقدية، النشرة الاحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، 21 مارس 2013، ص15. عن موقع البنك المركزي: <http://www.bank-of-algeria.dz/stats.htm>

من خلال الجدول نلاحظ أن:

- رصيد ميزان المدفوعات كان سالبا سنة 1989 وذلك راجع إلى تسجيل العمليات الجارية ( وضعية الميزان التجاري، ميزان الخدمات، العوائد والتحويلات من جانب واحد) قيمة سالبة مقدرة بـ 1081 .

- في سنة 1990 سجل رصيد ميزان المدفوعات فائض قدره 0.08 مليون دولار خاصة في الميزان التجاري نظرا لسيطرة قطاع المحروقات على إجمالي الصادرات رغم تسجيل رصيد رؤوس الأموال طويلة وقصيرة الأجل قيمة سالبة قدرت (-100 مليون دولار) رغم انه حقق فائض سنة 1989،(هذا راجع إلى القروض المستلمة في تلك الفترة، بالإضافة إلى ارتفاع الودائع البنكية، حيث عملت الدولة على سن قوانين تسمح بإنشاء حسابات بالعملة الصعبة) ويرجع ذلك إلى الأوضاع السياسية والاجتماعية التي حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة .

- وحقق سنة 1993 (-0.03 مليار دولار) نتيجة انخفاض صادرات المحروقات بنسبة 9.5% أما تطورات الديون وخدماتها فهي مازالت تشكل عائقا أمام زيادة الاحتياطات الجزائرية وهو ما أدى بالجزائر إلى إعادة الجدولة وتسطير برنامج الاستقرار سنة 1994 ، واستمر العجز في ميزان المدفوعات الى غاية 1995 رغم ارتفاع رصيد الميزان التجاري بإشارة موجبة اما الواردات فقد اخذت اكبر قيمة لها اذ وصلت الى 10.10 مليار دولار والسبب في ذلك راجع الى ارتفاع المواد المستوردة وكذا انخفاض سعر صرف الدولار بالنسبة لبقية العملات.

- وخلال سنتي 1996 و1997 حقق ميزان المدفوعات فائض نتيجة ارتفاع اسعار البترول لاسيما 1997 والتي قدرت بـ 13.18 مليار دولار إضافة الى إعادة جدولة الديون والتمويلات المختلفة بفك الخناق المالي الخارجي وتشكيل احتياطات إجمالية لأول مرة تصل الى 8.04 مليار دولار . يبقى ميزان المدفوعات الجزائري تسيطر عليه المحروقات بنسبة 95% وتبقى الصادرات الأخرى ضعيفة جدا، حيث نلاحظ في سنة 1998 زيادة العجز في ميزان المدفوعات حيث سجل قيمة سالبة مقدرة بـ 1.79 مليار دولار بسبب انخفاض سعر البرميل من النفط الذي وصل إلى 12.97 دولار للبرميل بعد أن كان في سنة 1997 يساوي 19.5 دولار للبرميل.

- وبداية من سنة 2000 نجد أن الميزان التجاري حقق فائض قدره 12.3 مليار دولار إلى غاية 2008 أين سجل أعلى قيمة له مقدرة بـ 40.6 مليار دولار وذلك بفضل ارتفاع أسعار البترول حيث وصل سعر البرميل إلى 99.7 دولار ، كما نلاحظ ان الصادرات خارج المحروقات قد سجلت ارتفاعا ملحوظا وصل الى 1.4 مليار دولار وذلك

- كما نلاحظ أن الصادرات خارج المحروقات قد سجلت ارتفاعا طفيفا لتصل سنة 2008 الى 1.40 مليار دولار، وذلك لأن توقع دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي حيز التنفيذ والانضمام الى

## دراسة قياسية لأثر النمو الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر (1990-2012)

المنظمة العالمية للتجارة تبرزان ضرورة رفع هذه الصادرات لإرساء قواعد دائمة للتنافسية الخارجية للاقتصاد الوطني، وبالتالي تحقيق اندماج أكثر فاعلية للمبادلات الدولية والجهوية منها على وجه الخصوص.

- سجلت سنة 2009 انخفاض في رصيد ميزان المدفوعات قدر بـ 3.86 مليار دولار، وهي أقل قيمة سجلها منذ سنة 2000، وذلك نتيجة الأزمة المالية وانعكاساتها على الاقتصاد الحقيقي. (انخفاض قيمة صرف الدولار مما انعكس على الصادرات النفطية).

- ومع انتعاش سعر الصرف (ارتفاع قيمة الدولار)، شهد رصيد ميزان المدفوعات تحسنا ملحوظا في 2010 و2011 حيث وصل إلى 15.88 و 20.14 مليار دولار، على التوالي، رغم أن الصادرات خارج المحرقات تشكل حوالي 0.02% من إجمالي الصادرات، برهن ذلك على مدى اعتماد الجزائر على اقتصادها الريعي (لارتفاع سعر البرميل من النفط إلى 80.15، 112.9 دولار).

- في سنة 2012 شهد رصيد ميزان المدفوعات عودة الانخفاض الايجابي (12.01\* مليار دولار (حسب القيمة المتوقعة للبنك المركزي) ذلك راجع إلى انخفاض رصيد حساب رأس المال وبأقل قيمة سجلها منذ 1999، قدرت بـ (-3.49\* مليار دولار).

وخلاصة القول أن ميزان المدفوعات حقق منذ مطلع الألفية الثالثة نتائج ايجابية جدا، لكن هذه النتائج تعود بصفة أساسية إلى ارتفاع الصادرات من المحروقات، بفعل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، وهذا ما يؤكد ضعف الاقتصاد الجزائري وهشاشته، بسبب اعتماده على مادة واحدة للتصدير متمثلة في المحروقات، وانخفاض نسبة الصادرات من غير المحروقات، كما أن الاقتصاد الجزائري يبقى عاجز عن تلبية حاجيات السوق الوطنية

### المبحث الثالث: السياسات التنموية في الجزائر (1990\_ 2014)

لقد عرفت الجزائر تطورات هامة وعديدة طرأت على اقتصادها من مرحلة الاقتصاد المخطط مركزيا إلى مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق، حيث أن عملية الانتقال هذه ميزها مباشرة الجزائر لجملة من الإصلاحات الاقتصادية وذلك بمعونة المؤسسات النقدية والمالية الدولية في إطار تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، وعلى ضوء التطورات التي عرفها الاقتصاد الوطني

المطلب الأول: مرحلة ما قبل الإصلاحات

## دراسة قياسية لأثر النمو الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر (1990-2012)

تخللت هذه المرحلة العديد من الفترات نتيجة اختلاف مسيرة الاقتصاد الوطني، ويمكن التطرق الى هذه المراحل حسب التقسيم الزمني الى<sup>1</sup>:

### أولاً: مرحلة الانتظار (1962\_1966)

حيث تميزت هذه الفترة التالية لاستقلال الجزائر بفراغ في النظرية الاقتصادية والنموذج المراد إتباعه ولذلك يصطلح على هذه المرحلة بمرحلة الانتظار، وعلي الرغم من قصر هذه المرحلة إلا أنها كانت مرحلة هامة مهدت وهيئت الظروف لعملية التخطيط المركزي والتدخل الواسع والمهيمن للدولة، رغم ما يميزها من أنها فترة تتسم بضعف المقومات المالية لدولة حديثة الاستقلال، وكذا تدمير للبنية التحتية الضرورية لانطلاق النمو الاقتصادي.\*

### ثانياً: مرحلة التصنيع و النمو الاقتصادي (1967\_1985)

لقد ميز هذه المرحلة تطبيق مجموعة من المخططات التنموية بدءاً بالمخطط الثلاثي (1967\_1969)، الرباعي الأول (1970\_1973)، الرباعي الثاني (1974\_1977)، لتأتي بعد ذلك المرحلة التكميلية (1978\_1980)، وهي مرحلة انتقالية بين المخطط الرباعي الثاني والخماسي الأول، تم فيها استكمال البرامج الاستثمارية التي لم يتم تنفيذها في أجالها طبقاً للمخططات الثلاثة السابقة، وابتداء من سنة 1980 تم الشروع في تطبيق المخطط الخماسي الأول (1980\_1984) والذي ميزه ارتفاع الاعتمادات المالية ومحاولة إحداث التوازن والتكامل بين القطاعين الصناعي والزراعي، فتوقف نسبياً دعم القطاع الصناعي لتعطي الأولوية لباقي القطاعات.

لقد ترتب على هذه السياسة الاقتصادية في الجزائر أداء اقتصادي لا بأس به ، وخاصة في مجال النمو الذي تراوح خلال هذه الفترة ما بين 6% الى 7% في المتوسط السنوي ، تبعه انخفاض في معدلات البطالة التي بلغت 18% سنة 1980، وقد تحقق كذلك هذا النمو بواسطة ارتفاع أسعار النفط ترتب عنها مساهمة هذا القطاع الكبيرة في النمو الاقتصادي.

كما أن هذه السياسات التوسعية المتبعة ترتب عنها بعض الانعكاسات السلبية أثرت فيما بعد على النمو الاقتصادي، حيث أدت إلى وجود سوق داخلية كبيرة لم يستطع الإنتاج الوطني تلبية احتياجاتها في ظل ركود في الإنتاج الوطني في المجال الفلاحي، ومنذ سنة 1980 وبناء على ما ذكرناه من إختلالات شرعت الجزائر في اتخاذ مجموعة من الإجراءات بهدف إعادة التوازن في توزيع الاستثمارات لصالح القطاعات الأخرى غير الصناعية، وقد سمحت هذه الإجراءات المتخذة في ظل ظروف دولية ملائمة (ارتفاع أسعار النفط ) بتحقيق نتائج لا بأس بها وكان أداء النمو الاقتصادي قد تحسن وتم تحقيق نسب لا بأس بها من النمو وصلت إلى حدود 5% خلال النصف الأول من الثمانينيات. ولكن ومع انهيار أسعار النفط في النصف الثاني من الثمانينيات التي كانت تمثل 98% من الصادرات الجزائرية حدث أكبر انهيار اقتصادي في الجزائر مؤدياً إلى خلل مزدوج في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات وأصبح الاقتصاد الجزائري يعاني من خلل هيكلي كبير ولم يستطع التقويم والتعديل ، وبالتالي تعثر مرة أخرى أداء الاقتصاد وأصبحت لأول مرة معدلات نمو الاقتصاد تتسم بالسلبية بعد مرحلة هامة من التطور في مجال النمو يمكن القول عنها أنها كانت مرحلة ذهبية بالنسبة للنمو ، وقد

<sup>1</sup> حاكمي بوحفص، عبد القادر دربال، "أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر، العدد رقم 3، أبريل 2007، ص330. ولمزيد من الاطلاع ارجع الى:

\* عبد اللطيف بن أشنهو، "تجربة التنمية والتخطيط في الجزائر من 1962 إلى 1988"، ص120.

## دراسة قياسية لأثر النمو الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر (1990-2012)

أدت هذه الإختلالات المتلاحقة إلى بلورة جهود الإصلاح الاقتصادي بزعامة المؤسسات الدولية وبالتالي دخل الاقتصاد الجزائري في مرحلة جديدة "الإصلاح

### المطلب الثاني: مرحلة الإصلاحات والتعديل الهيكلي (1986 \_ 1998)

إن السياق التاريخي لعملية الإصلاح في الجزائر مر بثلاثة مراحل أساسية في إطار تطبيق هذا الجيل الأول من الإصلاح المتعلق بالتثبيت والتكيف (التعديل) الهيكلي وهي:

#### أولاً: مرحلة الإصلاحات المحتشمة (1989 \_ 1991)

حيث حاولت السلطات تعزيز جهودها لتصحيح الأوضاع الاقتصادية الكلية التي عرفت إختلالات كبيرة، وعرفت هذه المرحلة أول اقتراب للجزائر من المؤسسات المالية الدولية، وتم التقاهم حول برنامجين بدعم من صندوق النقد الدولي حيث تعتمد الجزائر من خلالها على سياسة لإدارة الطلب أقل ما يقال عنها أنها كانت صارمة من خلال تخفيض قيمة العملة، وبفضل مزيج سياسات تحويل الإنفاق وخفضه مع تحسين أسعار البترول أدى إلى تحسن ميزان الحساب الجاري حيث، تحول من عجز بنسبة 3% من إجمالي الناتج المحلي سنة 1988 إلى فائض 6% سنة 1991 خلال هذه الفترة لم تتمكن الجزائر من تنفيذ برنامج الإصلاح بمساعدة صندوق النقد الدولي خلال 1991 -

#### ثانياً: مرحلة التردد والتراجع في الإصلاح (1992 \_ 1993)

خلال هذه الفترة طبع مسار الإصلاح بطابع التردد والارتخاء بخصوص السياسة الاقتصادية، في الوقت الذي عادت الإختلالات الاقتصادية في الظهور من جديد ولذلك تباطأت خطى الإصلاح الاقتصادي نتيجة انخفاض قيمة العملة وزيادة الإختلالات رغم أن إستراتيجية البلاد كانت تهدف إلى الوفاء تماماً بخدمة الدين الخارجي الذي وصل 30% من حصيللة الصادرات زيادة على الاستهلاك الحكومي الذي زاد بنسبة 2% من إجمالي الناتج المحلي، كما أن الاستثمار الحكومي ارتفع إلى 6% سنة 1994 ونتيجة لذلك انخفضت نسبة الادخار إلى الاستثمار الحكومي بأكثر من 10% من الناتج المحلي أما بالنسبة للإختلالات المالية فقد عرفت الميزانية العامة عجزاً قدره 10% سنة 1993 بسبب عدم تعديل سعر الصرف الذي قلص الإيرادات من الصادرات البترولية وكذا انتشار الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية التي شكلت 5% من الناتج سنة 1992-1993، زيادة على تراجع السلطات قليلاً عن سياسة التشدد المالي مما أثر على التطورات النقدية.

إن التناقض بين سياسات إدارة الطلب التوسعية والتردد في تعديل سعر الصرف إضافة إلى إستراتيجية الدين الخارجي كلها عوامل تؤدي إلى تجنب عملية إعادة الجدولة.

#### ثالثاً: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المتسارعة (1994 \_ 1998)

خلال هذه الفترة حدث تدهور جديد في الإختلالات زيادة على انخفاض أسعار البترول، وتضاؤل فرص الحصول على التمويل الخارجي، مما أدى إلى أزمة في ميزان المدفوعات أدت

## دراسة قياسية لأثر النمو الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر (1990-2012)

بالسلطات العامة إلى صياغة برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي تجسد في إبرام اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي الأولى برنامج الاستقرار الاقتصادي في ماي 1994، والثانية برنامج التعديل الهيكلي في ماي 1995، وخلال هذه الفترة تم ضخ بعض القروض من خلال إعادة جدولة الديون وكان الهدف تخفيض قيمة الدينار استجابة لإشارة التحول إلى اقتصاد السوق وضبط الأوضاع عن طريق إنعاش الاقتصاد.

كما أن برامج التعديل الهيكلي عملت على تهيئة الأرضية اللازمة لتغيير التوجه الاقتصادي الوطني.

### رابعاً: نتائج وانعكاسات الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية وأثره على النمو

مكن الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والمتعلق بالإصلاحات الهيكلية من تحقيق نتائج إيجابية على مستوى التوازنات المالية الكلية بهدف إدراج الجزائر في إطار اقتصاد السوق، وتمكنت من عودة إلى النمو الإيجابي بعد سلسلة المعدلات السلبية التي عرفت الجزائر من 1987 إلى 1994، باستثناء سنة 1989 بنمو قدره 3-4%، ونمو بمعدل 2-2% سنة 1991، وإن كان هذا النمو غير كافي ولا يسمح بالقضاء على المخلفات السلبية لعملية الإصلاح من حيث ارتفاع البطالة وانتشار الفقر، زيادة على أن هذا التطور حدث في الوقت الذي عرفت فيه القطاعات الرئيسية الواعدة بالنمو ضعف كبير مثل القطاع الصناعي والزراعي وقطاع الخدمات.

وعلى الرغم من كل ما ذكرناه إلا أن الاقتصاد الجزائري عرف أداء لا بأس به في ظل مرحلة الإصلاحات وكانت آثاره واضحة على إطار الاقتصاد الكلي والتوازنات المالية وخاصة النمو الاقتصادي.

### المطلب الثالث: مرحلة الإنعاش والنمو الاقتصادي ( 2000-2014 )

إن عودة ارتفاع أسعار المحروقات ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أضفى نوعاً من الراحة المالية حيث برزت مؤشرات إيجابية للاقتصاد الوطني مع مطلع سنة 2000 عكسها بشكل مباشر ارتفاع أسعار النفط حيث وصل 28-5 دولار أي ارتفاع نسبته 59% مقارنة مع سنة 1999، وهذا ما أدى إلى ارتفاع احتياطي الصرف سنة 2000 إلى مستوى 9-11 مليار دولار أي حوالي 170% مقارنة بسنة 1999 وقد سمح هذا الانفراج المالي باستغلاله في بعث النشاط الاقتصادي<sup>1</sup> من خلال سياسة مالية تنموية تركز بالأساس على التوسع في حجم الإنفاق العام، خاصة وأن كل المؤشرات كانت توحى باستمرار وتزايد أسعار النفط على الأقل في المدى المتوسط،

#### 1. مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001\_2004)

<sup>1</sup> مولود حشمان، عائشة مسلم، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر، عن الموقع:

www.hms - koutla.net/.../Growth%20in%20Algeria%20Hachemane%20M.pdf.

وذلك بتاريخ، 27.03.2013.

## دراسة قياسية لأثر النمو الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر (1990-2012)

يعتبر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في ابريل 2001 عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول فترة البرنامج بنسب متفاوتة بلغت قيمته الإجمالية حوالي 535 مليار دج أي ما يقارب

7 مليار دولار، وهو يعتبر برنامجا ضخما قياسا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل اقراره سنة 2000 والمقدر بـ 11,9 مليار دولار، وقد جاء هذا المخطط في اطار سياسة مالية تنموية، عبر عنها ارتفاع نسبة الإنفاق العمومي من الناتج المحلي الخام من 28-31% سنة 2000 إلى حوالي 34,87% سنة 2003. فمبلغ 155 مليار دولار الذي تم اعتماده خارج ميزانية الدولة لتمويل هذا البرنامج يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كينزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى.

و ارتفاع نسب النمو الاقتصادي إلى مستويات مقبولة، إذ بلغت نسبة 1.2 % سنة 2003 ، نفس الشيء عرفته مستويات التشغيل أين

### 2. مخطط دعم النمو الاقتصادي: 2005\*2009

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي التي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة في ذلك الوقت.

وعلاوة على حجم النشاطات التي سيفيد بها أداة الإنجاز الوطنية يخصص هذا البرنامج أكثر من 1500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال دعم التنمية الفلاحية والريفية، وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل و تسيير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليون دج لنفس الغرض.

كما ستعبي التنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء و تطوير الصناعة البتروكيمياوية وتحديث المؤسسات العمومية.

أما تشجيع إنشاء مناصب شغل فيستفيد من 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمراقبة الإدماج المهني لخريجي الجامعات و مراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل (عقود ما قبل التشغيل) و ستضاف نتائج التسهيلات العمومية لإنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيذرها تنفيذ البرنامج الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي. كل ذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء ثلاث ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمس المقبلة.

وعلى صعيد آخر يخصص البرنامج مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم و استعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية.

المبحث الرابع: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي باستخدام شعاع الانحدار الذاتي (var)  
المطلب الأول: التعريف بال نماذج القياسية  
الأساليب القياسية المتبعة في الدراسة

سيتم في هذه الدراسة الإعتماد على إختبار التكامل المشترك واختبر لكن قبل التطرق إلى عرض طريقة التكامل المشترك لابد لنا أولاً التعرف على السلاسل الزمنية غير المستقرة وإختبارات الكشف عن عدم السكون في سلسلة زمنية، ذلك أن طريقة التكامل المشترك تُعنى بمثل هذه النماذج.

#### تعريف السلاسل الزمنية غير المستقرة

يُمكن القول عن سلسلة زمنية مستقرة إذا كانت مستوياتها تتغير مع الزمن دون أن يتغير المستوى المتوسط فيها، وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبياً؛ أي أن السلسلة لا يوجد فيها اتجاه لا نحو الزيادة ولا نحو النقصان. أمّا السلسلة الزمنية غير المستقرة فإنّ المستوى المتوسط فيها يتغير باستمرار سواء نحو الزيادة أو النقصان.<sup>1</sup>

#### الخصائص الإحصائية لصفة إستقرار السلاسل الزمنية

نقول عن سلسلة زمنية أنها ذات معنى واسع للإستقرار أو ذات تباين مشترك مستقر إذا كانت أوساطها، وتبايناتها مشتركة عبر الزمن؛ أي إذا توفر ما يلي:<sup>2</sup>

$$- \text{تذبذب حول متوسط حسابي ثابت عبر الزمن: } E(Y_t) = E(Y_{t+k}) = U$$

$$- \text{ثبات التباين عبر الزمن: } \sigma^2 = \text{Var}(Y_t) = \text{Var}(Y_{t+k}) = E[(Y_t - E(Y_t))^2] = E[(Y_{t+k} - E(Y_{t+k}))^2]$$

- أن يكون التباين المشترك ( التباين المشترك ) بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يُحسب عند التباين؛ أي الفرق بين الفترة  $t_1$  و  $t_2$  وليس على  $t_2$  و  $t_1$  .  
 $\text{cov}(Y_t, Y_{t+k}) = E[(Y_t - U)(Y_{t+k} - U)] = \text{cov}(Y_{t+k}, Y_{t+k+s})$

ومن هنا يمكن القول أن صفة سلسلة زمنية خالفت هذه الشروط تكون بذلك سلسلة زمنية غير مستقرة.

#### إختبارات الكشف عن إستقرارية سلسلة زمنية

يوجد هناك العديد من المعايير التي تُستخدم في إختبار صفة الإستقرار في السلسلة الزمنية، سواء يكون ذلك من ملاحظة الشكل البياني أو من خلال إجراء بعض الإختبارات الإحصائية. إذ أن أول شيء يُمكن القيام به هو النظر إلى الرسم البياني لسلسلة الزمنية الملاحظة، فإذا لاحظنا بوضوح تصاعد أو تنازل في الإتجاه العام للسلسلة تكون الأوساط العينية لمختلف العينات الجزئية مُختلفة نظامياً،

<sup>1</sup> عبد العزيز شرابي، تقنيات التنبؤ، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2002، ص 31.  
<sup>2</sup> تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي - دراسة نظرية مدعمة بأمثلة وتمارين- الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 173.

## دراسة قياسية لأثر النمو الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر (1990-2012)

وهذا يعني عدم إمكانية تعميم الملاحظات على سيرة مستقرة، والتي تستلزم نفس القيمة للوسط  $E(Y_t)$  بالنسبة لكل فترة  $t$ ؛ أي يكون  $E(Y_t)$  غير ثابت بالنسبة للزمن، إذا فشلنا في تحديد استقرار السلسلة الميدانية من الرسم البياني فإنه يوجد هناك مجموعة من الطرق مثل: دالة الارتباط الذاتي للعينة أو ما يُسمى ببيان الارتباط (*Correlogram*)، إختبار جذر الوحدة، وهو الذي سيتم التركيز عليه وإستخدامه في الدراسة.

### 1- إختبارات جذر الوحدة للإستقرارية

إنَّ إختبارات جذر الوحدة لا تعمل فقط عند الكشف عن عدم إستقرارية السلاسل الزمنية، لكن تقوم أيضا بتحديد نوعية عدم الإستقرار الموجود، وبالتالي إيجاد أحسن طريقة من أجل جعل السلسلة مستقرة. وتقسّم النماذج أو السلاسل الزمنية غير المستقرة إلى نوعين:

**النموذج  $T.S$  (*TrendStationary*):** وهذه النماذج غير مستقرة، وتبرز عدم إستقرارية تحديدية، حيث تأخذ الشكل:  $Y_t = f(t) + \varepsilon_t$  حيث يعبر  $f(t)$  عن دالة كثير حدود للزمن، و  $\varepsilon_t$  تشويش أبيض، وأكثر هذه النماذج إنتشارا يأخذ شكل كثير حدود من الدرجة الأولى ويكتب على الشكل:

$$Y_t = q_0 + q_1 t + \varepsilon_t$$

يلاحظ أن وسط هذا النموذج  $E(Y_t)$  مرتبط بالزمن وبالتالي فهو غير مستقر، ويمكن جعله مستقرا بتقدير المعالم  $q_1 \cdot \hat{q}_0$  بطريقة المربعات الصغرى وطرح المقدار  $q_0 + q_1 t$  من  $Y_t$  أي:

$$Y_t - \left( \hat{q}_0 + \hat{q}_1 t \right)$$

**النموذج  $DS$  (*DifferenryStationary*):** تُعتبر هذه النماذج أيضاً غير مستقرة وتُبرز عدم إستقرارية عشوائية (*Stochastique*) تكون على الشكل التالي:  $Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$  حيث يُمكن حلها باستعمال الفروقات أي:  $(1 - \beta)^2 Y_t = \beta + \varepsilon_t$

حيث:  $\beta$ : ثابت حقيقي

$\beta$ : معامل التأخير و  $d$ : درجة الفروقات.

### 2- إختبار ديكي-فولر *Test de Dickey-Fuller*:

يُعتبر إختبار *Dickey-Fuller* من أهم إختبارات الكشف عن إستقرارية السلاسل الزمنية، من خلال تحديد مركبة الإتجاه العام، سواء كانت تحديدية أو عشوائية، كما أن هذا الإختبار لا يُستعمل فقط عند الكشف عن مركبة الإتجاه العام بل إنه يُساعد على تحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسلة مستقرة.

ويَعتمد إختبار ديكي- فولر (*Dickey-Fuller*) على ثلاثة عناصر أساسية:<sup>2</sup>

- صيغة النموذج. - حجم العينة؛ أي عدد مستويات السلسلة الزمنية. - مستوى العينة.

فإذا بدأنا بالنموذج التالي والذي يُطلق عليه نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى  $AR(1)$ ، والذي يُكتب من الشكل:  $Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t$

حيث تُمثل  $\varepsilon_t$ : حد الخطأ العشوائي والذي يُفترض أنه يتبع توزيعاً طبيعياً بوسط حسابي معدوم ( $0 =$ ) وتباين ثابت، وقيم غير مُرتبطة (وفي هذه الحالة يُسمى بحد الخطأ أو التشويش الأبيض). ومن هذه الصيغة يُمكن ملاحظة أن معامل الانحدار يساوي الواحد، مما يؤدي إلى وجود مشكلة جذر الوحدة، وبالتالي عدم إستقرار بيانات السلسلة الزمنية، حيث يُوجد إتجاه في البيانات.

<sup>1</sup> اسعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة ورقلة، ص 142.  
<sup>2</sup> عبد القادر محمد عبد القدر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 656.

## دراسة قياسية لأثر النمو الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر (1990-2012)

وبالتالي إذا قمنا بتقدير الصيغة التالية:  $Y_t = PY_{t-1} + \varepsilon_t$  واتضح أن  $P=1$  فإن المتغير  $Y_t$  يُعاني من مشكلة جذر الوحدة ويُعاني من مشكلة عدم الاستقرار. ويستخدم في إجراء اختبار *Dickey-Fuller* ثلاثة صيغ يُمكن كتابتها كما يلي:

1- صيغة السير العشوائي البسيط لا تحتوي مثل هذه الصيغة لا على حد ثابت ولا على اتجاه زمني ونكتب:

$$Y_t = PY_{t-1} + \varepsilon_t$$

2- صيغة السير العشوائي مع حد ثابت:  $Y_t = PY_{t-1} + \alpha + \varepsilon_t$

3- صيغة السير العشوائي مع حد ثابت واتجاه زمني:  $Y_t = PY_{t-1} + \alpha + \beta t + \varepsilon_t$

وبطرح  $Y_{t-1}$  من طرفي المعادلات السابقة نتحصل على الصيغ التالية:

$$\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \alpha + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

$$\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \alpha + b_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

حيث:  $\phi = P - 1$

وبعد معرفة صيغ الاختبار، يتم اختبار الفرضيتين:

$$H_0 : \phi = 0$$

$$H_1 : \phi \neq 0$$

أي نقوم باختبار الفرض الصفري ( فرضية العدم ) بوجود جذر الوحدة في السلسلة وبالتالي تكون غير ساكنة ( أو غير مستقرة ) وهذا بالنسبة لجميع النماذج.

بالنسبة للنموذج (3) إذا تم قبول  $H_1$  وكان  $\beta$  يختلف معنوياً عن الصفر فإن المسار يحتوي على مركبة اتجاه عام، ويُمكن جعل النموذج مستقراً وهذا بحساب البواقي بالنسبة لمركبة الاتجاه العام المقدر بطريقة المربعات الصغرى.

إذا كانت المركبة ذات اتجاه خطي أما إذا كانت شكل أسّي فيجب إجراء تحويل لوغاريتمياً.

وقد وضع *Dickey-Fuller* لهذا الاختبار قيم مُجدولة، حيث يعتمد أساساً على القيمة  $(P-1)$  عوضاً عن  $P$  ويتم بالطبع الحفاظ على نفس مبدأ الاختبار أي:  $H_0 : P-1=0$

بحيث إذا تم طرح  $Y_{t-1}$  من طرفي المعادلة رقم (1)  $(Y_t = PY_{t-1} + \varepsilon_t)$

يُمكن كتابته كما يلي:

$$Y_t - Y_{t-1} = (P-1)Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

ونفس الشيء بالنسبة للمعادلات الأخرى.

يتم التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية للمعلمة  $\phi$  بالنسبة للنماذج (1)، (2) و(3) ثم نقوم

$$\tau_\phi = \frac{\phi}{\delta_\phi} \quad \text{كما يلي:}$$

حيث:  $\delta_\phi$  الخطأ المعياري للمعلمة المقدر.

## دراسة قياسية لأثر النمو الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر (1990-2012)

فإذا كانت القيمة المحسوبة ( $\tau$ ) أصغر بالقيمة المطلقة من القيمة الجدولية عند مستويات المعنوية المختلفة تقبل الفرضية ( $H_0 : \lambda = 0$ ) أي أن هناك جذر أحادي بالسلسلة وبالتالي فهي غير مستقرة.

ويتم قبول الفرض البديل ( $\lambda \neq 0$ ) والذي يعني تحديداً خلو بيانات السلسلة من جذر الوحدة إذا كانت قيمة ( $\tau_\phi$ ) المحسوبة تتجاوز القيمة الجدولية.

غير أن إختبار  $DF$  لا يُصبح ملائماً إذا وجدت مشكلة إرتباط ذاتي بين الأخطاء وذلك بالرغم من كَوْن بيانات المتغيرات المُدرجة في العلاقة قد تكون مستقرة وفي هذه الحالة يتم اللجوء إلى إختبار آخر يُسمى إختبار ديكي- فولر المطور (الموسع).

### ب- إختبار ديكي- فولر المطور ( $ADF$ ):

إنَّ الإختبار السابق لـ  $DF$  يُفترض أنَّ  $\varepsilon_t$  تشويش أبيض (*bruit blanc*)، بمعنى أن هناك إمكانية وجود ارتباط بين الأخطاء، ولهذا تم تطويره سنة 1981 وأصبح يُسمى إختبار  $ADF$  (*Dickey Fuller Augmentes*)<sup>1</sup> ويُطبق بنفس طريقة إختبار  $DF$  حيث يتم تقدير النماذج التالية بطريقة المربعات الصغرى وتحت فرضية العدم ( $H_0 : \lambda = 0$ ).

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^P \phi_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (4)$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^P \phi_j \Delta Y_{t-j} \alpha + \varepsilon_t \dots \dots \dots (5)$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^P \phi_j \Delta Y_{t-j} + \alpha + \beta_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (6)$$

حيث يتم تحديد قيمة التأخير (عدد الفجوات الزمنية) باستعمال معايير أهمها: <sup>2</sup>معياري *Akaike* ومعياري *Schwarz* تقوم بمقارنة إحصائية  $(\tau)$  *Dickey-Fuller* المقدرة للمعلمة مع القيم الجدولية لـ (*Dickey and Fuller*) والمطورة أيضاً بواسطة *MacKinnon*، فإن كانت القيمة المطلقة لإحصائية ( $\tau$ ) المقدرة تتجاوز القيم الحرجة لـ ( $DF$ ) فإنها تكون معنوية إحصائياً ونرفض فرض العدم بوجود جذر الوحدة في السلسلة، أي أنها ساكنة والعكس صحيح.

### التكامل المشترك

ظَهَرَت تقنية التكامل المشترك أو المُتزامن\* (*Cointegration*) في أواسط الثمانيات من القرن الماضي، وهذا من طرف *Granger* سنة 1983، ثم *Engel* و *Granger* سنة 1987، ولقد اعتبره الكثير من الاقتصاديين كمفهوم جديد وله أهمية كبرى في القياس الاقتصادي وتحليل السلاسل الزمنية.<sup>3</sup>

وقد إرتكز تطورها بنقطة بداية (قبل كل شيء) على صحة فرضية إستقرار السلاسل الزمنية، وهي تلك العملية التي تقوم على دمج ما بين تقنية بوكس-جينكيز والتقارب الديناميكي لنماذج تصحيح الخطأ.

<sup>1</sup> Régis Bourbonnais, *Econométrie*, Dunod, paris, 2006, P 232.

<sup>2</sup> إلى جانب هذين المعيارين توجد معايير أخرى يتم العمل بها من أجل تحديد عدد درجات التأخير ومنها: *Final prediction error, Hannan-quinn information criterion.*

<sup>3</sup> Régis Bourbonnais, op, cit, p 275.

## دراسة قياسية لأثر النمو الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر (1990-2012)

وتجدر الإشارة إلى أن وجود التكامل المشترك مُرتبط بإختبارات جذر الوحدة وذلك من أجل التَّحَقُّق من إستقرار السلاسل الزمنية فرادى (كل على حدى)، وبالتالي التَّكَّاد من وجود تكامل متزامن بين مَسارات السلاسل الزمنية.

من ما سبق يُمكن القول أن طُرُق تَحليل التكامل المشترك تَسْمَح لنا بالتَّعْرِف بِوُضُوح على العلاقة الحقيقية بين متغيرين (سلسلتين) وذلك بإيجاد شُعاع التكامل المشترك بين السلسلتين وإزالته إذا اقتضى الأمر ذلك.

### شروط التكامل المشترك:

نَقول عن سلسلتين  $X_t$  و  $Y_t$  أنهما متكاملتان إذا تَحقق الشرطين التاليين:<sup>1</sup>

- إذا خضعتا إلى إتجاه عشوائي له نفس رتبة التكامل  $d$ .
- التَّوليفة الخطية لهاتين السلسلتين تَسْمَح بالحصول على سلسلة ذات رتبة تكامل (فرق) أقل.

فإذا كان لدينا:

$$X_t \rightarrow I(d)$$

$$Y_t \rightarrow I(d)$$

$$\text{حيث: } \alpha_1 X_t + \alpha_2 Y_t \rightarrow I(d.b) \text{ مع } d \geq b > 0$$

$$\text{ونكتب: } X_t, Y_t \rightarrow I(d.b)$$

حيث يُمثل  $[\alpha_1, \alpha_2]$  الشعاع الناتج عن علاقة التكامل المشترك (شعاع الإدماج)

ومنه في حالة وجود  $K$  متغيرة ( $K \geq 2$ )، لدينا:

$$X_{1t} \rightarrow I(d)$$

$$X_{2t} \rightarrow I(d)$$

$$X_{kt} \rightarrow I(d)$$

إن وجد شعاع  $\alpha = [\alpha_1, \alpha_2, \dots, \alpha_k]$  ذو بعد  $(k.1)$  فإن  $\alpha X_t \rightarrow I(d.b)$  إذن المتغيرات  $k$  متكاملة تكاملاً مشتركاً وشعاع التكامل المشترك هو  $\alpha$ .

$$\text{حيث: } X_t \rightarrow CI(d-b) \text{ مع } b > 0$$

### خطوات التكامل المشترك:

يُمكن تَلْخِص خُطوات التكامل المشترك حسب الخطوات التالية:

قَبْل كل شيء نقوم بِعَرْض التَّمثِلات البيانية للسلاسل محل الدراسة، وذلك من أجل أخذ فكرة عامة، لكن لا يتم ذلك بِوُضُوح على سلوك السلاسل، وعلية يُمكن أن تكون أمام خَطَر التكامل المشترك فإذا كان لدينا سلسلتان واحدة مستقرة (متكاملة من الرتبة 0) والأخرى متكاملة من الرتبة الأولى، فهنا لا يمكن الملاحظة بوضوح بيانياً، ذلك أن السلسلتان متقاربتان. وعموماً تكون خطوات التكامل المشترك كما يلي:

<sup>1</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 670.

## دراسة قياسية لأثر النمو الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر (1990-2012)

- **الخطوة الأولى:** تحديد رتبة تكامل سلسلة زمنية على جدى وذلك عن طريق اختبار *Dickey-Fuller*، فإذا كانت كل السلاسل مُتكاملة من نفس الرتبة تكون أمام وجود التكامل المشترك.
- **الخطوة الثانية:** اختبار عدد علاقات التكامل المشترك.
- إذا ثبت وجود علاقة تكامل مشترك (علاقة واحدة)، إذن نستعمل مدخل *Engel-Granger*.
- إذا وُجد أكثر من علاقة للتكامل المشترك نستعمل مدخل *Johansen*.
- **الخطوة الثالثة:** إذا كانت هناك علاقة تكامل مشترك مُؤكدة ننتقل إلى مرحلة التقدير عن طريق تقديم نموذج تصحيح الخطأ، أو نموذج شعاع الإنحدار الذاتي.

### المطلب الثاني: الدراسة التطبيقية

المتغيرات المعتمدة في الدراسة

**الناتج المحلي الاجمالي (Gdb):** مجموع النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما، خلال فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة.

**القروض الممنوحة للاقتصاد (Ceco):** وهي القروض التي يمنحها البنك المركزي للقطاع العام والخاص لتمويل المشاريع.

**القروض الممنوحة للدولة (Calg):** وتمثل القروض التي يمنحها البنك المركزي للخرينة.

**M<sub>1</sub>:** المتاحات النقدية: وهي مجموع وسائل الدفع (الأوراق النقدية+ التجزئة والودائع تحت الطلب لدى البنوك والشيكات البريدية والخرينة)

**M<sub>2</sub>:** الكتلة النقدية: وهي تضم M<sub>1</sub> والتوظيفات السائلة قصيرة الأجل المسيرة من طرف البنوك والخرينة المعطيات الخاصة بهذه المتغيرات فصلية للفترة مابين (2012/1990)

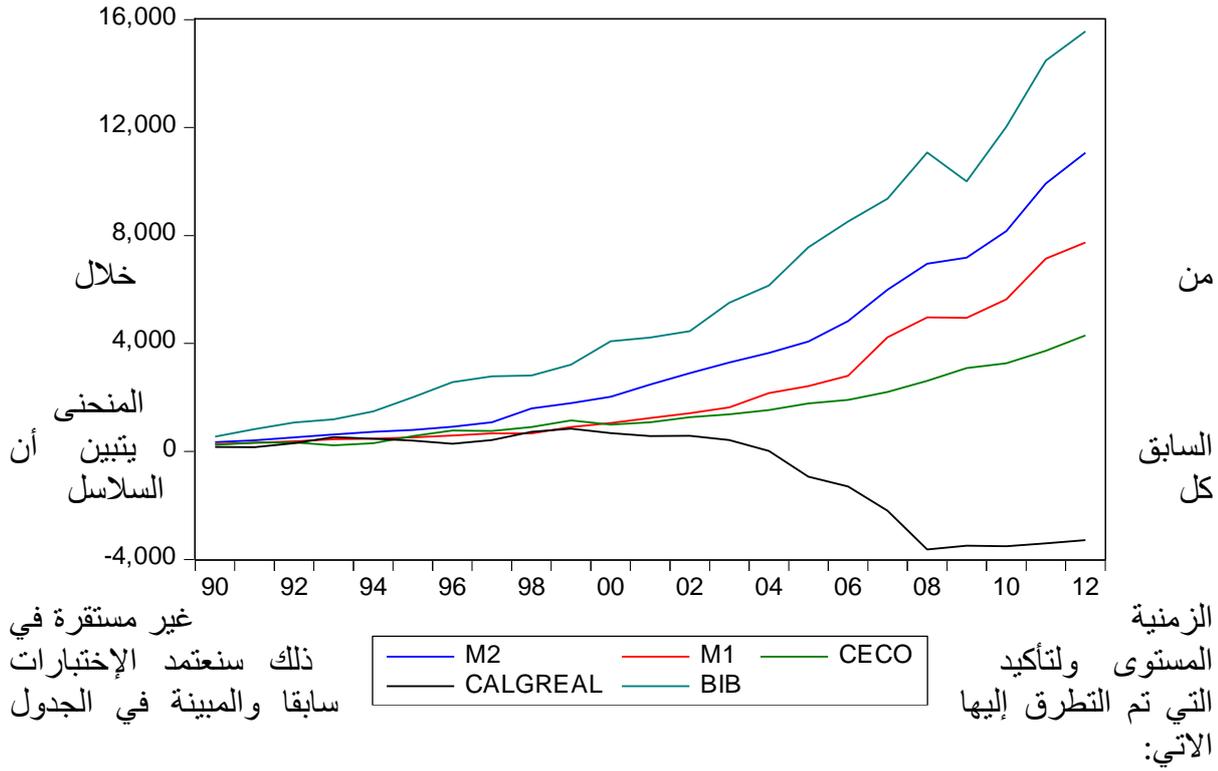
أولاً: دراسة إستقرارية السلاسل المستخدمة في الدراسة

كما ذكرنا سابقاً فإن أهم شيء هو معرفة هل السلاسل الزمنية مستقرة أم لا لأن عدم استقرارها معنا وجود اتجاه عام وهذا ما سيعطينا نتائج غير حقيقية، وبما أن هناك العديد من الإختبارات المعتمدة لمعرفة مدى إستقرارية السلاسل الزمنية فأننا سنعتمد على إختبار ديكي فولر المطور وإختبار فيليب براون، وقبل ذلك سنقوم بادراج منحنى بياني يبين تطور السلسلة والذي يمكن أيضاً من خلاله معرفة هل السلاسل الزمنية مستقرة أم لا.

1- التحليل البياني للسلاسل الزمنية محل الدراسة.

المنحنى رقم 11: تطور السلاسل الزمنية

## دراسة قياسية لأثر النمو الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر (1990-2012)



### نتائج إختبار جذر الوحدة للمستويات ولل فروق الأولى باستخدام ADF و PP

إختبار ديكي فولر الموسع ADF				
إختبار الفروق الأولى بقطاع وإتجاه عام	إختبار الفروق الأولى بقطاع	إختبار المستوى بقطاع وإتجاه عام	إختبار المستوى بقطاع	المتغير
-3.935185	.0411153-	1.105312	4.662089	Ceco
-5.815471	-4.186913	-0.482460	2.394973	bib
-3.804963	-3.756035	1.364616	6.320908	M2
-3.715449	.6425373-	-1.453267	0.417175	Calg
-4.550060	.7991873-	0.270766	3.597510	1M
إختبار فليب براون PP				
إختبار الفروق الأولى بقطاع وإتجاه عام	إختبار الفروق الأولى بقطاع	إختبار المستوى بقطاع وإتجاه عام	إختبار المستوى بقطاع	المتغير
-3.885977	-3.129383	5.479544	15.91602	Ceco

## دراسة قياسية لأثر النمو الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر (1990-2012)

-11.76864	-4.184038	1.930110	8.053594	<b>bib</b>
-4.777284	-3.645444	4.978714	16.95747	<b>M2</b>
.7288133-	.6228623-	-1.551765	-0.008864	<b>Calg</b>
-5.940866	-3.174907	1.834776	6.573566	<b>M1</b>
القيم الحرجة :				
-3.788030		-4.440739	-3.769597	1% عند مستوى معنوية
				4.467895 -
- 3.644963	-3.012363	-3.632896	-3.004861	5% عند مستوى معنوية
-3.261452		- 2.646119-2.642242-3.254671		10% عند مستوى معنوية

من خلال الجدول السابق يمكن أن نلاحظ ما يلي:  
من خلال النتائج المبينة في **الجدول رقم** نخلص الى عدم إمكانية رفض فرض العدم وذلك لوجود جذر الوحدة للمستويات في السلاسل في السلاسل الزمنية محل الدراسة عند مستوى معنوية 5 بالمائة. الأمر الذي يبين ان السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى وبالتالي فهناك إمكانية إلى الانتقال إلى إختبار التكامل المشترك بين كل متغير تابع والمتغير المستقل وذلك بعد تحويل السلاسل الزمنية إلى سلاسل مستقرة، بإعتماد طريقة الفروق الأولى.

### إختبار التكامل المشترك:

الجدول رقم: (03) إختبار التكامل المشترك بين الناتج المحلي والكتلة النقدية m1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.569554	27.18652	15.49471	0.0006
At most 1 *	0.403331	10.32787	3.841466	0.0013
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
None *	0.569554	16.85865	14.26460	0.0190
At most 1 *	0.403331	10.32787	3.841466	0.0013
Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ ان هناك متجهين للتكامل المشترك بين الناتج المحلي والكتلة النقدية m1.

الجدول رقم: (04) إختبار التكامل المشترك بين الناتج المحلي والكتلة النقدية m2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.635311	30.01795	15.49471	0.0002
At most 1 *	0.388712	9.843752	3.841466	0.0017
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.635311	20.17420	14.26460	0.0052
At most 1 *	0.388712	9.843752	3.841466	0.0017

## دراسة قياسية لأثر النمو الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر (1990-2012)

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level	
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level	
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values	

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ ان هناك متجهين للتكامل المشترك بين الناتج المحلي والكتلة النقدية m2.

الجدول رقم: (04) إختبار التكامل المشترك بين الناتج المحلي والقروض الموجهة للإقتصاد Ceco

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.706239	38.80160	15.49471	0.0000
At most 1 *	0.510852	14.30180	3.841466	0.0002
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.706239	24.49981	14.26460	0.0009
At most 1 *	0.510852	14.30180	3.841466	0.0002
Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك متجهين للتكامل المشترك بين الناتج المحلي والقروض الممنوحة للإقتصاد.

الجدول رقم: (05) إختبار التكامل المشترك بين الناتج المحلي والقروض الموجهة للدولة Calg

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.574945	26.42332	15.49471	0.0008
At most 1 *	0.372260	9.312570	3.841466	0.0023
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.574945	17.11074	14.26460	0.0173
At most 1 *	0.372260	9.312570	3.841466	0.0023
Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك متجهين للتكامل المشترك بين الناتج المحلي والقروض الممنوحة للدولة.

وبهذا، نجد أن هناك تكاملا مشتركا بين مؤشرات السياسة النقدية المدروسة وبين المتغير التابع، وتقيد هذه النتيجة أنه توجد علاقة طويلة وقصيرة الأجل بين النمو ومؤشرات السياسة النقدية، لذلك سيتم القيام بإختبار السببية بين المتغيرات ومعدل النمو.

### إختبار السببية

الجدول رقم: (06) إختبار السببية بين الناتج المحلي الاجمالي ومؤشرات السياسة النقدية

Pairwise Granger Causality Tests

## دراسة قياسية لأثر النمو الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر (1990-2012)

Date: 04/29/13 Time: 23:09			
Sample: 1990 2012			
2Lags:			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DCALGREAL does not Granger Cause DBIB	0 2	0.85864	0.3664
DBIB does not Granger Cause DCALGREAL		0.36221	0.5548
DCECO does not Granger Cause DBIB	0 2	2.23256	0.1525
DBIB does not Granger Cause DCECO		8.05714	0.0109
DM1 does not Granger Cause DBIB	0 2	3.54171	0.0761
DBIB does not Granger Cause DM1		0.29220	0.5954
DM2 does not Granger Cause DBIB	0 2	0.05559	0.1016
DBIB does not Granger Cause DM2		.977023	0.8163

بعد القيام بإختبار السببية أظهرت نتائج الإختبار الموضحة في الجدول أعلاه وبعد مقارنة القيم المحسوبة مع القيم الجدولية لـ F ما يلي:

- لا يوجد أي علاقة سببية بين القروض المقدمة للدولة والنمو الاقتصادي وذلك في الإتجاهين.  
- توجد علاقة سببية في إتجاه واحد ما بين القروض الموجهة للاقتصاد والنمو حيث أن قيمة معامل فيشر كبيرة في إتجاه العلاقة بين النمو والقروض وهذا ما يؤكد الواقع الاقتصادي حيث أن إرتفاع معدلات النمو الاقتصادي بسبب إرتفاع اسعار البترول أدى الى زيادة كبيرة في قيمة القروض الموجهة للاقتصاد بهدف دعم مسيرة التنمية

- وجود علاقة سببية بين عرض النقود m1 والنمو الإقتصادي وذلك من الناتج المحلي إلى عرض النقود m1.

- وجود علاقة سببية بين عرض النقود m2 والنمو الإقتصادي وذلك من الناتج المحلي إلى عرض النقود m2.

وبما أن إختبار السببية يوضح إتجاه العلاقة فقط بين المتغيرات ولا يوضح مقدار التأثير بين المتغيرات، فإننا سنعمد إختبار الانحدار الذاتي للمتجه (شعاع الانحدار الذاتي var). لكن قبل القيام بإختبار شعاع الانحدار الذاتي لابد أولاً من معرفة درجة التأخر التي سيتم إعتادها في الإختبار والجدول الموالي يوضح درجة الإبطاء:

الجدول رقم: ( ) درجة التأخر في السلاسل الزمنية المعتمدة في الدراسة

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-710.2748	NA	7.98e+24	71.52748	71.77641	71.57607
1	-670.1361	56.19416	1.93e+24	70.01361	71.50721	70.30517
2	-612.3550	52.00298*	1.31e+23*	66.73550*	69.47376*	67.27004*

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن كل المقاييس متفقة على أن درجة التأخر هي 2 وبالتالي سيتم إعتاد هذه الدرجة في النموذج.

وبناء على نتائج الإختبار نجد ما يلي<sup>1</sup>:

$$DBIB = 0.00918402324952*DBIB(-1) - 0.403027637889*DBIB(-2) + 0.418972047337*DCALGREAL(-1) - 1.23579311799*DCALGREAL(-2) + 1.46634341758*DCECO(-1) + 0.540843718954*DCECO(-2) + 1.2179500181*DM1(-1) - 2.33240340849*DM1(-2) - 0.289041387703*DM2(-1) + 0.741054537282*DM2(-2) + 524.3154283$$

327 F=2.924.R-adj=0

<sup>1</sup> ارجع الى ملحق إختبار نموذج شعاع الانحدار

من خلال إختبار نموذج شعاع الانحدار الذاتي نجد أن معادلة الناتج الداخلي تتمتع بقوة تفسيرية ضعيفة جدا؛ أي أن مؤشرات السياسة النقدية في الجزائر تفسر 32 بالمائة فقط من قيمة النمو.

### النتائج

- إتضح من خلال الدراسة أن السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة كلها غير مستقرة في المستوى إلا أنها مستقرة عند الفروق الأولى، الأمر الذي يبين أنها متكاملة من الدرجة الأولى، مما يسمح لنا بإستخدام إختبار التكامل المشترك.

- من خلال إستخدام إختبار التكامل المشترك بين كل مؤشر من مؤشرات السياسة النقدية والناتج الداخلي وجد بأن هناك علاقة توازنية طويلة الاجل بين مؤشرات السياسة النقدية والناتج المحلي الإجمالي.

- تبين من خلال إختبار العلاقة السببية بين كل مؤشر من مؤشرات السياسة النقدية والناتج المحلي الإجمالي أن هناك علاقة سببية في إتجاه واحد بين الناتج الداخلي والمجاميع النقدية  $m1$   $m2$ ، وهي في إتجاه  $m1$   $m2$ ، وهذه النتائج تنسجم مع طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بالدرجة الأولى على النفط كمورد وحيد للدولة، حيث ان زيادة الناتج الداخلي الاجمالي عن طريق ارتفاع اسعار المحروقات أدت الى زيادة كمية النقود المعروضة، خاصة تلك الموجهة الى زيادة الأجور، أما بالنسبة للعلاقة السببية بين القروض الموجهة للاقتصاد فكانت من الناتج المحلي إلى القروض، الأمر الذي يبين أن ارتفاع الناتج المحلي أدى الى زيادة القروض وزيادة القروض بدورها لم يكن لها أي دور في زيادة الناتج المحلي، كما لم نلاحظ اي علاقة سببية بين القروض الموجهة للدولة والناتج المحلي الاجمالي.

- بين لنا إختبار شعاع الانحدار الذاتي أن مؤشرات السياسة النقدية تفسر فقط 32.7 بالمائة من التغير في النمو، وذلك ما يعني أن السياسة النقدية في الجزائر تلعب دورا ضئيلا في زيادة النمو وهذا راجع الى طبيعة الإقتصاد الجزائري الذي يعتبر إقتصادا ريعيا، يتأثر بالدرجة الأولى بأسعار المحروقات.

### الخاتمة

من خلال تتبع مسار السياسة النقدية وكذا معدلات النمو الاقتصادي بالمقابل مع تطور أداء الاقتصاد الوطني نتيجة تغيير التوجه الاقتصادي، من اقتصاد موجه مركزي معتمد على التخطيط تحت رعاية تامة من قبل القطاع العام نحو تبني نظام اقتصاد السوق الذي نادى بضرورة تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية فاتحة المجال أمام الخصوصية والاستثمار الأجنبي في ظل سيادة قانون السوق وفقا لقوى العرض والطلب كأحد دعائم هذا النظام الجديد بالنسبة للسلطات الجزائرية، التي اتخذت خطوة التغيير والتعديل والإصلاح بمشاركة أطراف أجنبية ممثل في صندوق النقد الدولي ولكن ذلك اقتضى العديد من الإجراءات النقدية والمالية على غرار تخفيض قيمة العملة ورفع الدعم على الأسعار وغيرها من الشروط.

وكان الهدف من كل ذلك هو سعي السلطات العامة إلى رسم سياسة اقتصادية بمختلف وسائلها وأدواتها تصبوا إلى ضمان الاستقرار النقدي وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية ومنه الوصول إلى تسجيل معدلات نمو اقتصادية موجبة نوعا ما. ولكن التحدي الذي وقف ولا يزال يمثل الهاجس أمام السلطات النقدية هو إتباع إستراتيجية نقدية تضمن تقليص الفجوة والفارق بين حجم وكمية النقود المصدرة والمتداولة ومستوى النمو الاقتصادي الحقيقي، وهي الإشكالية التي تسعى دوما إلى إيجاد حلول لها.

## قائمة المراجع

### الكتب:

1. احمد أبو الفتوح الناقه، "نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية – مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998.
2. أحمد أبو الفتوح علي الناقه، "نظرية النقود والأسواق المالية مدخل حديث"، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001.
3. احمد شعبان محمد علي، "انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
4. احمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسين، "السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
5. اسامة بشير دباغ، "مقدمة في الاقتصاد الكلي"، دار المناهج للنشر والتوزيع، بدون مكان نشر، 2003.
6. أسامة كامل، عبد الغني حامد، "النقود والبنوك"، مؤسسة نورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، 2006.
7. أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، "مبادئ النقود والبنوك"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1997.
8. إسماعيل احمد شناوي، عبد المنعم مبارك، "اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
9. إسماعيل شعباني، "مقدمة في اقتصاد التنمية"، دار هومه للطباعة والنشر، الجزائر، 1992.
10. إسماعيل شعباني، مقدمة الى اقتصاد التنمية، دار هومة، الجزائر، 2000.
11. إسماعيل محمد هاشم، "مذكرات في النقود والبنوك"، دار النهضة، بيروت، 1996.
12. اكرم حداد، مشهور هذلول، "النقود و المصارف -مدخل تحليلي ونظري"، دار وائل للنشر، عمان، 2005.
13. السيد متولي عبد القادر، "اقتصاديات النقود والبنوك"، دار الفكر، عمان، 2010.
14. الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصدوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996.
15. أنس البكري، وليد الصافي، "النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق"، دار المستقبل للنشر، عمان، 2010.
16. باري سجيل، "النقود والبنوك واقتصاد وجهة النظر النقديين"، ترجمة طه عبد الله منصور، عبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، دار المريخ، الرياض، 1987.

17. برينيه سيمون، اصول الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الامير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، دون ومكان وتاريخ نشر.
18. بسام الحجار، "الاقتصاد النقدي والمصرفي"، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006.
19. بقبق ليلي اسمهان، "ميكانيزم انتقال أثر السياسة النقدية في الاقتصاديات السائرة في طريق النمو والانتقالية نحو اقتصاد السوق حالة الاقتصاد الجزائري" مذكرة ماجستير، تلمسان، 2003.
20. بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2008.
21. بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات و السياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
22. تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي – دراسة نظرية مدعمة بأمثلة وتمارين الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
23. جمال بن دعاس، "السياسة النقدية بين النظامين الإسلامي و الوضعي"، دارالخلدونية، الجزائر، 2007.
24. جون نايهتر، النظرة الاقتصادية، ترجمة صفر المكتبة الاكاديمية، القاهرة، 1997.
25. حازم البيلالي، "دليل الرجوع العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1995.
26. حسين عمر، الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2000.
27. راشد العصار، رياض الحلبي، "النقود والبنوك"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
28. رحيم حسين، "النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
29. زكريا الدوري، يسري السمراني، "البنوك المركزية والسياسات النقدية"، دار اليازوري، عمان، 2006.
30. زينب حسين عوض الله، "اقتصاديات النقود والمال"، الدار الجامعية، بيروت، 1994.
31. سمير المقدسي، في تعقيب له في ندوة التكامل النقدي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، صندوق النقد العربي، بيروت، 1981.
32. سهير محمود معتوق، "النظريات والسياسات النقدية"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1989.
33. صالح صالح، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة، دار الوفاء، مصر، 2001.

34. صالح مفتاح، " النقود و السياسات النقدية "، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.
35. صبحي تادرس قريصة، مذكرات في التنمية الاقتصادية ، الدار الجامعية، الإسكندرية.
36. صبحي محمد قانوس، ازمة التنمية – دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، ط2، 1999.
37. ضياء مجيد الموسوي، "الإصلاح النقدي"، دار الفكر، الجزائر، 1993.
38. ضياء مجيد موسوي، "اقتصاديات النقود والبنوك"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
39. طيبة عبد العزيز، بلعزوز بن علي، " السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990 2006"، جامعة الشلف.
40. عادل أحمد حشيش، واخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، دون ناشر، الإسكندرية، مصر، 1998.
41. عباس كاضمالدعيمي، " السياسات المالية والنقدية وأداء سوق الأوراق المالية "، دار الصفاء للنشر، عمان، 2010.
42. عبد الرحمان يسري احمد، "اقتصاديات النقود والبنوك"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
43. عبد العزيز شرابي، تقنيات التنبؤ، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2002.
44. عبد القادر بابا، "السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية"، جامعة مستغانم، 2004.
45. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، طبعة 2003.
46. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
47. عبد القادر محمد عطية، اتجاهات حديثة للتنمية، دار الجامعة الاسكندرية، 2003.
48. عبد اللطيف بن أشنهو، "تجربة التنمية والتخطيط في الجزائر من 1962 إلى 1988"
49. عبد الله خبايا، "الاقتصاد المصرفي: النقود الالكترونية، البنوك التجارية والسياسة النقدية"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008.
50. عبد الله محمد قسم السيد، التنمية في الوطن العربي، دار الكتاب الحديث، دون مكان نشر، 1999.
51. عبد المجيد قدي، "مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
52. عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

53. عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات النقود والبنوك – الأساسيات والمستحدثات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
54. عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى، "النقود والمصارف والأسواق المالية"، دار الحامد للنشر، عمان، 2004.
55. عبد المنعم السيد علي، "اقتصاديات النقود والمصارف"، الأكاديمية للنشر، عمان، 1999.
56. عبد المنعم السيد علي، دور السياسة النقدية في دعم التنمية الاقتصادية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، 1975 .
57. عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين عيسى، "النقود والمصارف والأسواق المالية"، دار حامد للنشر، عمان، 2004.
58. عبد المنعم مبارك وآخرون، "مقدمة في اقتصاديات النقود الصيرفة والسياسات النقدية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
59. عبد المنعم مبارك وأحمد علي الناقه، "النقود والصيرفة والنظرية النقدية"، الدار الجامعية للنشر، بيروت، طبعة 1998.
60. عجايمية حربي، وآخرون، التنمية الاقتصادية: مفهومها، عناصرها، نظرياتها وسياساتها، الدار الجامعية، القاهرة، 2001.
61. علي توفيق، وآخرون، "السياسات النقدية في الدول العربية"، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، صندوق النقد العربي، العدد الثاني، أبو ظبي، 1996.
62. فريدة بخراز يعدل، "تقنيات وسياسات التسيير المصرفي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2003.
63. فليح حسن خلف، "النقود والبنوك"، دار للكتاب العالمي، الأردن، 2006.
64. فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث، عمان، 2006 .
65. كريم النشاشيوي وآخرون، الجزائر: تحقيقا لاستقرار والتحول لباقتصاد السوق، واشنطن، 1998.
66. لحو موسى بوخاري، " سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية"، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2010.
67. محمد ابراهيم منصور، إقتصاديات التنمية، دار المريخ، السعودية، 1995.
68. محمد العربي ساكر، "محاضرات في الإقتصاد الكلي المعمق"، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005 .
69. محمد حامد عبد الله، التحليل الاقتصادي لبعض المشاكل المرتبطة بالتنمية الاقتصادية للدول النامية، دون ومكان النشر، 1994.

70. محمد حسن خليل، اشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009.
71. محمد صالح عبد القادر، "محاضرات في النقود والبنوك والنظرية النقدية"، دار الفرقان للنشر والتوزيع، 1997.
72. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005.
73. محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمان سير احمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1999.
74. محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد، "النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية"، دار النهضة العربية، بيروت، بدون سنة نشر.
75. محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.
76. محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمن يسري أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية، مصر، 1999.
77. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.
78. محمود حميدات، "مدخل للتحليل النقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
79. مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
80. مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر، عمان، 2007.
81. مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.
82. مصطفى رشدي شيحة، "اقتصاديات النقود والمصارف والمال"، دار المعرفة الجامعية، مصر، الطبعة السادسة، 1996.
83. مصطفى رشيد شيحة، "النقود والمصارف والائتمان"، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 1999.
84. مصطفى سليمان، حسن داود، "مبادئ الإقتصاد الكلي"، دار المسيرة، عمان، 2000.
85. مفيد عبد اللاوي، "محاضرات في الإقتصاد النقدي والسياسات النقدية"، مطبعة مزوار، الوادي، 2007.
86. مولود حشمان، عائشة مسلم، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر، عن الموقع:

87. ميشيل نواد ارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، القاهرة، 2009.

88. ناظم محمد نوري الشمري، "النقود والمصارف والنظرية النقدية"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

89. نبي هاني حسين، "اقتصاديات النقود والبنوك"، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.

90. هوشبار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2005.

91. هيثم الزغبى، حسن أبو زيت، "أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي"، دار الفكر، عمان، 2000.

92. هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي يسين يسع أرسلان، "النقود والمصارف والنظرية النقدية"، دار وائل للنشر، عمان، 2009.

### مذكرات ورسائل:

1. بوزيد صليحة، "استرداد رؤوس الاموال والنمو الاقتصادي في الدول النامية"، مذكرة ماجستير، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2005.

2. حمزة مرادلسي، دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد تطبيقي وتسيير المنظمات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010.

3. دحمان بن عبد الفتاح، "محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكيف مع صندوق النقد الدولي حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997.

4. سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة ورقلة.

5. سليم عبده سليط، السياسة النقدية في دولة الامارات العربية المتحدة، رسالة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1982.

6. سمية موري "أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر" مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2009.

7. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية حالة الجزائر (1990 2000)، أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2003.

8. عبد الله البحري ، "اثر العولمة على فعالية السياسة النقدية "، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2004.
9. عمروش الشريف، "السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005.
10. قويدر عياش، "اصلاح السياسة النقدية في الجزائر"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999.
11. لبنى محمد عبد اللطيف أحمد، العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ضوء تمويل عجموازنة الدولة في مصر، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1990.
12. ماجدة مدوخ، " فعالية السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة "، مذكرة ماجستير، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003.
13. نور الدين زراي، "السياسة النقدية كعامل مساهم او عائق للتنمية الاقتصادية بالجزائر"، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2007.

### الملتقيات:

1. أحسن طيار، "اثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية"، الملتقى الدولي الخامس حول السياسة النقدية والمؤسسات المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، يومي 9 و10 نوفمبر 2010
2. بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، السياسة النقدية واستهداف التضخم، بحوث اقتصادية عربية، العدد 31 شتاء 2008.
3. حاكمي بوحفص، الإصلاحات الاقتصادية ، نتائج وانعكاسات – دراسة حالة الجزائر، ورقة مقدمة لملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، جامعة سطيف، 29 – 30 أكتوبر 2001.
4. حاكمي بوحفص، عبد القادر دربال، "أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، العدد رقم 3، أبريل 2007.

المواقع :

<http://media.nounellstar.org/t542topic>

[www.hmskoutla.net/.../Growth%20in%20Algeria%20Hachemane%20M.pdf](http://www.hmskoutla.net/.../Growth%20in%20Algeria%20Hachemane%20M.pdf)

<http://www.bank-of-algeria.dz/stats.htm>

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
<b>الفصل الأول</b>		
29	الآثار السلبية للصدمات التضخمية	01
41	الفرق بين أدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة	02
<b>الفصل الثالث</b>		
147	تطور مكونات الكتلة النقدية للفترة ( 1990 - 2012 ).	03
150	تطور معدلات نمو الناتج الداخلي ومعدلات السيولة للفترة (1990-2012)	04
152	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2012)	05
155	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2012)	06
157	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990–2012)	07
158	مناصب الشغل المصرح بها (2008-2009)	08
160	تطور وضعية سعر الصرف الجزائري مقابل الدولار ( 1990 – 2012 )	09
163	رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (1989-2012)	10